

الجمهورية التونسية  
مهمة الشؤون الاجتماعية  
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء  
لمهمة الشؤون الاجتماعية  
لسنة 2026

جويلية 2025

## الفهرس

4	<b><u>المحور الأول : تقديم المهمة</u></b>
5	1. استراتيجية المهمة
7	2. برامج المهمة
8	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
14	<b><u>المحور الثاني : تقديم برامج المهمة</u></b>
15	<b>برنامج الشغل و العلاقات المهنية</b>
16	1. تقديم البرنامج
20	2. أهداف و مؤشرات الأداء
24	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
26	<b>برنامج الضمان الإجتماعي</b>
27	1. تقديم البرنامج
33	2. أهداف و مؤشرات الأداء
54	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
56	<b>برنامج النهوض الإجتماعي</b>
57	1. تقديم البرنامج
60	2. أهداف و مؤشرات الأداء
72	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
74	<b>برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج</b>
75	1. تقديم البرنامج
78	2. أهداف و مؤشرات الأداء
86	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
88	<b>برنامج القيادة و المساندة</b>
89	1. تقديم البرنامج
91	2. أهداف و مؤشرات الأداء
93	3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى
95	<b>الملاحق</b>

1. بطاقات مؤشرات الأداء 96
2. بطاقات الفاعلين العموميين 137
3. بطاقة النوع النوع الاجتماعي- تعهدات 156
4. بطاقة حقوق الطفل- تعهدات 187

## المحور الأول: تقديم المهمة

# 1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وبناء مجتمع متماسك ومسؤول ومتضامن من أجل تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع الأفراد ضماناً لمبدأ المساواة ومن خلال المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة.

وتتعهد وزارة الشؤون الاجتماعية بمهامها من خلال ضبط استراتيجيات وخطط عمل وبرامج تركز مبدأ "الدولة الاجتماعية" وفي إطار احترام التعهدات والإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي (أهداف التنمية المستدامة 2030، العمل اللائق، المساواة بين الجنسين، .....). ويترجم ذلك من خلال جملة البرامج والاستراتيجيات المرسومة وخاصة منها :

● الإستراتيجية الوطنية لمقاومة الفقر والإدماج الاجتماعي الرامية إلى تصويب برنامج الأمان الاجتماعي وتعزيز آليات الإدماج والتمكين الاقتصادي والنهوض بالأشخاص حاملي الإعاقة ودعم البرامج الميسرة للإدماج ودعم الوقاية والإحاطة بالفئات الهشة والمهددة من خلال تأمين الإشراف الفني على مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الدفاع الاجتماعي الجهوية والمحلية مع تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتطوير الشراكة مع المجتمع المدني .

● خطة عمل تطوير منظومة الضمان الاجتماعي، المنبئية على خمس مبادئ وهي توسيع التغطية الاجتماعية، والحفاظ على ديمومة الأنظمة، وتحسين المنافع المسداة، وموازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إرساء منظومة حوكمة رشيدة في ادارة الصناديق الاجتماعية.

● تعزيز مقومات العمل اللائق والعمل على مزيد ملائمة القوانين والتشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية وملائمة القوانين مع الدستور وفيما بينها مع المساهمة في تحسين القدرة الشرائية ودعم الأجور والتكيف مع المتغيرات العالمية (التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأشكال المستجدة للعمل، ....) من خلال القضاء على جميع أشكال العمل الهش وضمان الحقوق في العمل وضمان بيئة عمل آمنة وصحية وتعزيز الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

● تدعيم سياسات الهجرة والنهوض بالهجرة المنظمة والوقاية من الهجرة غير النظامية والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي عبر دعم تركيز نظام معلومات وطني شامل ومندمج حول الهجرة MIGRATDATA وتوجيه التحويلات نحو الاستثمار والتنمية .

● الرقمنة وهو محور استراتيجي افقي يتداخل مع كل المحاور الإستراتيجية ويدعمها سيات عن كونه يندرج ضمن التوجه العام للدولة التونسية بهدف تيسير الخدمات وتقريبها وضمان مزيداً من الشفافية والحوكمة إضافة الى التعريف والترويج للبرامج والمشاريع والخدمات المسداة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي من خلال تركيز أنظمة فعالة وشاملة (استكمال نظام معلومات الأمان الاجتماعي، تركيز قواعد بيانات وأنظمة معلوماتية مشتركة ومحينة، تفعيل التقاطعات مع مختلف الهياكل والمؤسسات، تركيز مواقع واب ومنصات، .....)

كما تتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثراء المنظومة القانونية المعتمدة وطنيا وتنوع الخدمات الاجتماعية وتيسير النفاذ لها من قبل الفئات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنقعات والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) و التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة إلى ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتعلق أساسا بضرورة تحسين المؤشرات الاجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهمة في التقليل من نسب الفقر والامية والتقليل من عجز صناديق الضمان الاجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاتهم. كما تولي المهمة الأولوية الضرورية للإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين على غرار استفحال مظاهر التشغيل الهش للنساء والفتيات سيما بالقطاعات غير المهيكلة وكافة أشكال العنف المسلط عليهن سواء في المحيط العائلي والمجتمعي أو أماكن العمل إضافة إلى النساء المهاجرات من الجالية المقيمة بالخارج سواء عبر الإحاطة بهن وبعائلتهن من خلال شبكة الملحقين الاجتماعيين أو من خلال تدعيم روابطهن بالوطن من خلال دعم تشغيلتهن ومساهمتهن في نسق التنمية الوطني.

وقد تمّ في هذا الصدد تحديد المحاور الإستراتيجية التالية :

- ✓ تطوير العلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات إضافة إلى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي .
- ✓ دعم سياسة النهوض الاجتماعي وتصويب التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.
- ✓ تدعيم الحوكمة و التصرف في الموارد المالية و البشرية بالمهمة.
- ✓ العمل على تقليص الفوارق بين الجنسين وتحسين المؤشرات الاجتماعية في هذا المجال.

## 2. برامج المهمة:

تتكون مهمة "الشؤون الإجتماعية" من خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهني .
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي .
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي .
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج.
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

### 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

شهدت ميزانية المهمة للسنوات 2026-2027-2028 تطورا ملحوظا وهو ما يعكس تعهدات السياسات العمومية للمهمة من خلال تحقيق الأهداف المرسومة لمختلف البرامج والترفيه في مؤشرات الأداء من خلال الأنشطة التي تتطلب توفير اعتمادات مالية خاصة المتعلقة بالتدخلات الاجتماعية لبرنامج الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي لضمان الحماية الاجتماعية للمضمونين الاجتماعيين وضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية والمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات الهشة عبر آلية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والشراكة مع الجمعيات والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية إضافة إلى تشريك التونسيين بالخارج في الجهود التنموي وتعزيز علاقتهم بالوطن عبر مختلف التدخلات والأنشطة .

أ- ميزانية المهمة :

#### جدول عدد 1:

#### تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2026

#### حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2026 (2)	قانون المالية 2025 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
5.76%	15.100	277.100	262.000	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
5.76%	15.100	277.100	262.000	اعتمادات الدفع	
-1.88%	-450.000	23.550	24.000	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
-1.88%	-450.000	23.550	24.000	اعتمادات الدفع	
18.56%	587.850	3 754.850	3 2167.000	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
18.56%	587.850	3 754.850	3 167.000	اعتمادات الدفع	
-3.96%	-550	13.350	13.900	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
66.67%	10.000	25.000	15.000	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
<b>17.36%</b>	<b>601.950</b>	<b>4 068.850</b>	<b>3 466.900</b>	اعتمادات التعهد	المجموع
<b>17.66%</b>	<b>612.500</b>	<b>4 080.500</b>	<b>3 468.000</b>	اعتمادات الدفع	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

**جدول عدد 2:**  
**تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2026**  
**حسب البرامج**

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2026 (2)	قانون المالية 2025 (1)	البرامج
النسبة %	المبلغ (1) - (2)			
0.80%	238	29.925	29.687	اعتمادات التعهد
3.85%	1.188	32.075	30.887	اعتمادات الدفع
28.07%	413.131	1 884.782	1 471.651	اعتمادات التعهد
28.07%	413.131	1 884.782	1 471.651	اعتمادات الدفع
10.12%	188.847	2 054.955	1 866.108	اعتمادات التعهد
10.31%	192.167	2 055 175	1 863.008	اعتمادات الدفع
-3.99%	-1.136	27.300	28.436	اعتمادات التعهد
-3.99%	-1.136	27.300	28.436	اعتمادات الدفع
1.22%	869	71.888	71.019	اعتمادات التعهد
9.66%	7.149	81.168	74.019	اعتمادات الدفع
<b>17.36%</b>	<b>601.950</b>	<b>4 068.850</b>	<b>3 466.900</b>	اعتمادات التعهد
<b>17.66%</b>	<b>612.500</b>	<b>4 080.500</b>	<b>3 468.000</b>	اعتمادات الدفع

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

**- تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2026 :**

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية دفعا لسنة 2026 (4080.500) مقابل (3468.000 أ.د) سنة 2025 مسجلة بذلك زيادة بـ 612.500 أ.د .

**التأجير:**

بلغت تقديرات نفقات التأجير 277.100 أ.د لسنة 2026 مقابل 262.000 أ.د سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 15.100 أ.د ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2026 أساسا واعتمادات سنة 2025 — :

- الانعكاس المالي لانتداب 261 عملة حضائر
- ترسيم الانعكاس المالي لانتدابات مبرمجة سنة 2024 و 2025 ( 235 عون )

- ترسيم الانعكاس المالي للترقيات بعنوان 2025 و 2026 ( 1880 عون )
- ترسيم الانعكاس المالي للتدرج ( 1000 عون )
- ترسيم الانعكاس المالي للخطط الوظيفية (445 خطة)
- ترسيم الانعكاس المالي لعودة الأعوان من الإلحاق (19 خطة)
- ترسيم الانعكاس المالي للعودة بعد الإحالة على عدم المباشرة لـ 45 عون
- الانعكاس المالي لبرنامج انتدابات جديدة (310 عون ) لفائدة برامج تفقد الشغل والعلاقات المهنية، النهوض الاجتماعي والقيادة والمساندة .
- تغطية الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لأعوان ديوان التونسيين بالخارج العاملين في الخارج

### 1- التسيير:

بلغت تقديرات نفقات التسيير 23.550 أد لسنة 2026 مقابل 24.000 أد سنة 2025 أي بتخفيض قدره 450 أد ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2026 واعتمادات سنة 2025 بتسيير الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية والتوجه لاستغلالها وتدعيم نفقات التسيير .

### 2- التدخلات:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات 3754.850 أد لسنة 2026 مقابل 3167.000 أد سنة 2025 أي بزيادة يقدر بـ 587.850 أد ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2026 واعتمادات سنة 2025 في تدعيم النفقات برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي والمتعلقة أساسا بـ :

- منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا : زيادة بـ 95 م د.
- برنامج التقاعد المبكر : زيادة بـ 340 م د باعتبار العدد المتوقع للإحالات على التقاعد المبكر في إطار الأمر عدد 542 لسنة 2022 وذلك في حدود 15000 جراية مع اعتماد معدل تنفيذ تمتد حتى 03 سنوات.
- المنح القارة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل : زيادة بـ 170 م د وذلك في إطار برنامج الأمان الاجتماعي
- مساعدات لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية (زيادة بـ 14.2 م د) وذلك لارتباط هذه المنحة بعدد العائلات المنتفعة بالمنحة القارة وذلك خلال 3 مناسبات دينية .
- برنامج العودة المدرسية والجامعية : زيادة بـ 6.4 م د نتيجة تطور عدد العائلات المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي وإسناد المساعدة لتلاميذ المرحلة التحضيرية .
- إحداث منحة لفائدة مرضى حساسية دابوق القمح من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل ( 2 م د).
- برنامج عملة الحضائر : زيادة بـ 1 م د ( تطبيقا للأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر )
- مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات الفقيرة : زيادة بـ 0.9 م د نظرا لتطور عدد التلاميذ والطلبة للفئة المستهدفة وتوسيعها لتشمل التلاميذ بمرحلة التحضيرية والتكوين والتدريب المهني بمراكز التكوين المهني العمومي .

- بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة ( زيادة بـ 4 م د ) وذلك لتدعم سياسة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات الفقيرة وبعث موارد رزق للمعاقين من خلال إحداث مشاريع موارد رزق لها بهدف الحدّ من عدد الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وتشغيل المعوقين وإدماجهم في الدورة الاقتصادية .

#### 4 - الإستثمار:

بلغت تقديرات نفقات الاستثمار 25.000 أد لسنة 2026 مقابل 15.000 أد سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 10.000 أد ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2026 واعتمادات سنة 2025 بـ :

- استكمال إنجاز المشاريع والبرامج التي استوفت الدراسات الفنية اللازمة ( أساسا مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وبناء مقر قسمي تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين وسليانة وبناء الوحدات المحلية للنهوض ووحدات تفقد الشغل التي انطلقت أشغال بنائها خلال سنة 2023 ، 2024 ، 2025 ).
- برمجة اشغال تهيئة وصيانة وتوسيع لمختلف الهياكل والمصالح التابعة للمهمة خاصة على المستوى الجهوي.
- برمجة مشاريع مقترحة على المستوى المحلي والجهوي ومستوفاة للجوانب الفنية ( توفر أرض - دراسات ) وتعتبر ذات أولوية في تقريب الخدمات من المواطن خاصة بالمناطق الداخلية
- استكمال تنفيذ مكونات مشروع الاستراتيجية الاتصالية التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تهدف إلى الترويج لهوية وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال التعريف بسياساتها العمومية وبمجالات تدخلها وتمكين أليات تنفيذ البرامج وما يتطلبه من اقتناء معدات وأدوات وتركيز تطبيقات إعلامية .
- تدعيم برامج المهمة بوسائل نقل ضرورية للعمل الميداني الرقابي لسلك تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية والعمل الاجتماعي .
- تركيز الشبكات وتطوير التطبيقات تماشيا مع سياسة الرقمنة وتطوير البرامج الإعلامية وتدعيم السلامة المعلوماتية بالمهمة
- برمجة مشاريع جديدة تنتزل في إطار تدعيم الجهات وتقريب الخدمات وتوفير البنية الملائمة لاستقطاب الفئات المستهدفة عبر بناء المقرات أو تهيئتها والتي تساهم في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية مع ضمان الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة على غرار (بناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي وتهيئة وتوسيع أقسام النهوض الاجتماعي .

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026 - 2028): التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2024	قانون المالية 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
نفقات التأجير	260.387	262.000	277.100	296.497	317.252
نفقات التسيير	26.145	24.000	23.550	25.199	26.962
نفقات التدخلات	2 755.664	3 167.000	3 754.850	4 051.554	4 286.163
نفقات الاستثمار	5.576	15.000	25.000	26.750	28.623
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<b>3 047.772</b>	<b>3 468.000</b>	<b>4 080.500</b>	<b>4 400.000</b>	<b>4 659.000</b>
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<b>3 049.517</b>	<b>3 469.715</b>	<b>4 082.810</b>	<b>4 402.310</b>	<b>4 661.310</b>

بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2026 دفعا : 4 080.500 أذ وبلغت تقديرات سنة 2027 ما يناهز 4 400.000 أذ في حين بلغت تقديرات 2028 : 4 659.000 أذ .

ويعزى الارتفاع في ميزانية 2026 إلى التطور في تدعيم التدخلات الاجتماعية أساسا التي تركز عليها ميزانية المهمة من خلال مساندة الفئات الهشة والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والترفيه سنويا في عدد المنتفعين ببرامج الأمان الاجتماعي وما ينجز عنه من ارتفاع في المنح المرتبطة بمنح العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المنح المسندة بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية – برنامج العودة المدرسية والجامعية -مجانوية النقل المدرسي لأبناء العائلات المعوزة..) كما يعزى التطور إلى ضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعدين من خلال المنحة التعديلية بعنوان جريات التقاعد الدنيا وحماية الطبقة الشغيلة الهشة من خلال تعبئة خطي التمويل المتعلقان بالتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية والحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات إضافة إلى برنامج التقاعد المبكر ...

## جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028):

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2024	قانون المالية 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية	26.872	30.887	32.075	34.320	36.723
برنامج 2: الضمان الاجتماعي	1 531.168	1 471.651	1 884.782	2 031.717	2 124.937
برنامج 3: النهوض الاجتماعي	1 397 777	1 863.008	2 055.175	2 217.037	2 372.230
برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج	33.138	28.436	27.300	29.211	31.255
برنامج 9: القيادة والمساندة	58.817	74.019	81.168	87.715	93.855
<b>المجموع</b>	<b>3 047.772</b>	<b>3 468.000</b>	<b>4 080.500</b>	<b>4 400.000</b>	<b>4 659.000</b>

من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الاجتماعية للدولة وتحقيق أهداف السياسات العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي اللذان يمثلان **96.6%** من ميزانية المهمة واللذان يقومان على التدخلات والتحويلات باعتبار ان نفقات التدخلات تمثل **92%** من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2026 .

كما تساهم البرامج الأخرى (الشغل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة) في تطوير استراتيجية المهمة من خلال تحقيق السلم الاجتماعي وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الجالية التونسية بالخارج في جهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج القيادة والمساندة لكل البرامج العملياتية لتوفير وسائل العمل البشرية والمادية واللوجيستية وتعصير الخدمات الإدارية ورقمنتها وتركيز استراتيجية اتصالية تهدف إلى التعريف بمجالات تدخل السياسات العمومية للمهمة وتقريب الخدمات وتبسيطها لكلّ المتعاملين مع الوزارة .

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

## □ برنامج الشغل والعلاقات المهنية

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل هيكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على المساهمة في ضمان توفير بيئة عمل منظمة ومستقرة وأمنة ومتطورة وفق أفضل معايير السلامة والصحة المهنية، وتضمن رفاهية واستقرار المجتمع لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وتماشيا مع مبادئ الدستور التونسي ومع سياسة الدولة الاجتماعية وما يتضمنه من حرص على توفير مقومات العمل اللائق للجميع وتوفير ظروف الصحة والسلامة المهنية لجميع الاجراء بمختلف فئاتهم وتمتعهم بالحماية، سيتم توسيع نشاط المراقبة ليشمل جميع الفئات (مع التركيز على الفئات الهشة كالاطفال والنساء وذوو الإعاقة والأجانب) وسيتم افراد هذه الفئات بين فترة وأخرى بحملات تقييمية لوضعيتهم الشغلية ومدى التزام الاجراء بتطبيق تشريع الشغل وتمكينهم من حقوقهم كاملة.

من جانب آخر سيتم برمجة خطة عمل على مدى 5 سنوات يتم فيه الترفيع في عدد المشمولين بالزيارة في كلا المجالين (مجال تفقد الشغل ومجال تفقد طب الشغل) على النحو التالي: 2026 تحقيق عدد 22000 زيارة تفقدية، وعدد 25000 زيارة سنة 2027 وعدد 28000 زيارة سنة 2028 وعدد 30000 زيارة سنة 2029. يبقى ان هذه النسب تبقى قابلة للتحقيق بعد توفير الإمكانيات اللوجستية والبشرية اللازمة لكلا المجالين والمتمثلة في توفير عدد 100 سيارة على مدى ثلاث سنوات لمجال تفقد الشغل و50 سيارة لمجال تفقد طب الشغل. إضافة الى توفير عدد 100 متفقد شغل على مدى ثلاث سنوات وعدد 40 طبيب متفقد شغل كذلك على مدى ثلاث سنوات.

وتستمد استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية توجهاتها من الالتزامات الدولية المتعهد بها من طرف الدولة التونسية على غرار التزاماتها ذات العلاقة باهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بضمان حقوق الطفل (الأهداف عدد 01 و02 و03 من اهداف التنمية المستدامة) والتزاماتها المتعلقة بمسألة التغيرات المناخية (الاهداف عدد 13 و14 و15 من اهداف التنمية المستدامة 2030) ومن التزاماتها لتحقيق العدالة الاجتماعية بانخراطه في التحالف العالمي من اجل العدالة الاجتماعية ومن جملة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها على غرار منظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD) وتوصيات المنظمات الدولية المنضوية ضمنها على غرار:

- التحالف 7.8 وهو شراكة دولية مندمجة بين الدول المتعدهه بتحقيق الهدف 8.7 من اهداف التنمية المستدامة (2030 ODD) من خلال اتخاذ إجراءات أنية وفعالة للقضاء على العمل الاجباري ووضع حد للعبودية الحديثة والاتجار بالبشر (بحود سنة 2030) ومنع أسوأ اشكال عمل الأطفال ووضع حد لعمل الأطفال بكل اشكاله (تولت الانضمام للتحالف سنة 2018 وإعداد التقارير السنوية لمتابعة التزاماتها للسنوات 2021/2022 و2022/2023).

- الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها (AICES IS).

- اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة والذي يمثل فضاء لارساء قواعد الحوار الاجتماعي على المستوى العربي والوطني كأداة للحوكمة وتعزيز القدرة على مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية للبلدان العربية.

إضافة إلى مقتضيات الفصل 46 من الدستور وجملة القوانين الأساسية الخاصة بالحقوق والحريات الأساسية ومكافحة اشكال التمييز في أماكن العمل ومكافحة العمل الجبري والسخرة الممنوعة والتي تحتوي على جانب موجه للوسط المهني. ومنها القانون الأساسي عدد 61 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر (الفصلين 14 و46) والقانون الأساسي عدد 58 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة (الفصول 17/18/19/20/21) والقانون الأساسي 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والقانون عدد 28 لسنة 1994 المتعلق بجبر اضرار حوادث الشغل.

### وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج:

- استهدافه فئة الاجراء بالقطاعين العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمتنفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة
- تمثيليته المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.
- التنسيق المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.
- مواكبته للمتغيرات: مراجعة بعض النصوص القانونية بمجلة الشغل في اتجاه مقاومة العمل الهش (مشروع مراجعة الفصول المتعلقة بعملة المناولة والعملة المتعاقدين بعقود عمل لوقت جزئي).

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- صعوبة مراقبة ظروف الشغل بما في ذلك مراقبة ظروف الصحة والسلامة المهنية في القطاع الغير مهيكّل وعدم القدرة على مواكبة تطور ظاهرة تفشي اشغال العمل الهش في بعض القطاعات.
- عدم التأقلم السريع مع الأنماط الجديدة للعمل.
- غياب المقدرات المادية الملموسة لبعض المؤسسات وتعويضها "بمقرات افتراضية" يصعب معها انجاز مهمة المراقبة خاصة في مجال الصحة والسلامة المهنيين (مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل)
- تطور الاشكال القانونية للمؤسسة الذي يستوجب حتما تطور اشكال المراقبة. (المؤسسات الاهلية)
- عدد زيارات التفقد وعدد العملة المشمولين بهذه الزيارات تمثل مؤشر منهجي لكن يعبر بصورة جزئية عن نشاط المهمة (يمكن لمتفقد واحد أن يزور مؤسسة تشغل 20000 عاملا ثلاث مرات في السنة زيارة حول تركيز اللجان الاستشارية والثانية الزيادة في الأجور والثالثة حول منحة الإنتاج) وبالتالي من المفيد دعم هذا المؤشر بمؤشرات أخرى تترجم النجاعة وقياس الأثر الذي تركه متفقد الشغل بعد الزيارة مثلا: مؤشر التغطية الاجتماعية عدد العمال المشمولين بتعديل الأجور عدد المنشآت التي تحولت إلى القطاع المنظم إثر زيارة التفقد....

- من المهام الرئيسية للمراقبة تمكين كافة العمال من التغطية الاجتماعية والأجور القانونية إلا أن بعض العمال يتمتعون بالإعانات القارة أو العلاج بالتعريف المنخفضة، وفي إطار وحدة الدولة وتكامل هيكلها فان تمكين متفقد الشغل من الولوج إلي منظومة الأمان الاجتماعي للتثبت من مدى تمتع العامل غير المصرح به من احدى المنافع الاجتماعية تسمح من تقليص التسرب الاجتماعي واسناد هذه المنافع لمستحقيها الفعليين.
- عدم المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية التي من شأنها ان تدعم المبادئ الواردة بالتشريع التونسي (وبعض القوانين الأساسية) كالاتفاقية المتعلقة بالتحرش رقم 190 بشأن العنف والتحرش في عالم العمل الهادفة الى خلق بيئة عمل خالية من العنف والتحرش خاصة وان الترسانة القانونية التونسية تكاد تكون متطابقة كليا مع معايير العمل الدولية المضمنة في هذه الاتفاقية باستثناء عدد قليل من النصوص القانونية الوطنية (بعض نصوص مجلة الالتزامات والعقود، بعض نصوص مجلة الأحوال الشخصية، مجلة واجبات الطبيب وغيرها) التي يجب ملاءمتها مع الاتفاقية المذكورة عبر اصدار قانون خاص بمقاومة العنف والتحرش في ميدان العمل او ادراج ذلك بالأحكام المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية داخل العمل.
- عدم مراجعة مجلة الشغل مراجعة شاملة بما من شأنه ان يعزز حقوق العملة ويوفر لهم حماية أكثر عن طريق تطوير العقوبات المضمنة بمجلة الشغل والاخذ بعين الاعتبار المستجدات الحديثة كمكافحة تغير المناخ ومكافحة التحرش والاستغلال لكل من المرأة والطفل.
- عدم تحيين العديد من الاتفاقيات القطاعية المشتركة التي تجاوزها الزمن والتطورات في اتجاه إضافة بنود موازية للتطورات الحديثة في عالم الشغل كحماية المرأة من التحرش في الوسط المهني وحماية الطفل من الاستغلال وحث المؤسسة على التغيير الإيجابي في طرق العمل والإنتاج بما من شأنه ان يحافظ على البيئة ومكافحة تغير المناخ.
- غياب التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج).
- عدم مواكبة تشريع الشغل لأنماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) ما يضعف من تدخل متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بإرساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- عدم تمكين سلك متفقد الشغل من آليات العمل اللازمة حسب معايير العمل الدولية مثل بطاقات الالزام وبطاقات الجبر التي تساهم في التدخل الحيني في حالة المخالفات.

وترمي استراتيجية المهمة في مجال الشغل والعلاقات المهنية إلى العمل على ضمان توفر مقومات العمل اللائق وفقاً لأفضل المعايير ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الأجراء والأجيرات والعاملين والعاملات من خلال مراقبة ناجعة وفعالة لتطبيق تشريع الشغل ومواكبة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وفق نهج تشاركي مع جميع الشركاء الاجتماعيين قصد إرساء السلم الاجتماعية والحد من النزاعات.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للبرنامج على المدى المتوسط في:

- دعم وتطوير كل أشكال الرقابة.
- العمل على ملاءمة التشريعات القانونية والترتيبية للمستجدات في مجال العمل والصحة والسلامة المهنية (العنف والاستغلال الاقتصادي، التمييز، حقوق الطفل، التغيرات المناخية)
- تدعيم وتطوير مهمة النصح والإرشاد بصفقتها مهمة وقائية بالأساس (الوقاية من النزاعات الجماعية، الوقاية من الاخطار المهنية ....) عبر الانطلاق في انجاز منظومة معلوماتية خاصة بالنصح والإرشاد موجهة لكافة المتدخلين في العلاقة الشغلية (الاجراء والمؤجرين)
- تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية التي تهدف الى ضمان تغطية شاملة وعامة ومنصفة وادماجية ومزيد النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيغ في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاع الخاص والعام بفرعيه الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت والدواوين العمومية وإعطاء الأولوية للوقاية الأولية من خلال تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية وقواعد الممارسات الجيدة وتقييم المخاطر المهنية وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة المهنية على جميع المستويات.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

- يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على برنامج فرعي مركزي وحيد وهو **تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية** وعلى تمثيلات مركزية وهي:
- الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية: الإدارة العامة لتفقدية الشغل، الإدارة العامة لإدارة نزاعات الشغل والنهوض بالعلاقات المهنية، الإدارة العامة لتشريع الشغل والمفاوضة الجماعية والأجور.
  - خلية الإحاطة بالمستثمرين.
  - الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.
  - معهد الصحة والسلامة المهنية.
  - المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.
  - كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي:
  - اقسام تفقد الشغل والمصالحة.
  - اقسام تفقد طب الشغل.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

#### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

#### ✓ المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد:

يعتبر مؤشر نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشر استنادا على خصائصه الهامة وهي: **الدقة** (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، **التوافق مع الهدف** (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) **واستيعاب التغييرات** التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة.

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

#### تقديرات المؤشر 1-1-1:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2028	2027	2026		2024		
42.16	41.74%	41.33%	42.49%	48.18%	%	<b>المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)</b>
41.66	41.66%	41.66%	41.66%	56.18%	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
42.66%	41.83%	41%	43.33%	40.17	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

شهدت نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2024 في مجالي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل تراجعاً عن تقديرات نفس السنة المقدره بـ 50.25%. حيث تم تسجيل نسبة انجاز قدرت بـ 48.18% أي بفارق قدره 2.07% بين التقديرات ونسبة الإنجاز الفعلية. ويعود ذلك الى تراجع عدد العملة المشمولين بالزيارة في مجالي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل من 712935 عاملا مشمولاً بالزيارة سنة 2023 الى 578166 عاملا سنة 2024.

وهذا ما جعل تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة (2026-2028) تتراجع بدورها. وهو ما سينعكس سلباً على تحقيق الهدف (ضمان توفر العمل اللائق) خلال السنوات القادمة خاصة، وهي السنوات التي من المفروض ان تبدأ النتائج الجيدة لسياسة الدولة الاجتماعية ولتنقيح بعض فصول مجلة الشغل المتعلقة بالمناولة وعقود

العمل في البروز وفي تمظهر نتائج هذه التحيينات على مستوى استقرار العمال وتراجع نسبة العمل الهش وحصول العمال على حقوقهم الأساسية من أجور عادلة وحماية اجتماعية وظروف عمل لائقة وبيئة عمل سليمة. حيث انه كلما كان عدد العملة المشمولين بالزيارة في تطور، كلما تمكن كل من سلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل من الوقوف على مختلف التقصيرات والاشكالية المرافقة للعلاقة الشغلية وكلما كانت معالجتها أسرع وأجدى وتوقفت في حدود الوقاية من النزاعات الفردية والجماعية وحالت دون تطورها الى إضرابات او غلق او طرد عملة وبالتالي ضرب السلم الاجتماعية.

فعلى اثر المصادقة على تحيين فصول مجلة الشغل المتعلقة بالمناولة والعقود المحددة المدة لا بد من مضاعفة العمل وخاصة العمل الميداني المتعلق بالرقابة: رقابة المؤسسات ومدى انخراطها والتزامها بالتشريعات الجديدة غير انه وامام تواصل نفس الإشكاليات والمعوقات التي ساهمت في تراجع نسبة الإنجاز سنة 2024 والسنوات السابقة لها فان تحقيق الهدف سيكون صعبا. ومن بين هذه الإشكاليات نذكر:

- **الوسائل اللوجستية:** تراجع عدد السيارات المخصصة للعمل الميداني سواء بالنسبة لمجال تفقد الشغل او مجال تفقد طب الشغل تراجعا هاما وتراجع عدد متفقي الشغل الراجع بدوره الى توقف الانتدابات امام ارتفاع عدد المحالين على التقاعد من سنة الى أخرى وكذلك تراجع عدد السواق لنفس السبب. الى جانب عدم انتداب أطباء متفقي شغل لسد الشغورات الحاصلة ببعض الجهات.
- **العوامل التكنولوجية والتقنية:** عدم توفر تكنولوجيا فعالة لجمع ومعالجة المعطيات بطريقة علمية، ناجعة، فعالة وسريعة بسبب عدم التمكن من انهاء التطبيق الخاصة بمجال تفقد الشغل وعدم انجاز تطبيق خاصة بمجال تفقد طب الشغل.
- **الإطار البشري اللازم والمناسب من حيث العدد والتكوين:** عدم التناسب بين عدد المكلفون بالرقابة الميدانية (من متفقي الشغل والأطباء متفقي الشغل)، والنسيج الاقتصادي المتزايد من حيث عدد المؤسسات ومن حيث عدد العملة ومن حيث نوعية القطاعات (قطاعات مهيكلة وقطاعات غير مهيكلة) ومن حث التطور في اشكال التشغيل وبروز اشكال تشغيل جديدة ما يضعف من الأداء.
- **التكوين المناسب والملاتم والمواكب للتطورات الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية (التشريعات المحلية والدولية) والسياسية التي لها تأثير مباشر او غير مباشر على مجال العمل والصحة والسلامة المهنية**
- **عدم تطوير وتنمية الإطار البشري لمجال الشغل بالتدريب الكافي والناجع بخصوص المستجدات في عالم العمل (مثال: العمل عن بعد، ادراج التغيرات المناخية ...)** والذي يعود بالأساس الى محدودية الاعتمادات المرسمة للتكوين التابعة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية.
- **التشريعات والقوانين:** عدم تحيين مجلة الشغل تحيينا كليا بما يتماشى والتشريعات الدولية في مجال العمل وما يتماشى والمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.
- **عدم المصادقة على بعض المعاهدات الدولية (مثل المعاهدة رقم 190) التي من شأنها ان تدعم العديد من التشريعات الوطنية.**

**جدول عدد 1:**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2026	الأنشطة	التقديرات المالية 2026	دعائم الأنشطة
<b>الهدف:</b> <b>ضمان توفر</b> <b>شروط العمل</b> <b>اللائق</b>	المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	41.33%	ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	5.067	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مواصلة العمل على تحيين المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل.</li> <li>• اعداد تصور لتحيين مجلة الشغل تحيينا شاملا (حاليا تم تحيين بعض الفصول الخاصة بعقود العمل الهش (عقود المناولة، العقود محددة المدة، عقود العمل لوقت جزئي) يقع فيه الاخذ بعين الاعتبار ترسيخ أسس مناخ اجتماعي يروم تدعيم ركائز العمل اللائق والذي يجد مرجعيته من السياسة الاجتماعية للدولة التي تستند الى مفهوم الدولة الاجتماعية الراعية لكل الفئات على حد السواء.</li> <li>• مواصلة مشروع تحيين دليل الإجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي في اتجاه تناغمه وتلائمها مع ما تتطلبه تدخلات متفقد الشغل في المواضيع المستجدة (الجنדרه والمساواة بين الجنسين، تشغيل الأطفال، التغيرات المناخية).</li> </ul>
			ن 2: الرقابة والمصالحة	19.447	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكثيف زيارات المراقبة ان توفت الوسائل اللوجستية لمراقبة حسنت تطبيق تشريع الشغل وخاصة تطبيق مقتضيات التحيينات الجديدة لمجلة الشغل.</li> <li>• برمجة دورات تكوينية تتعلق بكيفية تطبيق التحيينات الجديدة لمجلة الشغل وتقييم مدى تقدمها واثارها على استقرار العلاقة الشغلية والسلم الاجتماعي ككل.</li> <li>• تدعيم آليات المراقبة المتعلقة باستهداف القطاع الغير مهيكل الذي يهدد الاقتصاد ويرسى علاقات شغلية هشة لا تمت بصلة للعمل اللائق.</li> <li>• تدعيم آليات الرقابة الرقابية في القطاع الفلاحي بنوعيه: المهيكل وغير المهيكل.</li> <li>• تدعيم قدرات متفقد الشغل في سبل الحد من النزاعات الجماعية انطلاقا من دور هياكل الحوار داخل المؤسسة.</li> </ul>
			ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	استغلال موارد ذاتية / فواضل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الحوار الاجتماعي والتركيز على المواضيع المستجدة في عالم العمل : التغيرات المناخية، مكافحة تشغيل الأطفال، مقاومة اشكال العمل الهش، المناولة مثال على ذلك.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية تطبيقاً لبنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة المهنية.</li> <li>• إحداث المجلس الوطني للصحة والسلامة المهنية بما يمكن بالخصوص من اقتراح مراجعة التشريعات الوطنية وإعداد النصوص التطبيقية، وضبط البرامج الوطنية وتقييمها، واقتراح البحوث والدراسات الدورية حول منظومة الصحة والسلامة المهنية لتطويرها.</li> <li>• وضع برنامج وطني حول "الوقاية من الأخطار المهنية بالمؤسسات الخطرة والمخلة بالصحة والمزعة من الصنف الأول"، وذلك لما يتميز به هذا الصنف من المؤسسات من أنشطة خطيرة يمكن أن تكون مصدرًا لحوادث كبيرة (على شكل انفجارات وحرائق) على غرار الحادث الذي وقع مؤخرًا في موقع إحدى الشركات بمنطقة رادس النفطية.</li> <li>• رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.</li> <li>• العمل على دعم التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال الصحة والسلامة المهنية، لا سيما من خلال الرقمنة قصد تحسين تشبيكها وضمان جودة الخدمات المقدمة والبيانات المجمعّة.</li> <li>• إعداد أدلة وبروتوكولات صحية للوقاية من الأخطار المهنية.</li> </ul>	679	ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكثيف زيارات التفقد لتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية خاصة بالمؤسسات ذات خطورة عالية.</li> <li>• إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية بمختلف القطاعات لتشمل 12 بالمائة من جملة العمال.</li> <li>• تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر القيام بحملات.</li> </ul>	6.882	ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية			
32.075		المجموع			

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2026-2028:

#### جدول عدد 2

#### تقديرات ميزانية البرنامج

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2026 (2)	ق م 2025 (1)	انجازات 2024	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
-1.31%	365-	27.555	27.920	25.105	نفقات التأجير
-15.56%	206 -	1.120	1.326	1.160	نفقات التسيير
-16.67%	10-	50	60	10	نفقات التدخلات
112.03%	1.770	3.350	1.580	597	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>3.85%</b>	<b>1.188</b>	<b>32.075</b>	<b>30.887</b>	<b>26.872</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	ق م 2025	إنجازات 2024	البيان
31.548	29.484	27.555	27.920	25.105	نفقات التأجير
1.282	1.198	1.120	1.326	1.160	نفقات التسيير
57	54	50	60	10	نفقات التدخلات
3.835	3.584	3.350	1.580	597	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>36.723</b>	<b>34.320</b>	<b>32.075</b>	<b>30.887</b>	<b>26.872</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>36.883</b>	<b>34.480</b>	<b>32.235</b>	<b>31.387</b>	<b>27.372</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2026 بـ 32.075 أ.د مقابل 30.887 أ.د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 1.188 أ.د تمثل 3.85 % وهي في تطور مستمر بالنسبة للسنوات 2027 و2028 وينصهر هذا التطور لتحقيق الهدف المتعلق بضمان توفر شروط العمل اللائق عبر آلية تفقد مواقع العمل ومراقبة تطبيق تشريع الشغل ومراقبة ظروف العمل وتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات التشغيلية والذي يتطلب توفير موارد بشرية للقيام بالعمل الرقابي الميداني وكذلك توفير وسائل مادية للقيام بمختلف الأنشطة على غرار وسائل النقل ووسائل التسيير الإداري ، التجهيزات الإعلامية وتوفير ظروف عمل ملائمة لسلك تفقد الشغل وسلك تفقد طب الشغل من خلال بناء الوحدات المحلية لتفقد الشغل وتهيئة المقرات الإدارية وتجهيزها .  
وتعزى هذه الزيادة التطور إلى :

- برمجة انتدابات لفائدة البرنامج (60 خطة ) موزعة كالاتي :
- 40 متفقد شغل – 01 مهندس أول – 06 طبيب اختصاصي للصحة العمومية - 02 فنيين ساميين للصحة العمومية – 02 متصرفين - 01 مساعد استشفائي جامعي في الطب - 03 تقنيين – 05 عملة صنف 4
- برمجة 281 ترقية لسلك أعوان تفقدية الشغل و 31 ترقية لسلك تفقد طب الشغل .
- الترفيع في نفقات التسيير نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية لتأمين تسيير مصالح البرنامج خاصة على مستوى اقسام تفقد الشغل و اقسام تفقد طب الشغل بالجهات .
- برمجة نفقات الاستثمار للقيام باشغل تهيئات مختلفة (200 أ.د) ، استكمال بناء وحدات محلية لتفقد الشغل والمصالحة (500 أ.د) ، استكمال بناء مقر قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين ( 1800 أ.د ) وقسم تفقدية الشغل والمصالحة بسليانة (250 أ.د) واقتناء تجهيزات مختلفة وتجهيزات إعلامية (200 أ.د) وبرمجة اقتناء وسائل نقل لفائدة البرنامج (400 أ.د ) ستوضع على ذمة سلك متفقد طب الشغل والمصالحة وسلك تفقد طب الشغل والسلامة المهنية .

حيث يساهم تدعيم البرنامج ببناء أقسام ووحدات تفقد الشغل وتهيئة المقرات في تحسين مردودية النشاط وتقريب الخدمات من الأجراء والمستثمرين وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## □ برنامج الضمان الاجتماعي

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتتجلى أهميته من خلال مساهمته في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة إلى مساهمته الهامة في النهوض بالتنشغيل ومعاودة البرامج الوطنية للتنمية.

كما يساهم الضمان الاجتماعي في معاودة جهود الدولة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في تكريس الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الاجتماعية تطبيقا للعقد الاجتماعي، وإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة. وتحسين المنافع والخدمات الاجتماعية المسداة للمضمونين الاجتماعيين، والعمل على تفعيل دور المرأة في مسار التنمية لتتساوى في الحقوق والواجبات مع الرجل وذلك بتعزيز مكانتها وتحسين مستوى إدماجها وتسخير المصالح الاجتماعية لفائدتها كما تعمل على تكريس حقوق الطفل في فضائه العائلي والمدرسي والمجتمعي مع مراعات التغيرات المناخية التي يشهدها العالم منذ مدة.

تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات المسداة.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي وتوصية منظمة العمل الدولية عدد 202 لسنة 2012** إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة **2030** وخاصة منها الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر والهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة بما يضمن حياة كريمة للجميع من خلال العمل على القضاء على الفقر وتوفير حماية اجتماعية شاملة لمختلف الفئات، على اعتبار أن الضمان الاجتماعي يشكل أداة فعالة لمكافحة التمييز وأداة أساسية للحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي فضلا عن تأمين الحد الأدنى من الدخل.

وترتكز سياسة الضمان الاجتماعي في تونس على تحقيق جملة من الأهداف أهمها شمولية التغطية الاجتماعية لكافة السكان النشطين وتحسين المنافع المسداة وتقريب الخدمات ورقمنتها مع السهر على المحافظة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي لضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والقادمة ووضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي واستقطاب القطاع غير المنظم.

ويعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم البرامج التي تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على استكمالها بهدف الحفاظ على التوازنات المالية لهذه الأنظمة والعمل على إيجاد الحلول الهيكلية التي تضمن تحقيق استدامتها المالية وتحافظ على المكاسب المحققة للأجيال الحاضرة والقادمة.

وتعتبر من أهم نقاط قوة البرنامج:

- تحقيق نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص تقدر بـ 87.9 % سنة 2024، ويمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم حوالي 16009 وهو ما يمثل حوالي 10.4 % من الناتج الداخلي الخام.
- الجهود المبذولة في مجال استخلاص الديون من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تطورت نسبة الاستخلاص بحوالي 8.9% لتتجاوز المبالغ المستخلصة 7000 م د.
- تطور نسبة الإيرادات الفنية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتبلغ 9.3% مقارنة بالسنة التي سبقتها أما نسبة استخلاص كل الأنظمة فقد عرفت بدورها تطورا بـ 1%، كما سجلنا سنة 2024 تطورا في المبالغ مستخلصة من خلال المراقبة لتبلغ 174.3 م د بعد أن كانت 166.2 م د سنة 2023 أي بنسبة تطور سنوي بلغت 4.8%.
- العمل على مواصلة تدعيم التغطية الاجتماعية لفائدة العمال التونسيين بالخارج وأولي الحق منهم، حيث حرصا على تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي وحماية حقوق جاليتنا بالخارج، تم توقيع 21 اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي مع بلدان تشغل يد عاملة تونسية. وتغطي هذه الاتفاقيات المنافع الأساسية التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي كالتأمين على المرض والمنح العائلية والجرايات وحوادث الشغل والأمراض المهنية.
- اتخاذ إجراءات للمحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في القطاع العام والخاص من أهمها إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 تخصص موارده بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي بما يمكنها من تأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المضمونين الاجتماعيين وأولي حقهم. ومكن هذا الإجراء من توفير إيرادات هامة لفائدة الصناديق حيث بلغت سنة 2024 أكثر من 800 م د والتي كان لها الأثر الإيجابي في المحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المنخرطين.
- العمل على تحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال استقطاب القطاع غير المنظم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك من خلال اعتماد خطة اتصالية تهدف إلى نشر ثقافة الضمان الاجتماعي عبر تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان، بالإضافة إلى حملات المراقبة الميدانية المشتركة مع جهاز تفقدية الشغل وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.
- وقد سجلت سنة 2024 نسبة التطور السنوي لعدد المضمونين الاجتماعيين بما يزيد على 2 % مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث بلغ سنة 2024 العدد الجملي للمضمونين الاجتماعيين في القطاع الخاص والعام 4661842 مضمونا (قطاع عمومي 1201425 منتفعا و 4407043 في القطاع خاص)

- إنشاء نظام خاص للحماية الاجتماعية للعمليات في القطاع الفلاحي تبعاً لمرسوم سيادة رئيس الجمهورية، وقد نص مشروع قانون المالية لسنة 2025 على إحداث «صندوق الحماية الاجتماعية للعمليات في القطاع الفلاحي بهدف توفير الموارد اللازمة لضمان تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية لفائدة المرأة العاملة في هذا القطاع وتعزيز دورها كفاعل اقتصادي وتمكينها من تغطية اجتماعية فعلية باعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة الهشة.
- تعزيز سياسة اللامركزية التي تنتهجها الصناديق الاجتماعية منذ إحداثها في إسداء الخدمات وفق معادلة تهدف إلى تقريب الخدمات من منظورهم والعمل على تحسين جودتها والتقليص من آجالها وذلك من خلال توسيع شبكة هياكل الضمان الاجتماعي على مختلف مناطق الجمهورية عبر إحداث مكاتب ومراكز جهوية ومحلية جديدة باعتماد مقاييس موضوعية على غرار الكثافة السكانية والتباعد الجغرافي (78 مركز جهوي ومحلي للصندوق الوطني للتأمين على المرض، 37 مركز جهوي ومحلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 56 مكتب جهوي ومحلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، إلى جانب إحداث دور الضمان الاجتماعي والانخراط في برنامج دور الخدمات الإدارية والرقمية وتدعيم عمل الوحدات المتنقلة المجهزة التي توفر خدمات على عين المكان وهو ما يساهم في تدعيم المجهودات الرامية إلى تقريب الخدمات لفائدة المضمونين الاجتماعيين.
- كما سعت الوزارة إلى تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) وذلك من خلال تدعيم لامركزية خدمات الضمان الاجتماعي عبر مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي ودور الخدمات الإدارية، وتعزيز استعمال الخدمات الرقمية الموجهة لفائدة المنخرطين ومسدي الخدمات كما تطور معدل قيمة الوصفة الطبية العادية (4.9 %) ومعدل قيمة الوصفة الطبية الخصوصية (12.3 %). كما سعت إلى تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية مما ساهم في تقليص آجال تصفية الجرايات.
- في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة العمومية والرفع من جودة الخدمات الإدارية المسداة وتقريبها من المواطنين، تواصلت المجهودات لرقمنة خدمات الضمان الاجتماعي والتعريف بها والعمل على تطوير استغلالها. حيث تم في هذا الإطار الشروع الفعلي سنة 2023 في استغلال منظومة الحسابات الفردية بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي تمكن من مواكبة الحياة المهنية للأعوان العموميين وتصفية جرايات التقاعد بصفة آلية، تطوير خدمة التصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد بالنسبة للقطاع الخاص، تطوير منصة e-cnam بالصندوق الوطني للتأمين على المرض التي تخول النفاذ الإلكتروني لعدد الخدمات لفائدة المضمونين الاجتماعيين (متابعة عمليات كل مراحل تصفية ملفاتهم، تغيير المنظومة العلاجية، تحميل قرارات التكفل بالأدوية الخصوصية...) ولفائدة مقدمي الخدمات الصحية (التحويل الإلكتروني للفواتير، متابعة جداول الخلاص بصفة حينية، متابعة سجلات مرضاهم...).

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج والتي تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي وتأثيراتها على المدى القصير في مواصلة الإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها بما يمكنها على المدى المتوسط والبعيد من المحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها:

- الضغوطات المالية على مستوى أنظمة التقاعد نتيجة التأثير المزدوج للتحويلات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب (تراجع الاستثمار وإحداثيات مواطن الشغل) مما ساهم في تطور عدد المنتفعين بجراية بنسق أرفع من تزايد عدد المنخرطين النشيطين (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 1.79 سنة 2024 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 سنة 1985 إلى 2,2 سنة 2024 بالنسبة للقطاع الخاص)،

- تطور كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25% من عدد المنتفعين بجرايات التقاعد و38% من أعباء التقاعد وخاصة الإحالات على التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والتي تمثل حوالي 53% من حالات التقاعد المبكر.

- الخصائص الفنية لأنظمة التقاعد من العوامل التي ساهمت في تقادم العجز حيث يعتبر سخاء الأنظمة (إمكانية بلوغ مبلغ الجراية 90% من الأجر المعتمد لاحتسابها في القطاع العمومي و80% في القطاع الخاص) و طريقة احتساب الجراية (احتساب الجراية في القطاع العمومي على أساس آخر أجر أو أعلى أجر تقاضاه المنخرط خلال حياته المهنية لمدة سنتين متتاليتين) وطريقة تعديل الجرايات (مراجعة الجراية كلما أقرت زيادة في الأجور للمنخرط النشيط).

- تنامي القطاع غير المنظم واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما ينجّر عنه نقص في المساهمات يقدر بـ 500 مليون دينار. هذا إضافة إلى النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون).

- عدم استقرار موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض المحولة من صندوق الضمان الاجتماعي مقابل تطور حجم المصاريف الصحية تشكل ضغوطات حادة على السيولة المالية للصندوق وعلى جودة الخدمات المسداة وهو ما يتطلب سنّ إجراءات فعالة تضمن التدفقات المالية للصندوق المتأتية خاصة من استخلاص المساهمات المستوجبة بعنوان نظام التأمين على المرض وبما يجسم الاستقلالية المالية للصندوق.

- ضعف نسبة التغطية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي التي بلغت 17.3 % سنة 2024 بالمقارنة مع بقية الأنظمة (نسبة التغطية لمجموع الأنظمة 87,14%) وذلك نتيجة لجملة من العوامل من أهمها عدم ملائمة أنظمة الضمان الاجتماعي لخصوصيات هذا القطاع (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل، الهشاشة الاقتصادية للعمليات الفلاحيات وضعف مواردهن...) وضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات. ويعتبر استهداف وتحسيس هذه الشريحة إضافة إلى تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي، فرصة لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة العاملين بهذا القطاع بما يساهم في حمايتهم من وضعية الهشاشة الاقتصادية.
- التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث ( 25.37% ) والذكور ( 61.77% ) مما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للانخراط.
- عدم استقرار موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض المحولة من صندوق الضمان الاجتماعي مقابل تطور حجم المصاريف الصحية تشكل ضغوطات حادة على السيولة المالية للصندوق وعلى جودة الخدمات المسداة وهو ما يتطلب سنّ إجراءات فعالة تضمن التدفقات المالية للصندوق المتأتية خاصة من استخلاص المساهمات المستوجبة بعنوان نظام التأمين على المرض وبما يجسم الاستقلالية المالية للصندوق.
- وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة تركز على المبادئ والمحاور التالية:
- توسيع التغطية الاجتماعية تدريجياً لتشمل كافة السكّان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعلية للفئات المشمولة قانوناً،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسّط والطويل،
- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعية،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعية الخدمات المسداة للمؤمنين الاجتماعيين ومزيد التحكم في تكاليف التصرف.
- توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي بالأوساط الريفية، لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن بما يساهم في حمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

يشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على برنامج فرعي مركزي وحيد وهو الاشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي وعلى تمثيلية مركزية وهي الإدارة العامة للضمان الاجتماعي: إضافة إلى أربع فاعلين عموميين وهم:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية
- الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-2: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية لأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ولقيس ما أنجز في مجال تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وبلوغ أهدافها تم اعتماد

مؤشرين:

- نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)
- نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-1-2: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)

يهدف هذا المؤشر الى مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل، ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص ونظام التأمين على المرض للمدخيل الخاصة بكل نظام مع تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف المعني وذلك بناء على تحليل انجازات المؤشر بعنوان سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024.

#### تقديرات المؤشر 1-1-2:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2028	2027	2026		2024		
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (*)						
% 165.2	% 162.1	% 159.3	% 133	137.5%	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 145.3	% 143.8	% 141.6	% 154	154%	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية (*)						
% 110	% 110	% 110	% 110	بصدد الإنجاز (إستكمال إعداد القوائم المالية)	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 110	% 110	% 110	% 110	بصدد الإنجاز (إستكمال إعداد القوائم المالية)	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
الصندوق الوطني للتأمين على المرض						

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق	%	%81.8	%71,9	%71,9	%78,8	%86,9
نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%81.69	%77,3	%77,3	%84,3	%91,9

- تعتبر نسبة 100% نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل، وكلما كانت النتائج دون هذه النسبة تعتبر حققت الأهداف وكلما تجاوزتها كانت النتائج دون المأمّل

- بالنسبة لتقديرات المؤشر للسنوات 2026-2028 للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية تم إدراج معطيات تقديرية في انتظار تحيينها من قبل مصالح الصندوقين.

- تم إعداد تقديرات المؤشر مع الأخذ بالاعتبار فرضية التطبيق التدريجي للإجراءات والتدابير المقترحة، ومواصلة عدم تحويل الاقتطاعات من جريات التقاعد بعنوان الضريبة على الدخل.

رغم التحسن النسبي في مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل، فإن المنحى السلبي لا يزال قائما نتيجة الصعوبات المالية التي تواجهها الصناديق الاجتماعية ومشاكل السيولة المالية ما تسبب في عدم قدرة صندوقي الضمان الاجتماعي على تحويل حصة الصندوق الوطني للتأمين على المرض كاملة من المساهمات حيث قدرت مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بزمة صندوقي الضمان الاجتماعي حتى جوان من سنة 2024 بحوالي 11528 م د (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 8954 م د والصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية 2574 م د).

لقد حافظت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصناديق على توازنها حيث تم تسجيل تراجع للمنحى السلبي للمؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجريات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويعزى ذلك إلى تطور نسبة إيرادات الصندوق بنسق أسرع من تطور الأعباء وذلك نتيجة للجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مما مكّن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق الأعباء عموما حيث مكن العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 من توفير سيولة مالية هامة للصندوق. بينما شهدت التوازنات المالية العامة للصندوق استقرارا على مستوى النتائج حيث قاربت إنجازات هذا المؤشر الأهداف المرسومة. إلا أنه يلاحظ تواصل المنحى السلبي لنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق بالمقارنة مع إنجازات سنتي 2021 و2022، ويعود ذلك إلى محدودية الإجراءات التي تم اتخاذها لمزيد

بينما شهدت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنوات الفارطة رغم الانخفاض الملحوظ للأعباء المتعلقة بنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية ورغم تمتع الصندوق بقسط من مستحقاته من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولكن يجد الصندوق صعوبة في جمع وارداته المتخلدة لدى صندوقي الضمان الاجتماعي نتيجة الصعوبات التي يعييشانها.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض سنة 2024 ارتفاعا هاما حيث بلغت 81.69% متجاوزة بذلك مع ما تم تقديره (71,9%) ويعود هذا التدهور للوضعية إلى ارتفاع نسق تطور الأعباء مقارنة بتطور المداخيل.

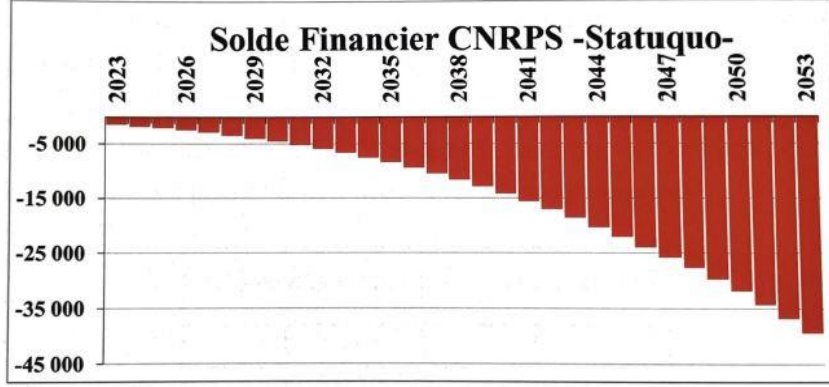
ومن المتوقع أن تتواتر النتائج السلبية بشكل متزايد خلال السنوات المقبلة لاعتبارات هيكلية مرتبطة بتمويل النظام التوزيعي للتقاعد في القطاع العام حيث يتوقع بالنسبة للسنوات القادمة تزايدا في عدد المنتفعين بجرية مقابل استقرارا على مستوى عدد المنخرطين النشطين، هذا الاختلال في التوازن للمؤشر الديموغرافي سيؤثر بشكل

مباشر على التوازنات المالية للصناديق التي ستشهد تصاعدا في حدة نسبة العجز إلى مستويات تصبح غير قادرا على مجابهة النفقات وتهدد بشكل مباشر قدرة الصناديق على الإيفاء بتعهداتها تجاه المنتفعين بالجرايات وعدم قدرة صندوق الضمان الاجتماعي على تحويل حصة الصندوق الوطني للتأمين على المرض كاملة من المساهمات حيث قدرت مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوق الضمان الاجتماعي حتى جوان من سنة 2024 بحوالي 11528م د (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 8954 م د والصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية 2574 م د).

وأمام الإخلالات بين الإيرادات والنفقات، والذي ستشتد حدتها في قادم السنوات، صار من الضروري العمل على تفعيل بعض الإجراءات التي تم إقرارها ضمن برنامج عمل وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن التقرير السنوي للآداء لسنة 2024، والتي ستمكن نسبيا من التحكم في التوازنات المالية على المدى القصير والمتوسط وذلك إلى حين أخذ إجراءات أخرى لإعادة هيكلة أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص. مع ضرورة العمل على:

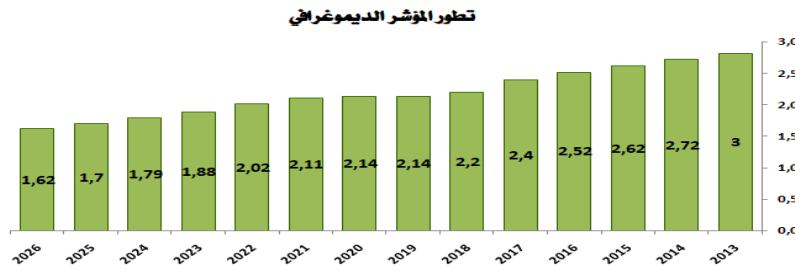
- البحث على تنويع مصادر تمويل حساب تمويل الضمان الاجتماعي،
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وخاصة نظام الجرايات ومزيد التحكم في كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص حيث تمّ في هذا الإطار إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي بهدف مراجعة شروط اسناد جراية التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية،
- مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- تقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32)،
- مواصلة مراجعة النظام التكميلي للجرايات ونظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج.
- مزيد إحكام تنظيم سلك المراقبة والاستخلاص بهدف تحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.
- اعداد استراتيجية لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024-2026 تمكن من توفير الآليات الضرورية لاستخلاص مستحقاته بما يساهم في المحافظة على توازناته المالية والإيفاء بتعهداته تجاه منظوريه.
- تدعيم التحول الرقمي لخدمات الضمان الاجتماعي الموجهة لمنظوري الصناديق الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين ومؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف الارتقاء بطرق التصرف في منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحديثها والتحكم في تكاليف التصرف فيها.

ويبرز الرسمين المصاحبين (المصدر: دراسة إكتوارية لنظام التقاعد في القطاع العام وفرضيات الإصلاح فيفري 2023 مركز البحوث والدراسات الاجتماعية) مثالا لل صعوبات التي سيواجهها الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إذا واصل بنفس التمشي المعتمد حاليا.



2030	2029	2028	2027	2026	2025
-4500	-4000	-3500	-3000	-2500	-1900

### النتائج المتوقعة للنظام العام للتقاعد (م.د)



تطلب هذه الوضعية إيجاد حلول إضافية لتغطية العجز المتوقع، تأخذ بالاعتبار أساسيات السياسة الاجتماعية التي تقضي بالحفاظ على منظومة التقاعد القائمة على النظام التوزيعي مع التدرج في إدخال الإصلاحات. أما بخصوص ما يمكن أن يتضمنه المشروع السنوي للآداء لوزارة الشؤون الاجتماعية فإنه يقترح الإسراع بتنفيذ التصورات الاستراتيجية المقترحة في السنوات الماضية والتركيز على الإجراءات ذات الانعكاس المالي المباشر والحيني التي تهتم أساسا النقاط التالية:

• تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداوات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت إسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي".

• عدم تحميل النظام العام للتقاعد بالقطاع العام الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات (يمكن في هذا الإطار توظيف رسوم على الخدمات الإدارية وتحميل كلفة هذه الجرايات على الوزارات المعنية (جرايات محدثة قبل السن العادية- 62 سنة).

• تنقيح بعض الفصول من القوانين المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي بالنسبة لحالات جمع أكثر من جراية (احتساب نسبة جراية الباقيين على قيد الحياة حسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمتقاع).

وقد شهد المؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصناديق انتكاسة نتيجة تحديد الاجر الأدنى المضمون (ماي 2024 وجانفي 2025) والتي كانت تداعياتها سلبية على نسق تطور نفقات.

أما بخصوص المؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات فقد تمّ تسجيل تراجعاً لهذا المؤشر بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث بلغت الإنجازات 160.6 سنة 2024 مقابل 147 % سنة 2023. في حين بلغت 108.7 % سنة 2024 مقابل 108.4 % سنة 2023 بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك باحتساب مناب الصندوق من المساهمة الاجتماعية التضامنية.

وتؤكد كل المؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة (2026-2027-2028) أن النتائج المحاسبية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ستعرف منحاً سلبياً إذا لم تتخذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة. وحتى الاعتمادات أو التحويلات من عائدات "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" رغم تطورها الإيجابي فإنها لم تعد قادرة على تغطية حاجيات الصناديق مما يتطلب الإسراع بالبحث عن موارد أخرى.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ينتظر أن تشهد نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق ارتفاعاً نتيجة تحيين الأجر الأدنى المضمون (ماي 2024 وجانفي 2025) وتداعياته السلبية على نسق ارتفاع نفقات فرع الجرايات وتدهور المؤشر الديموغرافي ونقص عائدات النظام التكميلي للجرايات. حيث تذهب التقديرات أن سنة 2025 ستكون النسبة في حدود 133 % أي بزيادة في الأعباء بحوالي 3 % مقارنة بسنة 2024 وتذهب كل التقديرات إلى مواصلة هذا المنحى التصاعدي في سنوات 2026 و 2027 و 2028 وتبقى إمكانية تحسين هذه المؤشرات قائمة إذا وقع تفعيل بعض الإجراءات ودعم السياسة المتبعة للإستخلاص.

أما الصندوق الوطني للتأمين على المرض فمن المنتظر أن تسجل نسبة الأعباء على المداخيل الجمالية للصندوق تطوراً سلبياً خلال الثلاث سنوات المقبلة 2026-2027-2028 وذلك بسبب توقع ارتفاع الأعباء نتيجة مراجعة الاتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وارتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية مقابل إستقرار المداخيل.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الفنية الخاصة بنظام التأمين على المرض لتبلغ حوالي 91,9% سنة 2027 بعد أن كانت في حدود 71,6% سنة 2023 وذلك بسبب ارتفاع أعباء نظام التأمين على المرض والاستقرار النسبي للمداخيل.

ويعزى تحسن الواردات:

- تحسن موارد الحساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" والمحدث بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 تخصص موارده بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي، حيث تساهم الاعتمادات المالية التي يوفرها هذا الحساب في معالجة بعض الإشكاليات المالية للصناديق بما مكن من مزيد التحكم في التوازنات المالية والإيفاء بالتعهدات تجاه المنخرطين وأولي حقهم.
- تحسن نسب الاستخلاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نتيجة للجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مما مكن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق أعبائه، حيث تم تسجيل تراجع للمنحى السلبي للمؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات إذ بلغت الإنجازات 147% سنة 2023 متجاوزة بذلك الأهداف المرسومة (170%)، ويعزى ذلك إلى تطور نسبة إيرادات الصندوق بنسق أسرع من تطور الأعباء.
- الدور الهام للعفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 والذي مكن من توفير سيولة مالية بالرغم من الظرف الصعب التي تمر به بلادنا اقتصاديا إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 م د سنة 2022 بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها واستخلاص 495,8 مليون دينار سنة 2023 بنسبة تطور بلغت بـ 2.9% مقارنة بسنة 2022. وفي إطار حرص الصندوق على استخلاص ديونه تم إبرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ 334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

## المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية. وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثانٍ لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف إلى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

✓ تقديرات المؤشر 2-1-2:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2028	2027	2026		2024		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
%96	%96	%96	%94	%92.90	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%59	%56	%53	%53	%52.56	%	• نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%24	%23.5	%23	%23	%23.6	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

تذهب مؤشرات سنة 2025 الخاصة بنسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية تحسنا بالنسبة لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي مقارنة بسنة 2024 نتيجة ارتفاع المقايض بعنوان الاشتراكات مما مكن من الاقتراب من الهدف المرسوم

بينما سجلت نسبة استخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاحى تراجعاً بأكثر من 3 نقاط، حيث تؤكد كل المؤشرات أن هذه النسبة ستسجل مع نهاية سنة 2025 حوالي % 53 في حين أنها كانت سنة 2024 في حدود %52.56

ولكن ما يمكن تأكيده أن نسب الاستخلاص عرفت مقارنة بما تمّ تقديره، ويرجع ذلك بالأساس إلى مساعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تنفيذ عقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه.

إضافة إلى ذلك فقد شهدت عمليات استخلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني بعنوان سنة 2025 تطورا من ثلاثية إلى أخرى.

## الهدف 2-2: تحسين التغطية الاجتماعية:

لتحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي، تعمل الوزارة على استقطاب القطاع غير المنظم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك من خلال اعتماد جملة من الإجراءات تهدف إلى نشر ثقافة الضمان الاجتماعي منها تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان، بالإضافة إلى حملات المراقبة الميدانية المشتركة مع جهاز تفقدية الشغل وذلك تنفيذا لبنود الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

✓ المؤشر 1-2-2: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) على عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

ويمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات، ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

تقديرات المؤشر 1-2-2:

التقديرات									2025	الإجازات	الو حدة	مؤشرات الأداء
2028			2027			2026						
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	2024			
85.99	95.87	77.81	84.99	94.93	76.92	84.00	94	76.04	%84.94	81.74	%	نظام الأجراء غير الفلاحيين
31.93	17.24	37.86	30.55	16.22	36.34	29.46	15.39	35.02	%17.17	28.8	%	نظام الأجراء الفلاحيون
38.2	37.5	38.6	38.01	37.28	38.43	37.16	37.03	37.23	%99.57	36.6	%	نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
77.02	94.11	71.5	75.73	93.22	70.26	73.36	90.63	68.12	%91.24	70.2	%	نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
59.65	72.23	34.14	58.25	70.92	33.09	56.47	69.64	30.88	%97.17	54.81	%	نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
84.34	91.61	79.27	83.29	90.74	78.14	81.94	89.68	76.66	%87.55	80.26	%	المجموع

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة سنة 2024 تحسنا (80.26%) مقارنة بسنة 2023 مما سيساهم في تجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة (80%). ويعزي هذا التحسن إلى الارتفاع في نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي حيث بلغت 81.74 % سنة 2024، إضافة إلى تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للأجراء الفلاحيين لتبلغ 28.8 % سنة 2024 مقابل 17.5 % سنة 2023. وتذهب كل توقعات الثلاث سنوات القادمة نحو مزيد تحسين نسبة التغطية الفعلية في ظل الإجراءات المتخذة خاصة توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي بالأوساط الريفية، لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن بما يساهم في حمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية، حيث أنشئ نظام خاص للحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الفلاحي تبعا لمرسوم سيادة رئيس الجمهورية، وقد نص مشروع قانون المالية لسنة 2025 على إحداث «صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع الفلاحي بهدف توفير الموارد اللازمة لضمان تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية لفائدة المرأة العاملة في هذا القطاع وتعزيز دورها كفاعل اقتصادي وتمكينها من تغطية اجتماعية فعلية باعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة الهشة.

وستشهد نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة تحسنا خلال السنوات الثلاث القادمة مقارنة بالسنوات السابقة حيث تذهب التقديرات أن هذه النسبة ستكون في حدود 84.34 % مما سيساهم في تجاوز الهدف المرسوم. حيث تسعى الوزارة مع مختلف الفاعلين العموميين إلى مزيد تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

للنظام الأجراء في غير القطاع الفلاحي إذ تذهب كل التقديرات لسنوات 2026 2027 2028 إلى مزيد التحسن لهذه النسبة، إضافة إلى العمل على تطوير نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للأجراء الفلاحيون لتتجاوز نسبة تزيد عن 31.93% خاصة بعد الإجراءات المتخذة والتي تهدف إلى توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكريس نظام تحفيزي ويفسر هذا التطور:

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيلات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية، علاوة على تنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والتشجيع على الانخراط على عين المكان.
- تكثيف حملات المراقبة الميدانية من قبل مراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحملات المراقبة بالشراكة مع تفقدية الشغل وذلك في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي سنة 2023 بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه، وسعي كل الأطراف إلى مزيد تطوير قطاع المراقبين وتدعيمهم بالموارد البشرية اللازمة وبكل الأدوات اللوجستية، كما ساهمت عقود الأهداف التي أبرمت إلى بلورة سياسة فاعلة للنهوض بالقطاع.

### **الهدف 2-3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:**

تسعى الوزارة إلى تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) وذلك من خلال تدعيم لامركزية خدمات الضمان الاجتماعي عبر مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي ودور الخدمات الإدارية، وتعزيز استعمال الخدمات الرقمية الموجهة لفائدة المنخرطين ومسدي الخدمات كما تطور معدل قيمة الوصفة الطبية العادية (4.9%) ومعدل قيمة الوصفة الطبية الخصوصية (12.3%). كما سعت إلى تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية مما ساهم في تقليص آجال تصفية الجرايات كما تعمل على الدفع نحو تطوير حوكمة صناديق الضمان الاجتماعي.

- تقديم المؤشرات:

#### **✓ المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لأولي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...)

ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال.

### تقديرات المؤشر 1-3-2:

تعمل الوزارة على تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال وهي كالاتي

- مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
- نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

- (1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
- (2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

- استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2028	2027	2026		2024		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
15	20	25	25	31	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)
%90	%80	%70	%80	%62.54	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)
%99	%99	%99	%99	%99.35	%	تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)
%99	%99	%98,5	%98	%98.84	%	تصفية ملفات جرايات الترميل (2-3)
%98	%96	%94	%92	%90.84	%	تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
29	29	29	29	27	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
80	80	90	90	103	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	80	90	90	101	يوم	• خلاص الصيدالة
80	80	90	90	91	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)

7	7	7	7	10.38	يوم	• التكلفة بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
8	8	8	8	25.26	يوم	• زرع الكلى
8	8	8	8	10.02	يوم	• زرع النخاع الشوكي
7	7	7	7	11.2	يوم	• التكلفة بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
			-	6.73	يوم	• تقنيته حصى الكلى
8	8	8	8	12.27	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
7	7	7	7	من 14 الى 40	يوم	• التكلفة بمصاريف الآلات الطبية
5	5	5	5	8.5	يوم	• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
8	8	8	8	14.40	يوم	• التكلفة بمصاريف العلاج الطبيعي

\* تعتبر الملفات المنجزة في الأجل التي تم إسناد معرف وحيد في يومان فأقل.

\*\*تعتبر الملفة المصفاة في الأجل هي الملفات المصفاة في شهر افتتاح الحق أو شهر إيداع الملف أو الشهر الموالي لإيداع الملف، مع العلم أن آجال تصفية ملفات الجريات الوقتية للأيتام تخضع لبحث إجتماعي مسبق مما يفسر تدني الأرقام مقارنة مع النسب الأخرى.

- بالنسبة لتقديرات المؤشر للسنوات 2026-2028 للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تم إدراج معطيات تقديرية في انتظار تحيينها من قبل مصالح الصندوقين.

شهدت آجال صرف المنافع بعنوان جريات الشيوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل آجال صرف الجريات 30 يوما سنة 2024 مقابل 32 يوما سنة 2023 وتتجاوز بذلك الهدف المرسوم، ويعود ذلك أساسا إلى تدعيم سياسة لامركزية خدمة تصفية ملفات الجريات التي ينتهجها الصندوق مما مكن من مزيد التحكم في الأجل.

كما مكنت الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية من تحسين آجال تصفية ملفات الجريات، حيث تولى الصندوق بداية من شهر أفريل 2023 تصفية الجريات لمنظوريه بالاعتماد الحصري على السجلات الإعلامية الخاصة بالتصاريح الشهرية للأجور والسجلات الإعلامية الخاصة بإعادة تكوين المسار المهني، وقد بلغت نسبة عدد الملفات المصفاة اعتمادا على هذا الإجراء مع نهاية سنة 2024 ما نسبته 97% من مجموع الملفات المصفاة، علما أن هذا الإجراء مكن من تصفية الجريات في أجل لا يتجاوز يوما واحدا بالنسبة لملف الجراية المكتمل.

وبصفة عامة، بينت المؤشرات تحسنا في آجال صرف الجريات المحدثة لمستحقها وتطابقها مع الأهداف المرسومة، حيث أن ما يناهز 99.35% من ملفات التقاعد و98.12% من ملفات جريات الأرامل قد تمت تصفيتها في الأجل، أما بالنسبة للجريات الوقتية للأيتام، ورغم أنها تستوجب إجراءات أطول خاصة بالنسبة للبنات العزباء فإن نسبة الملفات المصفاة في الأجل قد بلغت 90.84% خلال سنة 2024.

أما بالنسبة لآجال إسناد المعرف الوحيد للمنتدبين الجدد فقد بلغ عدد الملفات المصفاة في أجل يومين بالنسبة لشهر ديسمبر من سنة 2024 ما نسبته 62.54 % مقابل 74.64 % خلال سنة 2023، ويعود ذلك أساسا إلى إيقاف العمل بالترقيم عن بعد عبر الموقع الإلكتروني للمنتدبين الجدد والتي كانت تجري في أقل من 24 ساعة، وذلك بعد معاينة تقصير المشغلين في إتمام عملية الترقيم وعدم استكمالها بإرسال ملفات مكتملة في الصندوق حتى تتم المصادقة النهائية على عملية الترقيم.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض، سجلت آجال استرجاع المصاريف تحسنا نسبيا حيث بلغت 27 يوم سنة 2024 في حين يبعد أن كانت 27.1 يوم سنة 2023 وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة، وفيما يتعلق بآجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد تجاوزت بدورها نسبة الإنجاز الأهداف المرسومة وتعود هذه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها إلى قيام الصندوق بتكوين فرق مساندة تولت القيام بحملة مستمرة على مستوى المراكز الجهوية والمحلية التي تعرف نقصا في عدد الأعوان ووجدت صعوبات في معالجة بعض الملفات العالقة لكن يبقى الأشكال الأكبر نقص السيولة لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض رغم التدابير التي تم اتخاذها لاستحداث نسق التحويلات المالية لمستحقته والإرادات المتأتية من حساب "تنويع مصادر الضمان الاجتماعي". وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد قاربت التقديرات الإنجازات ما عدى عمليات رزع الكلى والنخاع الشوكي نظرا لارتباطها بصحة المريض والاستعداد للعملية، في حين قاربت التقديرات لبقية المؤشرات نسبة الإنجاز.

وقد تذهب كل التوقعات إلى مزيد تحسين الخدمات وتقريبها أكثر للمنتفعين وذلك من خلال لامركزية التصرف في الملفات وتوسيع مجال التبادل البيني وتدعيم منظومة ما قبل الشيوخوخة وكذلك إحداث مكاتب جديدة وتوسيع الخدمات عن بعد وسهولة النفاذ، إلى المعلومة مع تنويع طرق الخلاص.

في إطار تجسيم توجهاته الإستراتيجية التي تندرج ضمن السياسة الحكومية الرامية إلى تحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات الإدارية التزمت الصناديق بمسار الجودة يتم العمل على تركيز نظام لإدارة الجودة داخلها حسب متطلبات معيار "إيزو" ISO 9001:2015 التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وإسائها للحرفاء بما يرضي تطلعاتهم.

ويعتبر تطبيق نظام إدارة الجودة بالصناديق رافعة للأداء، تهدف إلى التحسين المستمر للخدمات لضمان رضا الحرفاء والأطراف المعنية، مع الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، والاستجابة الفعالة لتوقعاتهم. ولتحقيق الفوائد المرجوة من نظام إدارة الجودة، فإنه يجب أن يشمل نظام إدارة الجودة النشاط الرئيسي للصناديق من تسجيل انخراط الحريف إلى غاية صرف جرایة تقاعده بما في ذلك إدارة الحسابات الفردية ومتابعة الحياة المهنية، بناءً على مبادئ التحسين المستمر للنتائج والأداء، ووفقا لمتطلبات معيار إيزو 9001:2015، ويجب أن يتوافق النظام مع متطلبات المعيار بشكل كامل، بما في ذلك آليات المراقبة، وطرق القيس، وصياغة المؤشرات، ولوحات القيادة وإجراءات التصحيح، وغيرها من الضمانات اللازمة لجودة الخدمة.

في إطار تنفيذ هذا المشروع تم تكوين فرق عمل لمتابعة تركيز هذا النظام و تنظيم دورات تكوينية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية لأعضاء الفريق حول نظام إدارة الجودة وفقا لمتطلبات معيار ISO 9001:2015 و إدارة المسارات لتحسيسهم ولتعزيز مهاراتهم وقدراتهم كما تم إعداد ميثاق المشروع ووثيقة الالتزام ووثيقة سياسة الجودة اللذين تم إمضاءهم من طرف الإدارات العامة، و تم

تحديد المجالات و المسارات المهنية التي سيشملها نظام الجودة و هي مجال الانخراط و الحسابات الفردية و الجرايات.

في إطار مواصلة تنفيذ مشروع الصندوق المتعلق بتأهيل مصالح الاستقبال للحصول على العلامة الوطنية لجودة الاستقبال "مرحبا" صيغة 2020، المندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة العمومية والنهوض بجودة الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن، وتنفيذا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 16 أكتوبر 2023، تم الإقرار بإسناد شهادة جودة الاستقبال "مرحبا" للعشرة مراكز الأولى ( تونس-باردو-أريانة-باجة-سوسة -المنستير- سيدي بوزيد -صفاقس-2-جبنيانة-جربة) من طرف المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وذلك بنسبة 100% في 7 أكتوبر 2024 .

كما تم إسناد شهادة جودة الاستقبال "مرحبا" لدور الخدمات الإدارية الثلاثة المرشحة والتي يشرف عليها الصندوق وذلك بنسبة 100% وهي (مكثر والذهبية ودوز) في 10 فيفري 2025.

وحرصا على التحسين المستمر و ضمان ديمومة نظام جودة الاستقبال وتحقيق أهدافه تولى الصندوق إجراء مراجعة شاملة للتنظيم الوثائقي لهذا النظام توجت بإصدار دليل لجودة الاستقبال و 9 مذكرات إجراءات و 20 مطبوعة إضافة إلى تحيين سياسة وميثاق جودة الاستقبال.

وفي إطار تنفيذ اشتراطات علامة "مرحبا"، تم إنجاز مهمّات تدقيق ذاتي للتأكد من استمرارية استيفاء العشر(10) مصالح استقبال المتحصلة على علامة "مرحبا" لاشتراطات العلامة وإسائها لمختلف خدمات الاستقبال المباشر والهاتفي والإجابة على البريد العادي والإلكتروني بالجودة المطلوبة، وقد تمّ كذلك تنفيذ حصص تحسيسية لتبسيط النظام الوثائقي الجديد ومزيد تحفيز أعوان ورؤساء مصالح الاستقبال، وإعداد مراجعة الإدارة لجودة الاستقبال.

ومن جهة أخرى وتطبيقا لما تم إقراره ضمن وثيقة عقد البرامج للفترة 2023-2025 وتنفيذا لخطة العمل عدد 5 ولتحقيق الأهداف المرجوة فإن برنامج التأهيل لفضاءات الاستقبال خلال سنة 2025 يشمل ترشيح المجموعة الثانية المتكونة من 12 مركز جهويا ومحليا

ولإنجاح هذا المسار سيواصل الصندوق تعميم جودة الاستقبال مرحبا على بقية المراكز المحلية والجهوية خلال سنة 2026 والتي ستشمل 15 مركز جهويا ومحليا.

كما تم في هذا الإطار ضبط إطار مرجعي للاستقبال يحدد بدقة الالتزامات وأدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة ليتمكن الصندوق من المحافظة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا" و تعميمها على أكبر عدد ممكن من المراكز مع التأكيد على ضرورة تطبيق مختلف الاشتراطات الفنية و تأمين دورات التكوين الضرورية في المجالات ذات العلاقة.

وقد تم إعداد وثيقة ميثاق جودة الخدمات وهي عبارة على جملة من الالتزامات تم ضبطها والتعهد بتنفيذها من قبل الصندوق قصد تحسين خدماته الإدارية، و تنص أساسا على:

- إتاحة النفاذ إلى الخدمة و الولوج إلى فضاءات الاستقبال.
- إفادة الحريف و إنارته.
- توجيه و مرافقة الحريف.
- الإنصات.

- التعاطي بعناية كافية مع جميع المطالب.
- معاملة الحريف بلطف و مجاملة مهنية.
- الحفاظ على سرية المعطيات الخاصة بالحريف.
- تأمين الراحة للحريف خلال تواجده بفضاءات الاستقبال.
- التعاطي الجدي والمسؤول مع الشكايات.
- الإصغاء إلى مقترحات و آراء الحريف.

وحتى يتم قياس جودة الخدمات، تم إعداد وثيقة في شكل استبيان لقيس نسبة رضا الحريف على خدمات الاستقبال يتم من خلالها إسناد أعداد من 1 إلى 6 على جملة الخدمات الموجهة للمواطن وذلك في إطار تقييم دوري لجودة خدمة الاستقبال.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

#### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2026	الأنشطة	التقديرات المالية 2026	دعائم الأنشطة
<p><b>الهدف 1:</b> <b>المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</b></p>	<p>المؤشر 1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل</p>	<p>انظر الجدول</p>	<p>ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي</p>	<p><b>1107.782</b></p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت إسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي".</li> <li>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد بالقطاع العام الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات (يمكن في هذا الإطار توظيف رسوم على الخدمات الإدارية وتحميل كلفة هذه الجرايات على الوزارات المعنية (جرايات محدثة قبل السن العادية- 62 سنة).</li> <li>• تنقيح بعض الفصول من القوانين المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي بالنسبة لحالات جمع أكثر من جرابية (احتساب نسبة جرابية الباقيين على قيد الحياة حسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمنتفع).</li> <li>• مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات.</li> <li>• مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع الخاص.</li> <li>• تقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32).</li> <li>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (النظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...).</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنقيح بعض الفصول من القوانين المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية).</li> <li>• تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة في القطاع العام والخاص.</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة طريقة احتساب خطايا التأخير الموظفة على المساهمات المستوجبة بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باحتسابها عن كل يوم تأخير عوضا عن كل شهر أو جزء من الشهر.</li> <li>• التفكير في آلية لتمكين بعض القطاعات من التحويل المباشر لمساهمات التأمين على المرض إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض.</li> <li>• تكثيف المراقبة.</li> <li>• التنسيق مع جميع هيكل الرقابة الأخرى خاصة في تبادل المعطيات والمعلومات.</li> <li>• متابعة آلية ودورية لوضع كبار المدينين.</li> <li>• سن مشروع أمر في إجبارية التصريح والدفع عن بعد.</li> <li>• إصدار مجلة إجراءات الإستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي.</li> <li>• إمكانية الإعتماد التدريجي للتصريح الشهري بالأجور وخلص المساهمات المستوجبة شهريا وذلك بصفة إجبارية بالنسبة لبعض القطاعات.</li> <li>• إقرار أحكام على مستوى قانون المالية تتعلق بتكفل الدولة بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات هيكلية.</li> </ul>	<p><b>9.300</b></p>	<p>ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض التدخلات الاجتماعية (cnss)</p>	<p>انظر الجدول</p>	<p>المؤشر 2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي.</li> <li>• تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبين.</li> <li>• دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل ومواصلة الأعمال التحضيرية لاقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي واستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق</li> </ul>	<p><b>767.100</b></p>	<p>ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps)</p>	<p>انظر الجدول</p>	<p>المؤشر 3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية</p>	<p><u>الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية</u></p>

<p>الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها.</li> <li>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الاستشفائية وتطوير الفترة بحسب التكلفة الفعلية.</li> <li>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدافع.</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة تهيئة وتوظيف فضاءات الاستقبال بالمراكز الجهوية والمحلية</li> <li>• مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل فضاءات الاستقبال على مستوى المراكز الجهوية والمحلية وفقا للهوية البصرية الجديدة وذلك بإعادة تهيئة هذه الفضاءات إلى جانب تزويد المراكز بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لحسن استقبال المواطنين وتوفير الخدمة المرتقبة بالجودة المطلوبة.</li> <li>• العمل في مسار الحصول على علامة الجودة "مرحبا" لفضاءات الاستقبال بالمراكز الجهوية والمحلية.</li> <li>• إرساء منظومة لإدارة الجودة بالصندوق "SMQ".</li> <li>• العمل على تركيز نظام لإدارة الجودة داخل الصندوق حسب متطلبات معيار "إيزو" ISO 20159001 التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وإسداؤها للحرفاء بما يرضي تطلعاتهم.</li> <li>• إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين.</li> <li>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.</li> <li>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج.</li> <li>• التحكم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عملية منح تراخيص تسويق الأدوية</li> </ul>	<p>600</p>	<p>ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)</p>	<p>انظر الجدول</p>	<p>المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال</p>	<p><u>الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</u></p>

<p>وإعطاء الأولوية المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.</li> <li>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية.</li> <li>• استحداث نسق تأهيل القطاع العمومي للصحة بهدف تحسين جودة الخدمات المسداة وترشيد نفقاتها.</li> </ul>					
<p><b><u>1884.782</u></b></p>	<p><b>المجموع</b></p>				

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2026	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
51.000	<p>دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،</p> <p>الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين</p> <p>الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.</p> <p>إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،</p> <p>دعم الرقابة</p> <p>تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي ما فتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.</p> <p>إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة. ملائمة الإصلاح لمتطلبات :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ سوق الشغل،</li> <li>✓ القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،</li> <li>✓ المالية العمومية،</li> <li>✓ القدرة الشرائية للمتقاعدين.</li> </ul>	<p>تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي</p>	<p>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>
14.000	<p>وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.</p> <p>وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين</p> <p>تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال</p> <p>اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشديد العقوبات المالية في صورة التخلف عن واجب الإنخراط . تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان</p>	<p>تحسين التغطية الاجتماعية:</p>	

	<p>الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز لالوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها .</li> <li>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الاستشفائية وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية.</li> <li>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدافع.</li> </ul>		
300	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين.</li> <li>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.</li> <li>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج.</li> </ul>	<p>تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين</p>	
204.500	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.</li> <li>• مراجعة النظام العام للتقاعد :</li> <li>• إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجارية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجاريات....)</li> <li>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجاريات...)</li> <li>• تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجاريات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جارية،....)</li> <li>• بتحسين مستوى السيولة المالية الأنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجاريات في الأجل المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية :</li> <li>• اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخذة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحياطة الاجتماعية</li> <li>• إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحياطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطوعة من جاريات المتقاعدين لفائدة مصالح الجبائية.</li> <li>• تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجاريات.</li> <li>• استمرارية إسداء الخدمات بجودة تستجيب لانتظارات جميع المتعاملين مع الصندوق.</li> <li>• التحكم الوقائي في المخاطر والحد من تأثيراتها السلبية، إلى جانب استغلال الفرص المتاحة بأفضل الطرق لتحسين جودة الخدمات والحفاظ على ديمومتها، بالاعتماد على خارطة للتصرف في المخاطر المتعلقة بمختلف أنشطة الصندوق.</li> <li>• استغلال الآليات التي يتيحها نظام إدارة الجودة قصد القيام بعمليات التقييم الضرورية بالاعتماد على أدوات القيس و المؤشرات و لوحات قيادة الجودة ، بهدف إرساء أسس التحسين المستمر في علاقة بتنفيذ أهداف الجودة.</li> <li>• التقليل من نسبة حدوث الأخطاء أو جعلها منعقدة وفقا لتخطيط واضح متفق عليه.</li> </ul>	<p>تحسين التوازنات المالية للصندوق :</p>	<p>الصندوق الوطني للتقاعد والحياطة الاجتماعية</p>

	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد أدوار ومسؤوليات جميع المتدخلين في كل عملية أو مسار، بما لا يدع مجالاً للاجتهادات الفردية.</li> <li>• تحقيق رضا وثقة جميع المتعاملين مع الصندوق.</li> <li>• إحداث آليات جديدة للعمليات الرقابية بعد التقليل من نسبة الأخطاء.</li> <li>• تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والتحكم فيها بتحديد الميزانية المناسبة لأي عمل أو مشروع اعتماداً على خطة جودة.</li> </ul>		
13.600	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة</li> <li>• تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمخترطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد</li> </ul>	تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتأمين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص</li> <li>• إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)</li> <li>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...</li> <li>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدافع.</li> <li>• تدعيم الوقاية والتقصي المبكر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.</li> <li>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الاستشفائية وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية</li> </ul>	تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض	الصندوق الوطني للتأمين على المرض
600	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية.</li> <li>• التحكم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عملية منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولوية المطلقة للأدوية الجينية و bio-similaire.</li> <li>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.</li> </ul>	تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	

هذا دون اعتبار الحساب الخاص في الخزينة المتعلق بالمساهمة التضامنية الاجتماعية المقدرة بـ 800.000 أد التي يقع توزيع الاعتمادات المحققة به على صناديق الضمان الاجتماعي وأساسا الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين عن المرض للتخفيف من العجز المالي الذي تواجهه وبدرجة أقل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2026-2028:

#### جدول عدد 2

#### تقديرات ميزانية البرنامج

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2026 (2)	ق م 2025 (1)	إنجازات 2024	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
-11.21%	-86	680	766	650	نفقات التأجير
3.99%	2	62	60	42	نفقات التشغيل
28.09%	413.195	1884.000	1470.805	1 530.468	نفقات التدخلات
100%	20	40	20	8	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>28.07%</b>	<b>413.131</b>	<b>1 884.782</b>	<b>1 471.651</b>	<b>1 531.168</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	ق م 2025	إنجازات 2024	البيان
778	728	680	766	650	نفقات التأجير
71	66	62	60	42	نفقات التشغيل
2 124.042	2 030.880	1 844.000	1 470.805	1 530.468	نفقات التدخلات
46	43	40	20	8	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>2 124.937</b>	<b>2 031.717</b>	<b>1 884.782</b>	<b>1 471.651</b>	<b>1 531.168</b>	<b>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>
<b>2 124.937</b>	<b>2 031.717</b>	<b>1 844.782</b>	<b>1 471.651</b>	<b>1 531.168</b>	<b>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</b>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2026 بـ 1884.782 أ.د مقابل 1471.651 أ.د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 413.131 أ.د تمثل 28.07 % وتبرر الزيادة الحاصلة أساسا في نفقات التدخلات التي ترمي إلى تحسين التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين عن المرض وذلك من خلال ضخ الموارد المالية المحققة بحساب الخزينة المتعلق بتنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية لفائدة الصندوقين المذكورين للتخفيف من العجز المالي خلال تنفيذ موازنتهما وتحسين التغطية الاجتماعية و تأمين الخدمات المقدمة للمؤمنين الاجتماعيين وتطويرها .  
وتتعلق الزيادات أساسا بـ :

- منحة تعديلية بعنوان جريات التقاعد الدنيا : ( 95 م د )
- تسديد عجز أنظمة الضمان الاجتماعي : ( 1.5 م د )
- برنامج التقاعد المبكر ( 340 م د )

وتنصهر الزيادات المسجلة في إطار الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي خاصة من خلال حساب الخزينة المتعلق بالمساهمة التضامنية الاجتماعية والموارد المحققة والتي توزع على صناديق الضمان الاجتماعي حسب حاجياتها من السيولة و للتخفيف من العجز المالي الذي تواجهه إضافة إلى تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المؤمنين الاجتماعيين.

## □ برنامج النهوض الاجتماعي

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتمّ العمل على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للبرنامج في إطار تنفيذ سلّة السياسات الاجتماعية والتنمية والاقتصادية وعبر برامج وآليات ترمي إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية وتقريبها منه وتبسيط الإجراءات في إطار مقارنة مبنية على حقوق الإنسان والتميز الإيجابي للجهات بناء على مؤشرات التنمية الجهوية ولبعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال... وتمثل سياسة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المساهماتي بمختلف برامجها وآلياتها أهم ركائز هذه التوجهات الاستراتيجية.

وقد تمّ خلال السنوات الأخيرة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على الخطط والمشاريع والبرامج الاجتماعية الجاري بها العمل من خلال تعديلها وتطويرها وحوكمة آليات التصرف فيها وتحسين أدائها وذلك في إطار رؤية جديدة للسياسة الاجتماعية منسجمة مع التوجهات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وإرساء "الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية" التي ضبطتها منظمة العمل الدولية سنة 2012 والتي تعتمد على توسيع وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية بما يسهم في تأمين حقّ المواطن في التغطية الاجتماعية والصحية الملائمة وحدّ أدنى من الدخل للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وخاصة منها الأشخاص المعوقين والنساء والأطفال، كما تستجيب بالتوازي مع ذلك إلى إلتزامات الدولة التونسية وتنفيذها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، بالإضافة إلى التعهدات على مستوى دستور الجمهورية التونسية (الفصول 22 و 43 و 54)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و 8 و 10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة به).

### **وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :**

- اعتماد مقارنة حقوق الانسان والنوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الطفل في تنفيذ برامج النهوض الاجتماعي.
- تطور نسبة تغطية الفئات الفقيرة والهشة بخدمات النهوض الاجتماعي.

- نجاعة وفاعلية برنامج النهوض الاجتماعي خلال الازمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتغيرات المناخية.
- شمولية الانتفاع ببرامج النهوض الاجتماعي من قبل مختلف الفئات الاجتماعية على قدم المساواة.
- تطوّر اعتماد الرقمنة في التصرف في خدمات البرنامج ودعم تصويبها نحو مستحقيه.

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- الحاجة إلى مراجعة وتطوير الإطار التشريعي المنظم للمجال الاجتماعي.
- ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العاملة في مجال النهوض الاجتماعي.
- تفاقم عديد الظواهر الاجتماعية على غرار الفقر والامية ومظاهر العنف المسلط على الفئات الهشة نتيجة لتأثيرات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- ضعف الإمكانيات اللوجستية ونقص الموارد البشرية والمالية.
- الحاجة إلى إرساء وحدة بالوزارة للتدقيق الداخلي لخدمات البرامج لمزيد حوكمة البرنامج.

ويهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة و الحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي و المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر وعلى كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة القادرة على العمل إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا المساهمة في تقليص المعدل الوطني للامية لدى الشريحة النشيطة واستهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية:

- ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية.
- تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي.
- الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

## **2.1 الهياكل المتدخلة :**

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

- الهياكل المركزية:

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

- المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف:

- المركز الوطني لتعليم الكبار
  - المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (11)
  - المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (7)
  - مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي (24)
- الهياكل الجهوية:

- أقسام النهوض الاجتماعي (25)
  - الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)
- الفاعلين العموميين:

- المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الاجتماعي
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

### - تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

#### - الهدف 1-3 : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

يرمي الهدف الاستراتيجي إلى ضمان الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمساهمة في ادماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال حسن توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية لفائدتهم.

**المؤشرات:**

#### • المؤشر 1-3-1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والأهداف العامة التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والتي تقوم على الحد من التواكل وتكريس مبدأ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرزق.

#### تقديرات المؤشر 1-3-1:

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
0.175%	0.17%	0.17%	0.4%	%0.14	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

تعتبر القيمة المقترحة لمؤشر "نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة" بعنوان 2025 والمقدرة بـ 0.4% أي ما يناهز إحداث 15.000 مشروع في السنة غير قابلة للتحقيق بالنظر إلى الاعتماد المرصود بميزانية سنة 2025 أو القدرة على تنفيذ المشاريع. وبلغت إنجازات سنة 2024 نسبة 0.14% وذلك من خلال تنفيذ 523 مشروعا مقارنة بالعدد الجملي للمنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة الذي بلغ 374165 منتفعا في سنة 2024.

وأخذا بالاعتبار المشاريع المبرمجة في إطار التعاون مع الشركاء المانحين بالنسبة لسنتي 2026 و2027، تمّ الترفيع في الاعتمادات المبرمجة بعنوان هاتين السنتين من خلال ترسيم اعتمادات جمالية إضافية لبلوغ المؤشرات المتفق بشأنها في إطار تنفيذ اتفاقية تمويل مشروع مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة جمالية قدرها 5 مليون أورو (اعتماد لدعم الميزانية في شكل هبة)، ويهدف المشروع إلى الحدّ والتوقّي من موجات الهجرة غير النظامية نحو الفضاء الأوروبي من بين الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعين بخدمات برنامج الأمان الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي حيث تم برمجة اعتمادات قدرها 20 مليون دينار بعنوان كلّ من سنة 2026 وسنة 2027. ومن المنتظر أن يبلغ عدد المشاريع المزمع تنفيذها لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل حوالي 700 مشروع خلال سنة في حين من المنتظر ان يبلغ العدد الجملي للمنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة 400 ألف

منتفع سنة 2026 و410 ألف منتفع سنة 2027 وبذلك تبلغ النسبة المرجوة للمؤشر في حدود 0.17% خلال سنتي 2026 و2027. أما بالنسبة لسنة 2028 فسيتم العمل على المحافظة على نفس مستوى المؤشر أو تحسينه.

### • المؤشر 3-1-2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية:

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة، وحيث أنّ استهداف الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندي. ومن هذا المنظر سنركز على وضعية النساء المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

### تقديرات المؤشر 3-1-2:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
50%	50%	50%	56%	51.3%	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية

يوصل مؤشر نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعة بالمساعدات الاجتماعية تراجعاً وذلك بداية من سنة 2022 وخاصة منذ إصدار منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 في اعتماد الإجراءات الجديدة المتعلقة بعملية تحديد المنتفعين والتي تركز على الشروط الأولية للانتفاع ببرامج الأمان الاجتماعي وأنموذج التنقيط ورأي الأخصائي الاجتماعي وقد تدعّم هذا التراجع رغم صدور منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 03 المؤرخ في 02 أفريل 2024 والذي تضمن عديد الإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي خاصة بالنسبة للنساء المطلقات والنساء المعنفات وغيرها من الفئات الاجتماعية ذات الأولوية.

وقد مكن اعتماد هذه المقاربة الحقوقية والمنهجية الجديدة لتحديد المنتفعين إضافة إلى التخلي عن نظام الحصص في تمتيع كافة المستجيبين نساء أو ذكورا بالتحويلات المالية المباشرة خلافا للسياسة المعتمدة سابقا التي تسند الأولوية إلى النساء مقارنة بالذكور مما أسهم في ارتفاع عدد المنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية من حوالي 268 ألف منتفع في موفى سنة 2021 منهم 158712 ( 59% ) منتفع من النساء إلى 374165 منتفع في موفى سنة 2024 منهم 191842 ( 51.3% ) منتفع من النساء أي بزيادة حوالي 106 ألف منتفع جديد بداية من سنة 2022 منهم 36 ألف منتفع جديد خلال سنة 2024 أغلبهم من جنس الذكور.

كما يعزى تراجع مؤشر النساء مقارنة بارتفاع عدد المنتفعين إلى اعتماد تصميم برنامج الأمان الاجتماعي على مفهوم رئيس الأسرة الذي توجب عليه النفقة ( أغلبهم من المتزوجين الذكور) وتبقى بعض الوضعيات الاستثنائية التي تترأس الزوجة الأسرة بسبب عجز أو وفاة أو طلاق أو مفارقة أو غياب مطول عن العائلة للزوج

حيث بينت المعطيات الإحصائية للمسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي من غير المنتفعين بالمنحة المالية الشهرية للأسر الفقيرة والمصنفين بالعشرين الأول والثاني حسب نظام التنقيط تسجيل نسبة 91% منهم من الذكور أي ان احتمال الانتفاع لجنس الإناث من بين المنتفعين الجدد لا يتجاوز 9% مما يفسر التراجع المتواصل للمؤشر المذكور. وفي حالة غياب إجراءات مراعية للنوع الاجتماعي سيتم العمل على المحافظة على مبدأ المناصفة بين النساء والرجال على مستوى الانتفاع بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة.

### - الهدف 2-3 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية. على غرار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022 الذي يتم تخصيص نسبة 30% من الاعتمادات المرصودة له سنويا لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف العمل على إيجاد سبل فعلية من أجل تمكين هذه الفئة من بعث مشاريع خاصة بهم لضمان إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

المؤشرات:

#### • المؤشر 1-2-3: نسبة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (المسجلين بمراكز التربية المختصة):

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين ذوي الإعاقة (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

تقديرات المؤشر 1-2-3:

مؤشر الأداء	الوحدة	الإجازات	التقديرات		
			2025	2024	2023
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)	%	4.47%	0.30%	5%	5.5%
				2027	2028
					6%

يتم العمل على الترفيع في نسبة انجاز المؤشر من خلال :

- مراجعة برامج التكوين التي تقدمها مراكز التربية المختصة لتستجيب لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات سوق الشغل الحديثة وذلك لتوفير أفضل السبل للإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- البحث عن اختصاصات تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل من خلال إصلاح منظومة التربية المختصة،
- تكوين المكونين العاملين بمراكز التربية المختصة التابعة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة،
- التحسيس والتوعية بضرورة استثمار شهادت التكوين المتحصل عليها من طرف المرسمين بمراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- العمل على التحسيس ببرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة والذي ينتفع منه الأشخاص ذوو الإعاقة بنسبة 30% من جملة الاعتمادات المخصصة له،

- تنظيم أيام تكوينية لمنسقي الجمعيات العاملين بالإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية حول إجراءات بعث المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي وكيفية تحسيس منظوري مراكز التربية المختصة بضرورة استثمار الشهادات المتحصل عليها.

### - الهدف 3-3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الفرعية ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية في اتجاه الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير برامج تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

#### المؤشرات:

- المؤشر 1-3-3: النسبة العامة للأمية: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني ✓  
تقديرات المؤشر 1-3-3:

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%16.10	%16.40	%16.70	%16.07	%16.35	%	النسبة العامة للأمية

تم تسجيل إنجازات للمؤشر تقدر بـ 16.35% بعنوان سنة 2024 في حين تم التخفيض في تقديرات سنة 2025 لتبلغ حدود 16.07% ويعود ذلك إلى استقرار عدد المدرسين المباشرين للتدريس في تعليم الكبار وعددهم 885 متعاقد و113 مدرسا مترسما. ويبلغ عدد الدارسين لسنة 2025: 21864 دارسا منهم 82.3% إناث موزعين على المراحل والصيغ التعليمية كما يلي:

- 10476 أساس
- 8420 تكميل
- 234 مكثف
- 2844 متابعة
- عدد المراكز: 915
- عدد الأفواج: 2127

وسيمت التوجه إلى تعزيز النتائج المسجلة اعتبارا لاستهداف المنظومة في مراحلها التعليمية الثلاث (أساس، تكميل ومتابعة) لـ 22 ألف مستفيد ، سيما في ظل صدور نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والتي أفضت إلى الملاحظات التالية :

- الانخفاض في نسبة الأمية خلال 10 سنوات مما يعكس تقريبا المجهود المبذول في مقاربة الأمية.

- ارتفاع عدد الأميين من الفئات العمرية المتقدمة (70 سنة فما فوق) والتي تمثل أكثر من 830 ألف شخص وهي فئة نسبة الاستقطاب فيها ضعيفة نتيجة للعوامل الصحية و النفسية والثقافية.
- ارتداد عدد 10 آلاف سنويا من مجموع 100 ألف تلميذ متسرب في سنوات التعليم الابتدائي.
- ارتفاع نسبة اللاتمدرس خصوصا في السنوات الأخيرة لأسباب اقتصادية.
- رغم تراجع نسبة الأمية في الوسط الريفي بالشمال الغربي والوسط الغربي إلا أننا نسجل ارتفاعا للنسبة بولايات المهديّة، زغوان وقفصة.

حيث سيتم العمل على :

- تكثيف الجهود في الوسط الريفي من خلال احداث المدارس الحقلية بالتعاون مع أطراف الشراكة وذلك اعتبارا إلى أهمية استثمار جزء من توقيت العمل وميدان العمل ليكون عنصر من عناصر التدريس.
  - تخصيص برامج تعليمية تستجيب والمهن الفلاحية (الفلل، الطماطم، البطاطا، الزيتون، الصيد البحري، التمور، الخيزران، الطين، الحلفاء، المقروض...)
  - إحداث مراكز متنقلة لتعليم الكبار بالتعاون مع وزارة المرأة وأطراف الشراكة.
  - إقامة شراكات موجهة أساسا للمرأة في الوسط الريفي مثل الجمعيات المائية، وكالة الارشاد الفلاحي، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.
  - إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لتسريع نسق محو الأمية بالشمال غربي والوسط الغربي بتخصيص موارد بشرية (إطار تدريس، إطار تفقد، الترفيع التدريجي لعدد المدرسين على مدى 05 سنوات).
  - علما وأنه لتجاوز اشكال التشتت السكني وقلة الفضاءات سيقع تركيز خيام بالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.
- وهو ما يجعل مصالح تعليم الكبار في حاجة إلى دعم الموارد المالية والبشرية وتطوير المناهج وتحيين النصوص التشريعية المنظمة للقطاع وإرساء مضامين تعليمية ومهارية تلبى الحاجيات الجديدة للتعلم والتدريب المهاري وتمكن من رفع الدافعية الذاتية للتعلم.
- كما يتجه الرأي إلى تثمين التعلّمات والمهارات المكتسبة عبر تنظيم أنشطة وبرامج موجهة لفائدة الدارسين تهدف الى بعث مشاريع صغرى.
- ولضمان تعزيز وانماء الاستقطاب تم اعداد دليل خاص يتضمن إجراءات وتدابير تيسير عملية الاستقطاب في نماذج مختلفة (حضري / ريفي/ أنشطة مهنية).

### • المؤشر 3-3-2: نسبة الأمية عند النساء:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني.

✓ **تقديرات المؤشر 3-3-2:**

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%21.2	%21.5	%21.8	%21.8	%22.10	%	نسبة الأمية عند النساء

تعد الامية في صفوف النساء اشكالا نسعى بالتعاون مع أطراف الشراكة لتذليلها وفق رؤية تشاركية تشمل جوانب تعليمية مهارية وأخرى تتعلق بنتمين التعلم واعتماد منظومة الحوافز لاستقطاب مزيدا من المقبلات على التعلم والتدريب على المهارات. وقد تم تسجيل إنجازات للمؤشر تقدر بـ 22.10% بعنوان سنة 2024 في حين تم التخفيض في تقديرات سنة 2025 لتبلغ حدود 21.8% ويعود ذلك إلى استقرار عدد المدرسين المباشرين للتدريس في تعليم الكبار وعددهم 885 متعاقد و113 مدرسا مترسما. وسيتم العمل خلال السنوات 2026-2028 على:

- الشروع في تجربة المدارس الحقلية التي تمكن من تقديم الدروس مباشرة في فضاء العمل (الحقول) طبق لمضامين تعليمية مستمدة من طبيعة وخصائص العمل الفلاحي.
- تمكين الدارسات بالريف من اشتراكات تنقل لفض اشكال التنقل من مقر الإقامة الى مراكز تعليم الكبار.
- تفعيل اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية ووزارة المرأة ووكالة الارشاد الفلاحي عبر تمكين الدارسات بالريف من برامج تعليمية مهارية ادماجية.
- تكثيف برامج التعاون مع مندوبيات التربية بالشمال الغربي والوسط الغربي للمساهمة في تعزيز مؤشر الاستقطاب بالمدارس الابتدائية.
- استثمار اتفاقيات الشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري من خلال حملات صحية تطوعية
- ابرام شراكات مع الجمعيات التنموية وديوان الاسرة والعمران البشري ووكالة الارشاد الفلاحي وذلك لتقديم خدمات متنوعة تلبي حاجيات النساء بالريف.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

يرتكز برنامج النهوض الاجتماعي على 8 أنشطة محورية، فبالإضافة إلى نشاط القيادة والتخطيط والإشراف الذي يعنى بوضع الخطط والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها مركزيا وجهويا ومحليا، يمثل نشاط "صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل" أهم نشاط من حيث كثافة التدخل العملياتي وثقله على المستوى حيث تقدّر التقديرات المالية لسنة 2026 حوالي 1790 مليون دينار وتتمثل أهم التدخلات المنجزة في هذا النشاط اسناد التحويلات المالية لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي ونخصّ منها المنح المالية الشهرية للأسر الفقيرة والمساعدات الظرفية بعنوان المناسبات الدينية ومساعدات العودة المدرسية والجامعية والمساعدات الظرفية الاستعجالية والطارئة... ويمثل نشاط البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة من بين الركائز الأساسية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج النهوض الاجتماعي، حيث يشمل هذا البرنامج البحوث الاجتماعية والتدخلات الميدانية والتعهد بالوضعيات الاجتماعية من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة (المساجين المسرحين، الأمهات العازبات، الأطفال المهددين وفي الصراع مع القانون، النساء المعنفات، ضحايا الاتجار بالأشخاص،....). ويمثل النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة من أهم الروافد التي يقوم عليها برنامج النهوض الاجتماعي من خلال تجسيم ثلاثة أنشطة رئيسية يتعلق الأول بالتكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية ويعمل الثاني على التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين ويمثل النشاط الثالث الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل فرصة لتجسيد الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة الأكثر هشاشة في المجتمع.

ويمثل نشاط تعليم الكبار بجميع جوانبه وتفصيلاته تنويجا لشمولية الأنشطة المدرجة ضمن برنامج النهوض الاجتماعي وذلك بالإحاطة بالفئة الاجتماعية الأكثر اقضاء اجتماعيا واقتصاديا والمتمثلة في فئة كبار السن الذين يشكلون النواة الصلبة لتدخلات الهياكل العاملة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية. وتبلغ التقديرات بالنسبة لسنة 2025 حوالي 13,55 مليون دينار.

ويساند هذه الأنشطة الرئيسية المذكورة النشاط العملياتي "الشراكة مع الجمعيات" الذي يعتبر اهم أبواب الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ومن بين ضمانات نجاح البرامج الاجتماعية نظرا لما تتميز به هذه الجمعيات من مرونة التصرف في الموارد في اطار مساندها لمجهودات الدولة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والعملياتيية ومن جهة أخرى سهولة إيجاد الحلول في الظروف الاستثنائية والطارئة ، وتبلغ الاعتمادات المرصودة بهذا العنوان حوالي 106 مليون دينار منها حوالي 53 مليون دينار موجهة لأهم فاعل عمومي المتمثل في الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.



<ul style="list-style-type: none"> <li>المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرف في برنامج الأمان الاجتماعي.</li> <li>تنفيذ آليات الوقاية والادماج الاجتماعي على غرار: <ul style="list-style-type: none"> <li>- مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي</li> <li>- العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الإسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس</li> <li>- مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين</li> </ul> </li> <li>اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير برامج التكوين ونوعيتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل</li> <li>تأهيل الإطار العامل بمراكز التربية المختصة</li> <li>العمل على تأهيل والرفع من قدرات الاخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع</li> <li>التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني</li> <li>معالجة الطلبات على برنامج التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة مع الحرص على الاستجابة لجميع الطلبات التي تستجيب للشروط حرصا على إبقاء الشخص ذي الإعاقة داخل محيطه الطبيعي وتخفيف العبئ المؤسسي</li> </ul>	5.266	ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين			
	29.114	ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل			

<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ مشاريع نموذجية ضمانا لاستمراريتها</li> <li>• العمل على تجاوز نسبة 90% للتغطية بالآلات التعويضية الميسرة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعميم مراكز التعلم الحياة على كافة الجهات</li> <li>• توفير تجهيزات ومستلزمات من (حواسيب - كراسي - طاولات - سبورة- مستلزمات مدرسية)</li> <li>• تطوير الوسائل التعليمية من مناهج ومهارات</li> </ul>	<b>26.650</b>	ن 6: تعليم الكبار	<b>16.70%</b>	المؤشر 1: النسبة العامة للامية	<b>الهدف: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• العمل على تثمين التعلم لفائدة فئة النساء ومساعدتها على بعث مشاريع تساعد على الاستقلالية المالية والانتصاب للحساب الخاص.</li> <li>• مزيد التحسيس بأهمية البرامج الموجهة لفئة النساء على مستوى شخصي وعلى مستوى العائلة.</li> <li>• تسهيل عملية التنقل لفائدة النساء لمساعدتهن في مباشرة دروس محو الامية وممارسة نشاطهن في مختلف المهارات.</li> </ul>			<b>21.8%</b>	المؤشر 2: نسبة الامية عند النساء	
<b><u>2055.175</u></b>	<b>المجموع</b>				

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

#### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2026	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2.200	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع استراتيجية لتكوين المكونين في مجال الإعاقة.</li> <li>تطوير وحدات تدريبية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المهنيين العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.</li> </ul>	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
30.000	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكوين المنظرين من ذوي الإعاقة وإعدادهم للحصول على شهادة والعمل على ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا،</li> <li>تأطير وتحسيس المنظرين بضرورة استثمار الشهادة المتحصل عليها وذلك ببعث موارد رزق.</li> <li>مرافقة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثة المشاريع والتنسيق مع اهيكل ذات العلاقة.</li> <li>دعم بعث المشاريع الصغرى للأشخاص ذوي الإعاقة.</li> </ul>	المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
1.500	<ul style="list-style-type: none"> <li>إدماج الفئات الهشة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعول على ذاتها ويرسخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التوكل والتعويل على المساعدات والتحويلات الاجتماعية الطرفية أو الفارة.</li> <li>النهوض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسورية ورفاهية، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة.</li> <li>التمكن الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة ودفع عجلة التنمية من خلال خلق مواطن الشغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتحويلات الاجتماعية النقدية إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة ومتواصلة لأسباب صحية أو بيولوجية (إعاقة، تقدّم في السن، مرض مزمن...).</li> </ul>	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي
60.100	<ul style="list-style-type: none"> <li>اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل</li> <li>اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية</li> <li>اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية</li> </ul>	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

	<ul style="list-style-type: none"><li>• بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة</li><li>• الموائد القارة للتضامن</li><li>• التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي</li><li>• اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية</li></ul>		
--	--	--	--

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2026-2028:

#### جدول عدد 2

#### تقديرات ميزانية البرنامج

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2026 (2)	ق م 2025 (1)	انجازات 2024	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
7.16%	11.457	171.560	160.103	162.357	نفقات التأجير
16.39%	1.588	11.275	9.687	13.559	نفقات التسيير
10.31%	174.242	1 864.510	1 690.268	1 219.488	نفقات التدخلات
165.42%	4.880	7.830	2.950	2.372	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>10.31%</b>	<b>192.167</b>	<b>2 055.175</b>	<b>1 863.008</b>	<b>1 397.776</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	ق م 2025	إنجازات 2024	البيان
196.419	183.569	171.560	160.103	162.357	نفقات التأجير
12.909	12.064	11.275	9.687	13.559	نفقات التسيير
2 0153.937	2 013.026	1 864.510	1 690.268	1 219.488	نفقات التدخلات
8.965	8.378	7.830	2.950	2.372	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>2 372.230</b>	<b>2 217.037</b>	<b>2 055.175</b>	<b>1 863.008</b>	<b>1 397.776</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>2 372.380</b>	<b>2 217.187</b>	<b>2 055.325</b>	<b>1 864. 155</b>	<b>1398.923</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2026 — 2055.175 أ.د مقابل 1863.008 أ.د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 192.167 أ.د تمثل 10.31 % .  
وتتمثل أهم الزيادات في النفقات التالية :

- الانعكاس المالي لبرمجة انتداب انتداب 235 خطة لفائدة هياكل البرنامج.
- تدعيم نفقات تسيير هياكل البرنامج خاصة مؤسسات الدفاع الاجتماعي والرعاية والإحاطة الاجتماعية ومؤسسات التكفل بالأشخاص المعوقين وبرنامج تعليم الكبار ...
- نفقات التدخلات ( المنح المسندة للعائلات المعوزة ، مساعدات لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بمناسبة الأعياد الدينية – برنامج العودة المدرسية والجامعية - إحداث منحة لفائدة مرضى حساسية دابوق القمح من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل - منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة - تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي- بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة ...
- إحداث بنائات جديدة في إطار تقريب الخدمات من المواطن والنهوض بمستوى عيشه وإدماج الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة وتمثل أساسا في بناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ( طويرف + بنبله ) وتهيئة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بتطاوين الشمالية ، الرقاب ودوار هيشر .
- بناء وتهيئة هياكل مقرات هياكل البرنامج على غرار إعادة بناء مقر قسم النهوض الاجتماعي بسوسة ، تهيئة وتوسيع قسمي النهوض الاجتماعي بالكاف ونابل ، بناء أقسام النهوض الاجتماعي بسليانة، القيروان وصفافس.
- برمجة أشغال تهيئات مختلفة للوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ومراكز الدفاع الاجتماعي وتركيز الطاقة البديلة وتهيئة الملاعب الرياضية بالمراكز .
- تدعيم البرنامج وهياكله بالتجهيزات الإدارية المختلفة والتجهيزات الإعلامية وبوسائل نقل.

وذلك لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات الهشة في حين يتم العمل على تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في الإدماج الاجتماعي والإقتصادي للفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية في إطار الشراكة مع المجتمع المدني عن طريق المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة لبعث موارد رزق للمعوقين واقتناء آلات تعويضية ميسرة للإدماج.

□ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

□ رئيس البرنامج : السيد توفيق كلثوم

□ تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 12 جانفي 2023

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمثينها. وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة التعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وتحديد الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و5 و9) إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها والتي تعهدت من خلالها ب:

- النهوض بالهجرة المنظمة وحماية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، والعمل بصفة تشاركية مع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في مجال الهجرة استنادا للاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.
- دعم القدرات المؤسسية وتعزيز استجابتها للتحديات المرتبطة بتغيرات المناخ.
- تطوير سياسات وبرامج تركز على ضمان حقوق الطفل في جميع مراحل الهجرة.
- دمج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات الهجرة وجمع بيانات مصنفة حسب الجنس مما يوفر فرص متكافئة للمهاجرين.
- وقد عرف ملف الهجرة وتنقل الأشخاص عدة تطورات على المستوى الوطني والدولي وذلك نتيجة:
- تغير الموازين على خلفية المستجدات العالمية الحالية (تنامي الأحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات، الحرب بين فلسطين واسرائيل وروسيا وأوكرانيا ..) الشيء الذي يرفع من التحديات الاجتماعية،
- حدوث عدة تغييرات على الجالية التونسية المقيمة بالمهجر سواء على مستوى تركيبها الديمغرافية (تنامي فئات الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب والمرأة وارتفاع عدد المسنين وما يتطلبه من رعاية خاصة) أو توزيعها الجغرافي (التطور الملحوظ لعدد الجالية التونسية المتواجدة بدول أمريكا الشمالية ودول الخليج العربي وإفريقيا وشرق آسيا) أو المستوى التعليمي (تنامي عدد الكفاءات التونسية بالخارج) والوضعية العائلية (تنامي ظاهرة التجمع العائلي وارتفاع أعداد التونسيين بالخارج ذوي الجنسية المزدوجة)،
- تنامي عدة ظواهر (على غرار الهجرة غير النظامية، العنف الأسري، التبني، انتزاع الأطفال القصر، الزواج المختلط ببلدان الإقامة سواء زواج مدني أو عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية.

يسعى برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى توفير إطار وطني متكامل يضمن حماية حقوق التونسيين المقيمين بالخارج، ويعزز ارتباطهم بالوطن ، مع تمكينهم من المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويهدف البرنامج إلى دمج البعد الدولي والتعاون الإقليمي في إدارة الهجرة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما ما يتعلق بتيسير الهجرة المنظمة وتعزيز الشراكات التنموية. كما يحرص البرنامج على تطوير آليات الدعم والخدمات الموجهة للجالية لضمان اندماجها الإيجابي في مجتمعات الإقامة مع الحفاظ على هويتها الوطنية، مما يجعلها شريكاً استراتيجياً في التنمية الوطنية المستدامة.

#### ومن نقاط قوة البرنامج:

- **استهداف فئة ذات خصوصيات هامة**، إذ يقيم أكثر من 15% من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية.
- **تأمين جملة من التدخلات** تراوح بين الجانب الاجتماعي والجانب الثقافي والجانب التنموي:
  - الجانب الاجتماعي**: الذي يركز أساساً على الرعاية الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر، وضعيات هشّة، خلافات زوجية، حالات العنف، وحالات المرض و الموقوفين و المساجين... )
  - الجانب الثقافي**: الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات وأنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية، تنظيم التظاهرات الثقافية والدينية والوطنية وتنظيم الرحلات الاستطلاعية والمصانف لفائدة أبناء المهاجرين بتونس، وتأمين دراسة اللغة العربية للطلبة و لغير الطلبة بتونس .
  - الجانب التنموي والاقتصادي**: الذي يركز على دعم تواجد التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية.
- **تنوع وتكامل شبكة المتدخلين الاجتماعيين** والتي تتميز بشبكة عمل ميدانية بالخارج وبالداخل تضم جملة من الملحقين الاجتماعيين والمرشادات الاجتماعيات ومديري "دور التونسي" إضافة إلى مندوبيين جهويين وسلك استقبال يتواجد في جميع مناطق العبور البرية والجوية والبحرية وهو ما يمكّن من التواصل المباشر مع أفراد الجالية والإحاطة بهم ومرافقتهم وإدماجهم،
- **مساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة** إضافة إلى إمكانية اللجوء إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

ومن أهم الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساساً في:

- عدم بلورة الاستراتيجية الوطنية للهجرة.
- وجود إشكاليات قانونية تعيق انطلاق المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج في نشاطه،

- تعدد الأطراف المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج سواء بالداخل أو بالخارج وهو ما يطرح صعوبات في التنسيق بينها وفي التوصل إلى المعلومة الموحدة بخصوص الجالية خاصة في ظل ضعف الرقمنة ومحدودية التواصل الرقمي.
- استقطاب بلدان الإقامة للكفاءات التونسية من خلال منحها مناصب شغل مهمة وامتيازات مادية وعينية قيمة الشيء الذي يؤدي غالبا إلى استقرار هذه الكفاءات ببلدان الإقامة ويقلل من فرص استغلال هذه الخبرات لفائدة البلاد التونسية.
- تنامي ظاهرة الهجرة غير نظامية وتطورها بشكل يؤثر وينعكس على السياسات العامة للهجرة.
- عدم ملائمة الإطار المؤسسي صلب هذا البرنامج مع المتغيرات العالمية المتعلقة بالهجرة وتنقل الأشخاص

يرتكز برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج على تكامل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما يعزز دور الجالية التونسية بالخارج كشريك فاعل في مسار التنمية الوطنية، مع المحافظة على هويتها الوطنية وتوطيد صلتها بالوطن الأم، وذلك من خلال محورين استراتيجيين أساسيين:

- إشراك التونسيين بالخارج في جهود التنمية الوطنية: يهدف هذا المحور إلى استحداث مساهمة التونسيين بالخارج في الدورة الاقتصادية الوطنية عبر تشجيع الاستثمار المباشر وتحفيز التحويلات المالية والعينية بما يعزز التنمية الاقتصادية. ويرتكز كذلك على تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير آليات المرافقة والتحفيز لضمان استدامة مساهمة الجالية في المجهود الوطني للتنمية.
- ربط الصلة مع التونسيين بالخارج: يُجسد هذا المحور الدور الاجتماعي للدولة من خلال حماية حقوق التونسيين المقيمين بالخارج والإحاطة بهم وبأسرهم، وتعزيز الروابط بالوطن، وتيسير اندماجهم في مجتمعات الإقامة مع المحافظة على ارتباطهم بتونس. كما يشمل تطوير الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة للجالية بما يستجيب لانتظاراتها واحتياجاتها.

## **2.1 الهياكل المتدخلة :**

يضم برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج عدد من الهياكل وهي:

- ديوان التونسيين بالخارج
- المرصد الوطني للهجرة
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

#### - الهدف 1-4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية

يسعى هذا الهدف الى تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية من خلال استحداث مشاركتهم في الاستثمار المباشر عبر تشجيعهم على بعث مشاريع تنموية تساهم في دفع الاقتصاد الوطني .

المؤشرات:

- المؤشر 1-1-4: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يمكن المؤشر من معرفة نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في الاستثمار المباشر بتونس من خلال عمل كافة الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بدفع الاستثمار.

✓ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%6	%5.5	%5.4	%6.3	%4.22	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

سجّلت نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية خلال سنة 2024 انخفاضًا ملحوظًا، حيث لم تتجاوز 4.22% ، مقارنة بالتوقعات والتي بلغت 10.6% لنفس السنة. ويُجسّد هذا التراجع تدبّبات في المؤشر، كما يعكس محدودية استقرار نسق مساهمة الجالية التونسية في الاستثمار المباشر داخل البلاد. وذلك نتيجة :

- ضعف التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة،
- غياب الحوافز الملائمة الكفيلة باستقطاب استثمارات التونسيين بالخارج،
- وجود بعض التعقيدات الإدارية التي تُعيق إرساء المشاريع.
- ارتفاع كلفة التحويلات المالية و ارتفاع في عمولة التصرف في الحسابات بالعملة الصعبة .

كما يُبرز هذا الأداء المحدود الحاجة إلى تعزيز مجهودات والإحاطة، وتدعيم المنظومة الوطنية لتشجيع الاستثمار لفائدة التونسيين بالخارج، قصد ضمان ديمومة المؤشر وتحقيق الأهداف المرسومة.

اما بالنسبة لسنة 2025 ، فنقدّر نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في المشاريع الاستثمارية بـ 6.3% ، وهي نسبة طموحة تم ضبطها استنادًا إلى منجزات سنة 2023.

وفيما يتعلق بتقديرات السنوات 2026-2028 تم اعتماد القيم التالية :

- سنة 2026: 5.4 % تقدير يأخذ بعين الاعتبار فرضية استعادة نسق تصاعدي نسبي، في حال استدامة الجهود المبذولة.
- سنة 2027: 5.5 % استقرار طفيف يُترجم تثبيت بعض المكتسبات وتحسين مستوى التعبئة.

- سنة 2028: 6 % تحسن تدريجي يُفترض أن يُجسّم مفعول التدخلات التراكمية، شريطة توفير مناخ تحفيزي مستقر وملائم مع متابعة وتذليل العراقيل التي تواجه التونسيين بالخارج في ارساء مشاريع بتونس

ويُبرز نسق تطوّر المؤشر بعض الصعوبات التي تستوجب تدخلاً هيكلياً لمعالجة النقائص على مستوى الحوكمة وتبسيط الإجراءات ومزيد التعريف بفرص الاستثمار المتاحة و الامتيازات الممنوحة للتونسيين بالخارج . كما أن التقديرات المسطرة للفترة 2025-2028، تبقى قابلة للتحقيق، شرط دعمها بإصلاحات عملية، و ضمان انخراط فعلي للهياكل المعنية في تنفيذ برامج موجهة بصفة ناجعة للتونسيين المقيمين بالخارج.

#### • المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن مع العمل على استهدافهم بحوافز وآليات خصوصية للرفع من مساهمتهم.

✓ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%0.72	%0.6	%0.54	%9.9	%0.45	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

سجّلت نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية خلال سنة 2024 مستوى ضعيفاً لم يتجاوز %0.45 مقابل توقّعات في حدود %1.82 لنفس السنة. وتُبرز هذه الأرقام محدودية مساهمة المرأة التونسية بالخارج في الاستثمار المباشر بتونس، ما يعكس ضعف استجابة هذا المؤشر للبرامج والتحفيزات الموجهة للتونسيات بالخارج، ويُشير إلى استمرار عدد من الصعوبات التي تعيق اندماج هذه الفئة بشكل فعلي وفعال، على غرار:

- ضعف الترويج لفرص الاستثمار الموجهة للنساء،
- محدودية آليات الإحاطة والمرافقة الملائمة لخصوصياتهن،
- نقص التنسيق في تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بتمكين المرأة التونسية المقيمة بالخارج اقتصادياً.

وتبرز هذه النتائج ضرورة تكثيف الجهود الوطنية وتوفير الظروف الملائمة لتحفيز النساء على الانخراط في الاستثمار داخل أرض الوطن.

أما بالنسبة لتقديرات سنة 2025 ، فقد تم اعتماد مقارنة جندرية و تحديد نسبة 9.9% كنسبة مساهمة التونسيات من بين المستثمرين التونسيين المقيمين بالخارج خلال سنة 2025، ويُترجم هذا التقدير طموحاً في الحفاظ على النسق التصاعدي المسجّل خلال سنة 2024. غير أن تحقيق هذا الهدف يبقى رهين تدعيم التدخلات الخاصة، لا سيما من خلال:

- تطوير آليات التحفيز والتشجيع الموجهة للنساء المستثمرات من الجالية،
- تيسير النفاذ إلى التمويل والمرافقة للمشاريع الممولة من قبل التونسيات بالخارج ،
- تعزيز الإطار التشريعي و تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بالاستثمار.

وفيما يتعلق بتقديرات السنوات 2026-2028 تم اعتماد القيم التالية :

- سنة 2026: 0.54 % تقدير يأخذ بعين الاعتبار فرضية استعادة نسق تصاعدي نسبي، في حال استدامة الجهود المبذولة.
- سنة 2027: 0.60 % استقرار نسبي يمكن أن يدل على تثبيت بعض المكتسبات وتحسين نسبي في الأداء.
- سنة 2028: 0.72 % تحسن تدريجي يُفترض أن يكون نتيجة لتراكم الجهود وتحسين جودة الإحاطة والتأطير للتونسيات الراغبات في تمويل مشاريع بتونس

تؤكد نتائج هذا المؤشر وجود إمكانيات غير مستغلة كلياً لتعزيز مساهمة النساء التونسيات بالخارج في الاستثمار. ويبرز ذلك أهمية اعتماد مقاربة خصوصية تراعي الحاجيات الفعلية لهذه الفئة، في إطار رؤية مندمجة وشاملة تضمن استدامة التمكين الاقتصادي للتونسيات بالخارج، وتعزيز دورها كشريك فاعل في دفع التنمية في تونس.

#### - الهدف 4-2: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

يسعى هذا الهدف الى ربط الصلة مع التونسيين بالخارج عبر بناء قنوات تواصل فعالة و تطوير برامج وخدمات تستهدف الجالية بمختلف مكوناتها وخصوصياتها وذلك لغاية تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

المؤشرات:

- المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.

يعكس مؤشر "نسبة رضا التونسيين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية " مدى نجاح المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج على تقديم برامج و أنشطة قادرة على استقطاب اكبر عدد من الجالية مما يساهم في تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج و بناء على نتائج المؤشر يمكن :

- تقييم جودة الخدمات المقدمة من قبل المراكز الاجتماعية بالاعتماد على تقنية الاستبيان
- تقييم مدى فاعلية و نجاعة قنوات التواصل و التفاعل مع التونسيين بالخارج

✓ تقديرات المؤشر:

التقديرات			2025	الإجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%87	%85	%83	%81	%82.9	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

يعكس هذا المؤشر قدرة المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج على تقديم خدمات وبرامج تتماشى مع تطلعات الجالية، وتساهم في تعزيز انخراطها في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي. وقد سُجل خلال سنة 2024 مستوى رضا مرتفع نسبياً بلغ 82.9%، في حين تُقدّر النسبة لسنة 2025 بـ 81%.

و تشير التقديرات إلى منحى تصاعدي خلال السنوات القادمة، حيث يُنتظر أن تبلغ نسبة الرضا 83% سنة 2026، ثم 85% سنة 2027، وصولاً إلى 87% في أفق سنة 2028، مما يعكس تحسناً مرتقياً في جودة الخدمات وتنوعها ومدى ملاءمتها لانتظارات أفراد الجالية التونسية بالخارج.

يشير هذا المؤشر إلى الحاجة لتحسين طريقة تقييم رضا الجالية عن خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية، حيث يركز الاستبيان الحالي فقط على المرتادين لهذه المراكز، دون أن يشمل غير المرتادين. وهذا قد يحد من القدرة على تشخيص أسباب ضعف الإقبال، التي قد تعود إلى محدودية البرامج أو قصورها عن مواكبة تطلعات الجالية، مما يستدعي العمل على تصويب التدخلات من خلال محورين أساسيين: أولاً، تطوير البرامج والخدمات لتصبح أكثر تنوعاً وجاذبية، وثانياً، استقطاب غير المرتادين وتوسيع نطاق الاستبيان ليشملهم، بما يوفّر معطيات أدق لتوجيه التدخلات واستجابة أفضل لتطلعات الجالية

ورغم أهمية هذا المؤشر في قياس مدى رضا المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية، فإنه لا يعكس بصورة شاملة الجهود التي يبذلها ديوان التونسيين بالخارج في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في "تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج". فالمؤشر يقتصر على فئة محدودة من المنتفعين دون أن يشمل بقية مجالات تدخل الديوان، على غرار الإحاطة الاجتماعية والقانونية، ودعم الكفاءات، والعمل الجمعياتي، وتطوير آليات التواصل مع الجالية بمختلف فئاتها وشرائحها. كما لا يأخذ بعين الاعتبار الجهود النوعية التي تُبذل عبر مختلف هيكل الديوان بالداخل والخارج من قبل شبكة الملحقيين الاجتماعيين والمندوبيات الجهوية، وهو ما يُحد من قدرة هذا المؤشر على تقديم صورة متكاملة عن أداء الديوان في هذا المجال.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

#### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2026	الأنشطة	التقديرات المالية 2026	دعائم الأنشطة
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	5.4%	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	2.804	<ul style="list-style-type: none"> <li>تجميع المعطيات حول التونسيين بالخارج والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بتنظيم الهجرة على غرار الوكالة التونسية للتعاون الفني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وزارة التعليم العالي.</li> <li>تحيين قاعدة بيانات الكفاءات و أصحاب الأعمال و الجمعيات التونسية بالخارج .</li> <li>التشبيك بين الكفاءات التونسية وأصحاب الأعمال و مكونات المجتمع المدني .</li> <li>التنسيق مع الهياكل المختصة ومواصله ابرام اتفاقيات وتفعيلها مع مختلف الهياكل الرسمية المعنية بمجال التنمية (على غرار الهيئة التونسية للاستثمار و وكالة الاستثمار الخارجي... ) لتبادل المعطيات الاحصائية حول المشاريع الاقتصادية لفائدة التونسيين بالخارج .</li> <li>تعزيز العمل التحسيبي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار برمجة لقاءات تحسيسية لفائدة التونسيات بالمهجر .</li> <li>دعم التشبيك بين الجمعيات الناشطة في المجال التنموي .</li> <li>ابرام اتفاقيات مع هياكل مساندة التنمية للحصول على الاحصائيات التي تخص التونسيات بالخارج .</li> <li>تجميع المعطيات الاحصائية الخاصة بالنساء المقيمات بالخارج صاحبات المشاريع والجمعيات او الكفاءات</li> </ul>
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	0.54%	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	46	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير الاحصائيات حول الجالية بالخارج (توزيعها وتركيبتها) وحول الأسر المتبقية بتونس.</li> <li>انجاز الدراسات و البحوث حول أوضاع الجالية وتطلعاتها</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق التونسيين ومتابعة قضاياهم داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة.</li> <li>• تطوير البرامج مواكبة مع المتغيرات التي تعرفها الجالية التونسية بالخارج .</li> <li>• تطوير الخطة الاتصالية للتعريف بالبرامج والعمل على رقمنة الخدمات .</li> <li>• إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج وتوفير الأطار القانوني لعمل الأطار الاجتماعي بالخارج.</li> </ul>	<b>24.450</b>	<b>ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج</b>	<b>83%</b>	<b>المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية</b>	<b>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</b>
<b><u>27.300</u></b>		<b>المجموع</b>			

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2026	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
25.685	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز العمل التحسيبي والاعلامي للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار .</li> <li>اعتماد الاتصال التظاهري حول الاستثمار من خلال تنظيم الندوات الجهوية في مجال الاستثمار.</li> <li>تعزيز العمل الشبكي مع الجمعيات والكفاءات وأصحاب الأعمال من خلال تحيين قاعدة بيانات الجمعيات والكفاءات التونسية بالخارج جوبناء قواعد تواصل وشراكة معهم.</li> <li>إبرام اتفاقيات وأنشطة مشتركة لمزيد الإحاطة والتفاعل مع مشاغل المستثمرين .</li> <li>تشبيك العلاقات فيما بين الكفاءات والمبدعين ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس.</li> <li>متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة عند إنجاز المشروع</li> </ul>	<p>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية</p>	ديوان التونسيين بالخارج
	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع وتنفيذ برامج للرعاية والإحاطة الاجتماعية والثقافية لأفراد الجالية ولعائلاتهم المتبقية بتونس عبر :</li> <li>*تأمين تدخلات اجتماعية بالخارج (البحث لفائدة العائلات، تأمين المساعدات الظرفية، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجية ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصرية، معالجة ملفات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفايات ونقل الجثامين، متابعة ملفات الحجيج والمعتمرين، معالجة ملفات المنح المخصصة للطلبة، معالجة ملفات التبنّي،التعهد بمسألة الأطفال المهددين والمنزعين من عائلاتهم، توزيع إعانات لفائدة الفئات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج،القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر، تكتيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة...)</li> <li>*التدخل لفائدة الأسر المتبقية في تونس عن طريق المندوبيات الجهوية(حل إشكاليات التفكك الأسري، الانقطاع المدرسي ...)، معالجة العرائض والتدخل لدى الهياكل المعنية لحل الإشكاليات المطروحة،</li> </ul>	<p>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</p>	

<p>* استقبال الجالية بمناسبة العودة الوقفية أو النهائية وتقديم الخدمات والتدخل لدى المصالح المختصة لتبسيط الإجراءات، تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين من الخارج.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم :</li> <li>• تأمين أنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج (أنشطة قارة (تعليم اللغة العربية، مسرح، إعلامية، ورشات مختلفة...) وأنشطة ظرفية (الاحتفال بالتظاهرات الوطنية، الثقافية، الدينية، حسب المستجدات).</li> <li>• تنظيم ملتقيات وندوات</li> <li>• تأمين برامج ثقافية وترفيهية وتعليمية بتونس (رحلات، مصائف، تعليم اللغة العربية...)</li> <li>• تطوير الخطة الاتصالية للتعريف ببرامج الديوان .</li> </ul>		
--	--	--

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2026-2028:

#### جدول عدد 2

#### تقديرات ميزانية البرنامج

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2026 (2)	ق م 2025 (1)	انجازات 2024	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
2.10%	491	23.920	23.429	28.062	نفقات التأجير
-44.44%	-1.716	2.145	3.861	3.510	نفقات التسيير
7.77%	89	1.235	1.146	1.566	نفقات التدخلات
					نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>-3.99%</b>	<b>-1.136</b>	<b>27.300</b>	<b>28.436</b>	<b>33.138</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	ق م 2025	إنجازات 2024	البيان
27.385	25.594	23.920	23.429	28.062	نفقات التأجير
2.456	2.295	2.145	3.861	3.510	نفقات التسيير
1.414	1.321	1.235	1.146	1.566	نفقات التدخلات
					نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>31.255</b>	<b>29.211</b>	<b>27.300</b>	<b>28.436</b>	<b>33.138</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>33.255</b>	<b>31.211</b>	<b>29.300</b>	<b>28.436</b>	<b>33.138</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2026 بـ 27.300 أ.د مقابل 28.436 أ.د سنة 2025 أي بتخفيض قدره 1.136 أ.د يمثل 3.99 % وفي المقابل سيتمّ توظيف الموارد الذاتية / الفواضل المقدرة بـ 2.000 أ.د في تنفيذ ميزانية 2026 . و ستشهد ميزانية البرنامج تطورا خلال السنوات 2027-2028 من خلال الأنشطة المبرمجة لتعزيز العمل التحسيبي وتحفيز الجالية التونسية على الاستثمار في تونس وتدعيم آليات التواصل معها لربط صلتها بالوطن من خلال عديد البرامج.

وتبرز هيكلية ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج العلاقة القائمة بين الجانب الميزانياتي وجانب القدرة على الأداء ناهيك ان 94 % ( 25.685 أ.د ) من اعتمادات البرنامج مخصصة إلى الفاعل العمومي (ديوان التونسيين بالخارج) الذي يسهر من خلال شبكة الملحقيين الإجتماعيين على الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية بالإضافة إلى مساهمته في تعزيز علاقة التونسيين بالخارج بأرض الوطن عن طريق المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج.

## □ برنامج القيادة والمساندة

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامجا أفقيا يهدف لتقديم الدعم اللوجستي وتوفير الخدمات الضرورية والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" بما يضمن حسن تنفيذها لبرامجها الفنية وذلك في إطار مقومات ومبادئ الحوكمة وحسن التصرف في الموارد العمومية.

وترتكز تدخلات برنامج القيادة والمساندة على جملة من البرامج والتوجهات الوطنية والتي تولت مهمة الشؤون الاجتماعية الانخراط ضمنها على غرار الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2025، استراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط الخدمات العمومية ، استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية والخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي.

### **ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـ:**

- تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم اللامحوري) المتمثلة في الإدارات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات وتنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف والقيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- تطوير أساليب التصرف الإداري والمالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري: الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقه تفقد الشغل - التبادل البيئي للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...
- تفعيل الخدمات الرقمية وتحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لابس" للتأمين على المرض وبيطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

**غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :**

- عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
- النقص في الإطارات المكلفة بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
- غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.

- وجود اشكاليات على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسفاً سريعاً بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجل.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- التصرف التقديري في الموارد البشرية.
- حوكمة الموارد المالية والمادية المتاحة.
- تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

## **2.1 الهياكل المتدخلة :**

يتضمن برنامج القيادة والمساندة عدد من الهياكل وهي:

- الديوان
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للاحصاء والتحليل و التخطيط الاستراتيجي
- وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات
- مكتب اللجنة القارة للصفقات العمومية
- المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية
- المعهد العالي للتربية المختصة
- الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

#### - الهدف 1-9: التحكم في كتلة الأجور:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير.

المؤشرات:

#### • المؤشر 1-9-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة بما يضمن حسن التصرف في كتلة الأجور ومزيد التحكم فيها من خلال مزيد التدقيق في التقديرات وتقديرها على أسس ومعايير موضوعية.

#### • تقديرات المؤشر 1-9-1:

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%99.50	%99.24	%99	%98.85	%91.68	%	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)
315.666	294.244	274.329	259.000	260.387	أ.د.	كتلة الاجور المنجزة
317.252	296497	277.100	262.000	284.000	أ.د.	كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصيلي

تم العمل على ضبط نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور بناء على توقعات بالتخفيض بين فارق كتلة الأجور المرسمة وتلك المنجزة وذلك خاصة إثر انخراط المهمة في مشروع التصرف التقديري في الموارد البشرية والتعهد بإنجاز برنامج الترقيات وتسوية الوضعيات لمزيد التحكم في كتلة الأجور.

#### - الهدف 2-9: فاعلية برنامج القيادة:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد

النفقات

المؤشرات:

#### • المؤشر 1-2-9: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

#### • تقديرات المؤشر 1-2-9:

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2028	2027	2026		2024		
%2.01	%1.99	%1.99	%2.13	1.93%	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
93.855	87.715	81.168	74.019	58.828	أ.د.	حجم برنامج القيادة والمساندة
4659.000	4400.000	4080.000	3468.000	3039.343	أ.د.	ميزانية المهمة

إن وجود بعض النفقات المشتركة (الأكرية – الماء والكهرباء والغاز – الوقود – صيانة الشبكات ... ) المحملة على برنامج القيادة والمساندة أثقل حجم ميزانيته خاصة مع صعوبة توجيه الميزانية إلى البرامج التشغيلية وتعمل مصالح البرنامج على مزيد إحكام التصرف في الاعتمادات والتخفيض من حجم ميزانيته على مدى السنوات المقبلة.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء : جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2026	الأنشطة	التقديرات المالية 2026	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: التحكم في كتلة الاجور</u>	نسبة صحة التقديرات في كتلة الاجور (المنجز /المرسوم بقانون المالية الأصلي)		ن 1 : القيادة	119	<ul style="list-style-type: none"> <li>استكمال تركيز منظومة الرقابة الداخلية وتركيز منظومة رقابة التصرف</li> </ul>
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	19.864	<ul style="list-style-type: none"> <li>استغلال التطبيقات الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وتصنيفهم بحسب الرتب والأسلاك .</li> <li>صياغة المخطط المرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان تبعاً لانخراط الوزارة في مشروع رئاسة الحكومة حول التصرف التقديري في الوظائف والأعوان والمهارات.</li> </ul>
<u>الهدف:فاعلية برنامج القيادة والمساندة</u>	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة		ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	24.117	<ul style="list-style-type: none"> <li>استغلال التطبيقات الإعلامية</li> </ul>
			ن 4 : التعليم العالي	4.841	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير فرص تشغيل وإدماج مهني من خلال فتح مسارات جديدة للمربين</li> <li>التنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية لمراجعة برامج وشغل التكوين وجعلها أكثر ملائمة لسوق الشغل</li> </ul>
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	32.227	
			المجموع	<b>81.168</b>	

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2026-2028:

#### جدول عدد 2

#### تقديرات ميزانية البرنامج

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2026 (2)	ق م 2025 (1)	انجازات 2024	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
7.24%	3.603	53.385	49.782	44.212	نفقات التأجير
-1.30%	-118	8.948	9.066	7.874	نفقات التسيير
7.07%	334	5.055	4.721	4.132	نفقات التدخلات
31.87%	3.330	13.780	10.450	2.599	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>9.66%</b>	<b>7.149</b>	<b>81.168</b>	<b>74.019</b>	<b>58.817</b>	<b>المجموع</b>

#### جدول عدد 3:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2026-2028)

#### التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	ق م 2025	إنجازات 2024	البيان
61.120	57.122	53.385	49.782	44.212	نفقات التأجير
10.245	9.574	8.948	9.066	7.874	نفقات التسيير
6.713	6.274	5.055	4.721	4.132	نفقات التدخلات
15.777	14.745	13.780	10.450	2.599	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>93.855</b>	<b>87.715</b>	<b>81.168</b>	<b>74.019</b>	<b>58.817</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>93.855</b>	<b>87.715</b>	<b>81.168</b>	<b>74.087</b>	<b>58.860</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2026 بـ 81.168 أ.د مقابل 74.019 أ.د سنة 2025 أي بزيادة قدرها 7.149 أ.د تمثل 9.66% وستشهد تطورا ملحوظا خلال السنوات 2027-2028 باعتبار فاعلية البرنامج من خلال تقديمه الدعم اللوجستي من موارد بشرية ومادية لمختلف برامج المهمة والعمل على حوكمة الموارد وترشيدها ، إضافة إلى امتداد البرنامج ليشمل إضافة إلى الإدارات العامة المركزية 24 برنامج فرعي متمثلة في الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية وما يقتضيه تسييرها من توفير وسائل بشرية ومادية لحسن سير العمل .

وتتمثل أهم الزيادات سنة 2026 في النفقات التالية :

- الانعكاس المالي لانتداب حوالي 261 عملة حضائر
  - برمجة انتداب 15 خطة لفائدة هيكل البرنامج
  - نفقات التدخلات ( أساسا تعاونية الأعوان الوزارة )
  - نفقات الاستثمار :
- مواصلة تنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي (1,8 م.د) وبرنامج مجابهة الشح المائي ( 1,8 م.د).
  - استكمال بناء وتهيئة المشاريع المتواصلة المبرمجة ( أساسا المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية ( 8 م.د) وبناء المركب الإداري بصفاقس (0.5 م.د).
  - مواصلة تنفيذ مكونات الاستراتيجية الاتصالية لوزارة الشؤون الاجتماعية.
  - دعم مشاريع الصيانة والتهيئة لمختلف هيكل البرنامج (0.6 م.د).
  - اقتناء تجهيزات مكتبية مختلفة
  - برامج إعلامية في إطار الاستراتيجية الرقمية للوزارة ( تطوير التطبيقات والشبكات ، اقتناء تجهيزات إعلامية ، السلامة المعلوماتية) بكلفة 0,5 م.د.

# الملاحق

# 1- بطاقات مؤشرات الأداء

- بطاقة مؤشر الأداء  
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمراقبة مدى احترام المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل للتشريع الجاري به العمل من خلال زيارات تفقد أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل بهدف المساهمة في الحفاظ على سلامة المناخ الاجتماعي والحد من نزاعات الشغل الجماعية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: تشمل زيارات التفقد الأجراء العاملين في المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاعات التي تشغل عمالة هامة من النساء والتي تستوجب توفر جملة من معايير العمل اللائق واحترام ظروف الصحة والسلامة المهنية (القطاع الفلاحي)

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

### 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة A / القيمة B

$A = \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل} + \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل} / 2$

$B = \text{عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء}$

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفي كل شهر / كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 42.16% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
42.16%	41.74%	41.33%	42.49%	%48.18	%	المؤشر 1.1.1: نسبة الإجراءات المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية (valeur cumulative)
41.66	41.66%	41.66%	41.66%	56.18%	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الإجراءات المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
42.66%	41.83%	41%	43.33%	40.17	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الإجراءات المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2024، 48.18% مسجلة بذلك تراجعاً مقارنة بتقديرات نفس السنة المقدرة بـ 50.25% ويعود ذلك إلى عودة العمل إلى النسق العادي أي إنجاز زيارات مراقبة دورية عادية حسب ما الوسائل اللوجستية المتوفرة وخاصة وسائل النقل أي العمل بالامكانيات الخاصة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية وخاصة (سيارات البرنامج) والتي تعاني من التعطب ومن النقص الفادح المتواصل.

هذا بالإضافة إلى تراجع عدد متفقي الشغل والأطباء متفقي الشغل دون انتدابات جديدة لتدعيم سلكي المراقبة.

كما تتواصل الضبابية في حصول البرنامج على عدد من السيارات كان مبرمجاً منذ 2019 وتواصل الاسطول في التهرأ وتراجع عدد السيارات.

كما تمت مراجعة التقديرات لسنوات 2026 و 2027 و 2028 في مجال تفقد طب الشغل ويعود ذلك إلى النقص المتواصل في الوسائل اللوجيستية والبشرية الذي سيؤثر سلباً على العمل الميداني لأقسام تفقيات طب الشغل والسلامة المهنية.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تواصل تراجع الموارد اللوجستية (السيارات + الموارد البشرية).
- عدم رقمنة جهاز تفقد طب الشغل وتعطل رقمنة جهاز تفقد الشغل.

- بطاقات مؤشرات الأداء  
لبرنامج الضمان الاجتماعي

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 1-2-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
% 165.2	% 162.1	% 159.3	% 133	137.5%	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
% 145.3	% 143.8	% 141.6	% 154	154%	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية						

%110	%110	%110	%110	بصدد الإنجاز (إستكمال إعداد القوائم المالية)	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
%110	%110	%110	%110	بصدد الإنجاز (إستكمال إعداد القوائم المالية)	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
%86,9	%78,8	%71,9	%71,9	%81.8	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
%91,9	%84,3	%77,3	%77,3	%81.69	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تذهب كل التوقعات إلى تواصل المنحى السلبي لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 1.88 منخرط نشيط على كل منتفع بجراية سنة 2024 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2.4 منخرط نشيط على كل منتفع بجراية سنة 2024 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى ما يزيد عن 20 سنة سنة 2024).

### 1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 130,9 % وسجلنا بذلك عودة للمنحى السلبي بعد أن حققت نتائج الصندوق خلال سنوات 2022 و2023 نتائج جد مشجعة تجاوزت الأهداف المرسومة، وذلك نتيجة للإجراءات التي أتخذت خاصة سنة 2022 حيث مكن العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 من توفير سيولة مالية هامة للصندوق كما أن الجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مكن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق الأعباء.

ولكن تذهب كل التوقعات إلى إختلال التوازن بين الأعباء والمداخيل خلال السنوات الثلاث القادمة لتلامس سنة 2028 نسبة 165.2 % وذلك نتيجة الاختلال في التوازن للمؤشر الديموغرافي الذي أثر بشكل مباشر على التوازنات المالية للصندوق التي ستشهد تصاعدا في حدة نسبة العجز إلى مستويات أصبح الصندوق غير قادر على مجابهة النفقات المتزايدة على الإيفاء بتعهداته تجاه المنتفعين بجراية.

وقد صار لزاما على مختلف المتدخلين في قطاع الضمان الاجتماعي إيجاد حلول أكثر فاعلية خاصة منها البحث على موارد إضافية من غير المساهمات بهدف تنويع مصادر تمويل الصندوق. كما حان الوقت لمساعدة الصندوق على إستخلاص ديونه خاصة بعد إبرامه لأكثر من 8959 رزنامة جدولة ديون لم تحقق النتائج المرجوة.

## 2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

وإن شهدت التوازنات المالية للصندوق استقرارا نسبيا خلال الفترة 2020-2023 نتيجة الإجراءات التي تضمنها القانون عدد 39 لسنة 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 لنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي حيث تم بموجبه أساسا الترفيع في سن الإحالة على التقاعد بسنتين والترفيع كذلك في نسب المساهمات بـ3 نقاط، فإنه من المتوقع أن تتواتر النتائج السلبية بشكل متزايد خلال السنوات المقبلة لاعتبارات هيكلية مرتبطة بتمويل النظام التوزيعي للتقاعد في القطاع العام حيث يتوقع بالنسبة للسنوات القادمة تزايدا في عدد المنتفعين بجراية مقابل استقرارا على مستوى عدد المنخرطين النشطين، وقد قاربت إنجازات هذا المؤشر بالنسبة للصندوق الأهداف المرسومة حيث بلغت نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات %109 إلا أنه يلاحظ عودة المنحى السلبى لنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق بالمقارنة مع إنجازات سنوات 2020-2023 حيث بلغت هذه النسبة 105 % ويعود ذلك أساسا إلى أن مفعول الإجراءات المتخذة في سنة 2019 لم تكن كافية خاصة وأن الموارد من الانخراطات انخفضت نتيجة تقاعد عدد كبير من المنخرطين تبعا لإجراء التقاعد في سن 57 سنة كما أن الانتدابات في الوظيفة العمومية انخفضت في السنوات الأخيرة مما حال دون تجديد الرصيد من المنخرطين.

أما بخصوص نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات، فقد قاربت بدورها إنجازات سنة 2023 التقديرات وذلك دون احتساب مناب الصندوق من المساهمة الاجتماعية التضامنية وبنسبة إنجاز بلغت %..... سنة مقارنة بتقديرات نفس السنة.

ولمزيد التحكم في نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق تم تخصيص مبلغ قدره 760 مليون دينار من موارد "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهو ما مكن من تحقيق نسبة توازن تبلغ 109 % باحتساب المساهمة التضامنية مقابل 116.8 % دون احتساب هذه المساهمة، في حين بلغت بالنسبة لفرع الجرايات 109.6 % مقابل 117.2 % دون احتساب المساهمة. وبرغم من كل الجهود المبذولة لاستعادة توازن نظام التقاعد في القطاع العام، تواترت النتائج السلبية بشكل متزايد مما أنتج ضغوطات مالية يتوقع إستمرارها بأكثر حدة خلال السنوات المقبلة مثلما تؤكد مختلف الدراسات الإكتوارية والمالية حيث تقدر النتائج المتوقعة للنظام العام للتقاعد (م د)

2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024
-4213	-3622	-3086	-2600	-2160	-1762	-1403

كما أن تضخم خطايا التأخير المثقلة على الصندوق نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية زادت في تالأزم الوضع هذا دون أن ننسى الأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.

### 3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

شهدت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض تحسنا طفيفا بالمقارنة مع تم إنجازه سنتي 2021 و2022، ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض الملحوظ للأعباء المتعلقة بنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية ممقابل تطور حجم الإيرادات مما أنتج تحسنا في الأداء مقارنة بالهدف المرسوم. كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض سنة 2023 تحسنا هاما حيث بلغت 71.6% متجاوزة بذلك مع ما تم تقديره (91,14%) ويعود هذا التحسن إلى التطور النسبي في إيرادات نظام التأمين على المرض والمبلغ المخصص للصندوق من حساب تنويع مصادر التمويل والبالغ 394 م د سنة 2023 والذي ساهم في توفير موارد إضافية للصندوق ولكن كل المؤشرات تؤكد أن هذه النسبة ستعرف تراجع في النتائج نتيجة توقع ارتفاع الأعباء نتيجة مراجعة الاتفاقيات وزيادة التعريفات وارتفاع بعض الأعمال الطبية.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصندوق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مما زاد في تفاقم تدهور الوضع المالي للصندوق وعجزه عن الإيفاء بتعهداته كاملة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض أو تجاه الجباية. كما عجزت الصناديق على إيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجرايات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- تعريف المؤشر: يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
					%	-نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية
%96	%96	%96	%94	%92.90	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%59	%56	%53	%53	%52.56	%	• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%24	%23.5	%23	%23	%23.6	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تمّ سنة 2024 تسجيل نسب استخلاص أرفع مقارنة بما تمّ تقديره، ويرجع ذلك بالأساس إلى مساعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تنفيذ عقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه حيث تمّ في هذا الإطار إبرام روزنامة دفع في إطار العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والتي مكنت سنة 2024 من استخلاص مبالغ هامة وبنسبة تطور تفوق بـ 2 % مقارنة بسنة 2023. كما تمّ سنة 2024 إبرام روزنامة جدولة للديون في إطار العفو الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك فقد شهدت عمليات استخلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني بعنوان سنة 2024 تطورا من ثلثية إلى أخرى تجاوزت 42 %.

وهو ما يترجم الجهود المبذولة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مجال التحول الرقمي وحث منظوريه على خلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني..

ويسعى الصندوق إلى مواصلة هذا المنحى الإيجابي خلال سنوات 2026 و2027 و2028 إذ تذهب كل التقديرات إلى إمكانية بلوغ نسبة استخلاص 95% بحلول سنة 2027 خاصة في ظل الإجراءات التي يعمل الصندوق على تنفيذها وهي:

1. مزيد إحكام تنظيم سلك المراقبة والاستخلاص بهدف تحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.
2. اعداد استراتيجية لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2025-2027 تمكن من توفير الآليات الضرورية لاستخلاص مستحقاته بما يساهم في المحافظة على توازناته المالية والإيفاء بتعهداته تجاه منظوريه.
3. تدعيم التحول الرقمي لخدمات الضمان الاجتماعي الموجهة لمنظوري الصناديق الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين ومؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف الارتقاء بطرق التصرف في منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحديثها والتحكم في تكاليف التصرف فيها. الحرص على استكمال تنفيذ العفو الاجتماعي لسنة 2024 لطرّح خطايا التأخير تجاه مديني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعبئة موارد الصندوق وذلك بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققها العفو الاجتماعي الذي تم إقراره سنة 2023 والذي مكّن من توفير سيولة مالية هامة للصندوق.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر أعتمد لقيس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100 %، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive ".

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-2-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التغطية الاجتماعية
2. تعريف المؤشر: نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات									2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات الأداء
2028			2027			2026						
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور				
85.99	95.87	77.81	84.99	94.93	76.92	84.00	94	76.04	84.94	81.74	%	نظام الأجراء غير الفلاحيين
31.93	17.24	37.86	30.55	16.22	36.34	29.46	15.39	35.02	17.17	28.8	%	نظام الأجراء الفلاحيين
38.2	37.5	38.6	38.01	37.28	38.43	37.16	37.03	37.23	99.57	36.6	%	نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
77.02	94.11	71.5	75.73	93.22	70.26	73.36	90.63	68.12	91.24	70.2	%	نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين

59.65	72.23	34.14	58.25	70.92	33.09	56.47	69.64	30.88	97.17	54.81	%	نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
84.34	91.61	79.27	83.29	90.74	78.14	81.94	89.68	76.66	87.55	80.26	%	المجموع

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة سنة 2024 تحسنا (80.26%) مقارنة بسنة 2023 مما سيساهم في تجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة (80%). ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع في نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي حيث بلغت 81.74 % سنة 2024، إضافة إلى تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للأجراء الفلاحيين لتبلغ 28.8 % سنة 2024 مقابل 17.5 % سنة 2023. كما يعزى هذا التطور إلى:

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيلات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية، علاوة على تنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والتشجيع على الانخراط على عين المكان وذلك بعد امضاء بروتوكول تفاهم حول تبادل البيانات بين مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والديوان الوطني للصناعات التقليدية وذلك في إطار تنفيذ ملامح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكل المهنيين بكل القطاعات ولاسيما المهن التقليدية التي تتسم بضعف الانخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي على غرار الحرفيين العاملين بقطاعات الصناعات التقليدية.

- تكثيف حملات المراقبة الميدانية من قبل مراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحملات المراقبة بالشراكة مع تفقدية الشغل وذلك في إطار الاتفاقية الإطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي سنة 2023

- تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه بتكثيف الحملات التحسيسية لمزيد التعريف بمزايا الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي ودعم الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي والتشجيع على التسجيل على عين المكان.

- الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بهدف تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط.

- امضاء بروتوكول تفاهم حول تبادل البيانات بين مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والديوان الوطني للصناعات التقليدية وذلك في إطار تنفيذ ملامح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكل المهنيين بكل القطاعات ولاسيما المهن التقليدية التي تتسم بضعف الانخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي على غرار الحرفيين العاملين بقطاعات الصناعات التقليدية.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف نسبة التغطية بالقطاعات الهشة وخاصة بالقطاع الفلاحي بالمقارنة مع ببقية الأنظمة نتيجة لجملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.
- محدودية جاذبية نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الفلاحي وعدم ملائمتة مع خصوصية العمل في الميدان الفلاحي ومحدودية المنافع التي يقدمها بالمقارنة مع بقية الأنظمة ومع برامج أخرى على غرار برنامج الأمان الاجتماعي.
- التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث (25.37%) والذكور (61.77%) مما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للإنخراط.
- محدودية المراقبة الميدانية وعدم توحيد أعمال الرقابة نظرا لغياب نص تشريعي يحدد إجراءات المراقبة بكل دقة.

# بطاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة

## في الآجال

رمز المؤشر : 1-3-2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. تعريف المؤشر: متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تختلف حسب الخدمة المقدمة:
  - (1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
  - (2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
- (1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
- (2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.
2. وحدة المؤشر : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الصناديق الاجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2028	2027	2026		2024		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
15	20	25	25	31	يوم	أجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الأجال) (2)
%90	%80	%70	%80	%62.54	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدبين الجدد (2-1)
%99	%99	%99	%99	%99.35	%	تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)
%99	%99	%98,5	%98	%98.84	%	تصفية ملفات جرايات الترميل (2-3)
%98	%96	%94	%92	%90.84	%	تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
29	29	29	29	27	يوم	أجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						أجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
80	80	90	90	103	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
80	80	90	90	101	يوم	• خلاص الصيادلة
80	80	90	90	91	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						أجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
7	7	7	7	10.38	يوم	• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
8	8	8	8	25.26	يوم	• زرع الكلى
8	8	8	8	10.02	يوم	• زرع نخاع الشوكي
7	7	7	7	11.2	يوم	• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
				6.73	يوم	• تفتيت حصي الكلى
8	8	8	8	12.27	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي

7	7	7	7	من 14 إلى 40	يوم	التكفل بمصاريف الآلات الطبية
5	5	5	5	8.5	يوم	تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
8	8	8	8	14.40	يوم	التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

### ➤ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

شهدت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل آجال صرف الجرايات 30 يوما سنة 2024 مقابل 32 يوما سنة 2023 وتتجاوز بذلك الهدف المرسوم، ويعود ذلك أساسا إلى تدعيم سياسة لامركزية خدمة تصفية ملفات الجرايات التي ينتهجها الصندوق مما مكن من مزيد التحكم في الآجال.

### ➤ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

مكنت الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق زأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية من تحسين آجال تصفية ملفات الجرايات، حيث تولى الصندوق بداية من شهر أفريل 2023 تصفية الجرايات لمنظوريه بالاعتماد الحصري على السجلات الإعلامية الخاصة بالتصاريح الشهرية للأجور والسجلات الإعلامية الخاصة بإعادة تكوين المسار المهني، وقد بلغت نسبة عدد الملفات المصفاة اعتمادا على هذا الإجراء مع نهاية سنة 2024 ما نسبته 97% من مجموع الملفات المصفاة، علما أن هذا الإجراء مكن من تصفية الجرايات في أجل لا يتجاوز يوما واحدا بالنسبة لملف الجراية المكتمل. وبصفة عامة، بينت المؤشرات تحسنا في آجال صرف الجرايات المحدثة لمستحقها وتطابقها مع الأهداف المرسومة، حيث أن ما يناهز 99.35% من ملفات التقاعد و98.12% من ملفات جرايات الأرامل قد تمت تصفيتها في الآجال، أما بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام، ورغم أنها تستوجب إجراءات أطول خاصة بالنسبة للبنات العزباء فإن نسبة الملفات المصفاة في الآجال قد بلغت 90.84% خلال سنة 2024.

أما بالنسبة لآجال إسناد المعرف الوحيد للمنتدبين الجدد فقد بلغ عدد الملفات المصفاة في أجل يومين بالنسبة لشهر ديسمبر من سنة 2024 ما نسبته 62.54% مقابل 74.64% خلال سنة 2023، ويعود ذلك أساسا إلى إيقاف العمل بالترقيم عن بعد عبر الموقع الإلكتروني للمنتدبين الجدد والتي كانت تجري في أقل من 24 ساعة، وذلك بعد معاينة تقصير المشغلين في إتمام عملية الترقيم وعدم استكمالها بإرسال ملفات مكتملة في الصندوق حتى تتم المصادقة النهائية على عملية الترقيم.

### ➤ الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض، سجلت آجال استرجاع المصاريف تحسنا نسبيا حيث بلغت 27 يوم سنة 2024 في حين ببعد أن كانت 27.1 يوم سنة 2023 وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة، وفيما يتعلق بآجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد تجاوزت بدورها نسبة الإنجاز الأهداف المرسومة وتعود هذه النتائج

الإيجابية التي تم تحقيقها إلى قيام الصندوق بتكوين فرق مساندة تولت القيام بحملة مستمرة على مستوى المراكز الجهوية والمحلية التي تعرف نقصا في عدد الأعوان ووجدت صعوبات في معالجة بعض الملفات العالقة لكن يبقى الإشكال الأكبر نقص السيولة لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض رغم التدابير التي تم اتخاذها لاستحداث نسق التحويلات المالية لمستحقته والإرادات المتأتمية من حساب "تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد قاربت التقديرات الإنجازات ما عدى عمليات رزع الكلى والنخاع الشوكي نظرا لارتباطها بصحة المريض والاستعداد للعملية، في حين قاربت التقديرات لبقية المؤشرات نسبة الإنجاز.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم انتظام التحويلات المالية لمستحققات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يعكس سلبا على آجال إسداء الخدمات.
- محدودية النفاذ لخدمات الضمان الاجتماعي وتقريبها من المنخرطين وأولي حقهم.
- ضعف التعريف بالخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال الضمان الاجتماعي ومحدودية استغلالها من قبل المنخرطين.
- محدودية خدمات الاستقبال والتوجيه بهياكل الضمان الاجتماعي.
- وستعمل كل صناديق الضمان الاجتماعي خلال سنوات 2026 و2027 و2028 على مواصلة العمل على مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين للتمكن من التقليل من آجال إسداء الخدمات لفائدة منظورها لتحقيق الأهداف المرجوه وذلك عبر:
  - توسيع شبكة هياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط في بدور الخدمات الإدارية والرقمية،
  - التوسيع الدريقي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة .
  - تعميم إحداث مصحات للأدوية الخصوصية بكل من مصحات الضمان الاجتماعي بحي الخضراء وبزرت مع العمل على استكمال إحداث مصحة للأدوية الخصوصية بكل من ولاية قابس وولاية جندوبة وولاية القصرين.
  - ضبط خطة اتصالية لمزيد التعريف بالخدمات الإلكترونية وخاصة المنصة الرقمية (ecnam) وتوسيع استغلالها على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.
  - مزيد الاعتناء بجودة الاستقبال وإعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة "مرحبا" وفقا للخطة التي تم تحديدها من قبل هياكل الضمان الاجتماعي.
  - علما وأنه ابرام اتفاقية تعاون وتشارك في مجال الأشهاد لعلامة الجودة "مرحبا" بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض والمعهد الوطني والملكية الصناعية وذلك في إطار تمشي الصندوق الوطني القائم على مزيد تحسين الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين معه وضمان متطلبات جودة الاستقبال.

- بطاقات مؤشرات الأداء  
لبرنامج النهوض الاجتماعي

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 1-1-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من متابعة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات اللجان الجهوية المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. تاريخ توفّر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 0.17% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
0.175%	0.17%	%0.17	%0.4	%0.14	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر القيمة المقترحة لمؤشر "نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة" بعنوان 2025 والمحددة بـ 0.4% طموحة مقارنة بانجازات سنة 2024 حيث بلغت هذه النسبة 0.14% وذلك من خلال تنفيذ 523 مشروعاً مقارنة بالعدد الجملي للمنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة الذي بلغ 374165 منتفعا في سنة 2024.

وأخذاً بالاعتبار المشاريع المبرجمة في إطار التعاون مع الشركاء المانحين بالنسبة لسنتي 2026 و2027، تمّ الترفيع في الاعتمادات المبرجمة بعنوان هاتين السنتين من خلال ترسيم اعتمادات جمالية إضافية لبلوغ المؤشرات المتفق بشأنها في إطار تنفيذ اتفاقية تمويل مشروع مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة جمالية قدرها 5 مليون أورو (اعتماد لدعم الميزانية في شكل هبة)، ويهدف المشروع إلى الحدّ والتوقّي من موجات الهجرة غير النظامية نحو الفضاء الأوروبي من بين الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعين بخدمات برنامج الأمان الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي حيث تم برمجة اعتمادات قدرها 20 مليون دينار بعنوان كلّ من سنة 2026 وسنة 2027. ومن المنتظر أن يبلغ عدد المشاريع المزمع تنفيذها لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل حوالي 700 مشروع كلّ سنة في حين من المنتظر ان يبلغ العدد الجملي للمنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة 400 ألف منتفع سنة 2026 و410 ألف منتفع سنة 2027 وبذلك تبلغ النسبة المرجوة للمؤشر في حدود 0.17% خلال سنتي 2026 و2027. أما بالنسبة لسنة 2028 فسنعمل على المحافظة على نفس مستوى المؤشر أو تحسينه.

## 3. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عزوف الفئات المستهدفة وخاصة الفقيرة منها من المنتفعين بالمنح المالية الشهرية على الإنخراط في البرنامج بسبب ترسخ عقلية التواكل لديهم وغياب ثقافة العمل.
- بعض التعطيلات الإدارية المتعلقة خاصة بالرقابة القبليّة وإشتراط تجميع الشراءات رغم إختلاف مكونات المشاريع والتي تسبب تعطيل تنفيذ بعض المشاريع.
- التفويت في بعض المشاريع بسبب الصعوبات الظرفية أو المستمرة ( فقدان المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها، صعوبة ترويج المنتوجات الازمات الاقتصادية والصحية....)
- وجود مشاكل عقارية لبعض المشاريع الفلاحية .

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-1-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشّة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالانواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الأمان الاجتماعي
4. تاريخ توفّر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 50% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
50%	50%	50%	%56	51.3%	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعزى تراجع مؤشر النساء مقارنة بارتفاع عدد المنتفعين إلى اعتماد تصميم برنامج الأمان الاجتماعي على مفهوم رئيس الأسرة الذي توجب عليه النفقة ( أغلبهم من المتزوجين الذكور) وتبقى بعض الوضعيات الاستثنائية التي تترأس الزوجة الأسرة بسبب عجز أو وفاة أو طلاق أو مفارقة أو غياب مطول عن العائلة للزوج أو التلدّد عن الانفاق. وتبيّن المعطيات الإحصائية للمسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي من غير المنتفعين بالمنحة المالية الشهرية للأسر الفقيرة والمصنفين بالعشرين الأول والثاني حسب نظام التنقيط تسجيل نسبة 91% منهم من الذكور أي ان احتمال الانتفاع لجنس الإناث من بين المنتفعين الجدد لا يتجاوز 9% مما يفسر التراجع المتواصل للمؤشر المذكور. وفي حالة غياب إجراءات مراعية للنوع الاجتماعي سيتمّ العمل على المحافظة على مبدأ المناصفة بين النساء والرجال على مستوى الانتفاع بالتحويلات المالية الشهرية للأسر الفقيرة.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التحكم في المؤشر باعتبار ان الفئة المنتفعة شهدت تغيرات ديمغرافية وفئوية مؤثرة على التركيب السكانية المنتفعة بالمنح والمساعدات.
- عدم تفعيل سياسة مراعية للنوع الاجتماعي لفائدة المرأة باعتبار خصوصية البرامج المعنية بالمساعدات المالية التي تسند لرئيس الأسرة (عموما الرجل).

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

رمز المؤشر : 1-2-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الرّفع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادة الكفاءة المهنية المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنفعين ببرنامج التمكين الاقتصادي في علاقة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادة الكفاءة المهنية.
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وبرنامج التمكين الاقتصادي.
4. تاريخ توفّر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 6% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## IV- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
6 %	5.5 %	5 %	0.30 %	4.47 %	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجلين بمراكز التربية المختصة)

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنفصلين ببرنامج التمكين الاقتصادي يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتمّ العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج التمكين الاقتصادي في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة في بعث المشاريع.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم ملاءمة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لمتطلبات سوق الشغل،
- عدم الاعتراف بالشهادت المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة ممّا يسهل الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- عدم مواكبة نوعية المشاريع لمتطلبات السوق،
- القدرات الذهنية المحدودة للتلاميذ المرسمين بمراكز التربية المختصة،
- ضعف تكوين الأخصائيين الاجتماعيين في مرافقة ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثي المشاريع.
- ضعف التعريف ببرنامج بعث موارد الرزق الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة المتحصلين على شهادة تكوين.
- ضعف البنية التحتية وخاصة بمراكز التربية المختصة (عدم توفر ورشات التكوين والمكونين).

. -

# بطاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

رمز المؤشر : 1-3-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 16.10 % سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
% 16.10	% 16.40	% 16.70	% 16.07	% 16.35	%	النسبة العامة للأمية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

علاوة على ماتقدم نضيف إلى أنه ولتحسين النتائج والتقدير الخاصة بالمؤشر قد تم اعداد قانون توجيهي للتعلم مدى الحياة اضافة إلى تحيين الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية والتعلم مدى الحياة والشروع في إعداد مناشير وزارية مشتركة مع التربية والفلاحة والتكوين المهني والمرأة قصد الانخراط في عملية الاستقطاب والاستبقاء .

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تقادم النصوص الترتيبية المنظمة للقطاع (عدم الترابط والانسجام مع القطاعات الأخرى).
- تقادم المنهج التعليمي لمحو الامية.
- محدودية مراكز التعلم مدى الحياة 11 مركز تدريس ومهارات.
- صعوبات في استقطاب الدارسين والدارسات اعتبارا لضعف الحوافز المتوفرة وعدم تثمين شهادة التربية الاجتماعية.
- الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية (المدرسين).
- الاعتماد على مقارنة تعليمية تقتصر على محو الامية الابدجية.
- ضعف الشراكات.
- نقص في العرض التعليمي المهاري الموجه لهذه الفئات المستهدفة.
- التشتت السكاني في الريف.
- عدم حماس القطاع الخاص في معاضدة مجهود الدولة في مقاومة الامية في قطاع الفلاحة والصيد البحري والبناء والخدمات.
- عائق ثقافي اجتماعي يمنح أولوية التعلم للذكور على حساب الاناث.
- فقدان خطة اتصالية على مدى السنة تمكن من التعريف بالبرامج والأنشطة التعليمية والمهارية بما يمكن من تحسين الاستقطاب.

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 2-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الاجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد النجاحات في امتحان شهادة التربية الاجتماعية بكل مركز تربية اجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 21.2% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
%21.2	%21.5	%21.8	%21.8	%22.10	%	نسبة الأمية عند النساء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مثلت نسبة الامية في صفوف النساء 22.4% حسب التعداد السكاني لسنة 2024 في حين كانت تمثل 20.6% سنة 2014 وبالرغم من التراجع بأكثر من 3% بالمؤشر مقارنة بسنة 2014 إلا أن الامية في صفوف النساء لا زالت مرتفعة خصوصا بالوسط الريفي.

ويعود هذا الارتفاع إلى أسباب متعددة منها:

- 1- اقتصادي: استثمار النساء كيد عاملة في النشاط الفلاحي
- 2- ثقافي انثروبولوجي: يعطي الأولوية في التدريس للذكر.
- 3- اجتماعي أسري: الهشاشة الاجتماعية وضعف الإمكانيات المادية للأسرة تحول دون مرافقة ومواصلة التعلم للإناث.

4- التشتت السكاني وابتعاد المدارس عن مقر الإقامة

5- اعتبار الفتيات قوة اسناد (للعمل داخل الاسرة)

أما بالنسبة للتقديرات فإنه يتجه الرأي إلى العمل على تعزيز المكتسبات في هذا المجال من خلال إحداث المدارس الحقلية في ارياف الشمال الغربي والوسط الغربي وتعزيز منظومة حوافز النقل المدرسي المجاني والتشجيع على بعث المشاريع الصغرى من خلال تثمين التعلّقات والمكاسب المهنية بالتعاون مع أطراف الشراكة (بنك التضامن مع الجمعيات التنموية...) علاوة الى وكالة الارشاد الفلاحي. هذا علاوة على استثمار الفضاءات والبرامج والأنشطة ذات العلاقة بالمرأة بالوسط الريفي لادماج القرانية بما يمكن من التحرر من الامية.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبات في عملية الاستقطاب وخاصة بالمناطق الريفية وفي فئة النساء بصفة خاصة إذ أن المرأة تعتبر عائل رئيسي للعائلة من خلال تشاطها في المجال الفلاحي والاهتمام بالاسرة.
- النقص في الموارد البشرية واللوجستية وخاصة وسائل النقل التي لم تعد تتماشى وطبيعة العمل.
- النقص في الموارد المخصصة لعملية التحفيز وخاصة في مجال الرحلات وتوفير آلات طبية (نظارات سماعات).
- الضعف في عملية التشبيك مع مختلف الجهات وضعف شبكة الاسناد في استقطاب الفئة المستهدفة.
- تقادم المناهج التي أصبحت لا تتماشى وتطلعات الدارسين ومتطلبات العصر والرغبة في تطويرها وتعزيز قدرات المدرسين .
- النقص في التكوين الموجه للمدرسين لتجويد العملية التربوية وتحسين جودة الأداء.
- ضعف الشراكات بين الهياكل العمومية والمجتمع المدني في مجال مرافقة تربوية واجتماعية ( الاعاشة والتنقل).
- تلاشي شبكات الاسناد المحلية والجهوية الداعمة للاستقطاب.

**- بطاقات مؤشرات الأداء  
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 1-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية
2. تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي-
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: API-APIA
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 6% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
6%	5.5%	5.4%	6.3%	4.22%	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعكس هذا المؤشر نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية المباشرة بتونس، ويُعدّ أداة لمتابعة مدى انخراط الجالية في جهودات التنمية. وقد بلغت هذه النسبة 4.22% سنة 2024، في حين تمّ

ضبط التقديرات لسنة 2025 على أساس نسبة 6.3%، اعتمادًا على منجزات سنة 2023 التي سجّلت نسبة 5.65%. وتُقدّر نسب المشاركة خلال السنوات الثلاث الموالية بـ 5.4% سنة 2026، و 5.5% سنة 2027، ثم 6% في أفق سنة 2028.

يعكس التراجع المسجّل خلال سنة 2024 مقارنة بنتائج سنة 2023 وجود تذبذب في نسق استثمار الجالية بالخارج، رغم المجهودات المبذولة. كما أن التقدير المرتفع لسنة 2025 (6.3%) لم يأخذ في الاعتبار نتائج سنة 2024، باعتبار أنه تم تحديده مسبقًا بالاعتماد على منجزات سنة 2023.

وتُبرز التقديرات للفترة 2026–2028 توجهًا نحو استعادة النسق التصاعدي لنسبة مشاركة التونسيين بالخارج في الاستثمار، نتيجة تفعيل عدد من الإجراءات التحفيزية وتطوير آليات الإحاطة والمرافقة، غير أن هذه النسب تبقى دون الإمكانيات الحقيقية للجالية بالخارج، مما يستوجب تدعيم مجهود التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإزالة العراقيل التنظيمية و المالية (الضغط على كلفة التحويلات المالية)، وتكثيف الحملات التحسيسية الموجهة للتونسيين بالخارج حول فرص الاستثمار المتاحة.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- **صعوبات في تجميع المعطيات:** يُعتمد في احتساب المؤشر على بيانات صادرة عن هياكل متعددة (منها مركز النهوض بالاستثمار، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية...)، وهو ما يطرح صعوبات حقيقية على مستوى توحيد المفاهيم المستعملة، وتحيين الأرقام بصفة دورية ومنسقة.
- **محدودية التعاون بين الهياكل المتدخلة:** لا تزال قنوات تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف المعنية غير مهيكلة بشكل كاف، بما لا يضمن توفر قاعدة معطيات محينة وشاملة، ويؤثر سلبيًا على نجاعة رصد المؤشر.
- **حساسية المؤشر بالمتغيرات الاقتصادية:** تاتر نتائج المؤشر بالضرفية الاقتصادية للبلاد التونسية و على الصعيد العالمي
- **محدودية المؤشر في عكس الدور الحقيقي للديوان:** لا يُعبّر المؤشر بشكل مباشر ووافٍ عن طبيعة تدخل ديوان التونسيين بالخارج في المجال التنموي، خاصة وأن مساهماته في هذا المجال تتخذ أشكالًا نوعية وتحسيسية، تُؤمّن عبر مختلف مصالحه بالداخل والخارج، وبتنسيق مع عديد المتدخلين العموميين .

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيات المقيّمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 2-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريف المؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيات بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: جودة
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيات بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية للتونسيين بالخارج
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: API-APIA
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.72 سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026	2025	2024		
%0.72	%0.6	%0.54	%9.9	%0.45	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيّمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعكس هذا المؤشر تطوّر مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في الاستثمار بتونس، وهو عنصر محوري في تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة المهاجرة وتعزيز دورها في المجهود التنموي الوطني. وقد سُجّل خلال سنة 2024 إنجاز بنسبة 0.45%، مع تواصل نسق التحسّن التدريجي ليلبغ 0.72% في أفق سنة 2028. يمكن تحقيق الديناميكية الإيجابية في حال تكثيف مجهودات التحسيس والتوجيه الموجهة للنساء التونسيات بالخارج، وإلى التنسيق القائم مع هيكل المساندة والمراقبة في مجال الاستثمار.

### تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبات في تجميع المعطيات الدقيقة حسب النوع الاجتماعي: تعتمد عملية احتساب هذا المؤشر على بيانات مقدّمة من هيكل متعددة (وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد...)، التي لا تعتمد دائماً تصنيفات مفصلة حسب الجنس، وهو ما يحدّ من دقة المؤشر.
- ضعف التنسيق بين المتدخلين: لا تزال آليات التعاون بين ديوان التونسيين بالخارج والهيكل المكلفة بالاستثمار محدودة، خصوصاً في ما يتعلّق بتبادل المعطيات الإحصائية المحينة والمصنّفة.
- حساسية المؤشر بالمتغيرات الاقتصادية: تاتر نتائج المؤشر بالضرفية الاقتصادية للبلاد التونسية وعلى الصعيد العالمي.
- محدودية المؤشر في عكس المجهود التحسيسي والنوعي المبذول من قبل الديوان: إذ يقتصر هذا المؤشر على إحصاء المشاريع الممّولة دون احتساب الأنشطة التحضيرية، ومرافقة الباعثات، والدور الاتصالي والإعلامي الموجّه للنساء التونسيات بالخارج، وهي كلها عناصر تدرج ضمن أهداف الديوان في تدعيم مساهمة المرأة المهاجرة في التنمية.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 1-2-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
2. تعريف المؤشر: يحصى هذا المؤشر درجة رضا رواد المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج على الخدمات والبرامج المقدمة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: تم توزيع استبيانات على رواد المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لتحديد نسب الرضا على الخدمات.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ديوان التونسيين بالخارج
4. تاريخ توفر المؤشر: كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 87%. سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ديوان التونسيين بالخارج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات 2024	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026				
87	85	83	%81	%82.9	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم تسجيل نسبة رضا بلغت 82.9% خلال سنة 2024، وهي نسبة تُعدّ مرتفعة نسبياً وتعكس رضا المنتفعين عن طبيعة وجودة الخدمات المقدّمة من قبل المراكز الاجتماعية والثقافية. أما التقديرات لسنة 2025 فقد تم ضبطها في حدود 81% وتُبرز التقديرات منحى تصاعدياً خلال السنوات القادمة، حيث يُرتقب أن تصل نسبة الرضا إلى 83% سنة 2026، ثم 85% سنة 2027، لتبلغ 87% في أفق سنة 2028، وذلك تبعاً لتحسين جودة الخدمات، تنويع

البرامج و الأنشطة المقامة بالمراكز ، تطوير آليات التواصل للترويج لمختلف أنشطة المراكز و التقييم المستمر لاداء المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج

### 3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- يقتصر المؤشر على فئة المنتفعين من خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية، مما يُضعف من قدرة المؤشر على قياس مدى الإقبال الفعلي على خدمات و أنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج .
- لا يسمح المؤشر بتقييم شامل للعلاقة مع التونسيين بالخارج، باعتباره لا يغطي بقية مجالات تدخل الديوان، على غرار الإحاطة الاجتماعية والقانونية للتونسيين بالخارج ، دعم الكفاءات التونسية بالخارج، مرافقة المبادرات الجمعياتية، وتطوير منظومات التواصل الرقمي.
- ورغم أهمية المؤشر كأداة لتقييم جودة خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية، فإنه يظل محدودًا في قدرته على قياس مدى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ"تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج"، نظرا لعدم شموليته لمختلف تدخلات الديوان وأبعاد العلاقة متعددة المستويات مع الجالية التونسية بالخارج.

**بطاقات مؤشرات الأداء  
لبرنامج القيادة و المساندة**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 1-1-9

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :التحكم في كتلة الأجور
2. تعريف المؤشر:يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر جدوى
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: -

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفّر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 99.50% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
%99.50	%99.24	%99	%98.85	%91.68	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)

315.666	294.244	274.329	259.000	260.387	أ.د.	كتلة الأجر المنجزة
317.252	296.497	277.100	262.000	284.000	أ.د.	كتلة الأجر المرسمة بقانون المالية الأصلي

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر:

سيتمّ التخفيض في نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجر من خلال استغلال التطبيقات الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وضبط مختلف العناصر المكونة لكتلة الأجر .

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

-

## بطاقة مؤشر الأداء: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2-1-9

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :فاعلية برنامج القيادة
2. تعريفالمؤشر:يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر:مؤشر جدوى
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر:نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:منظومة أدب.
4. تاريخ توفر المؤشر :سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) :2.01% سنة 2028
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			2025	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2028	2027	2026		2024		
%2.01	%1.99	%1.99	%2.13	1.93%	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
93.855	87.715	81.168	74.019	58.828	ا.د	ميزانية برنامج القيادة والمساندة
4659.000	4400.000	4080.000	3468.000	3039.343	ا.د	ميزانية المهمة

## 2. تحليل النتائج والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل بصفة متواصلة على التقليل من حجم النفقات ذات الصبغة المشتركة ( التهيئات المختلفة –  
التجهيزات المختلفة ...) عبر توزيعها على البرامج المعنية والتقليل من حجم الاعتمادات المخصصة لبرنامج  
القيادة والمساندة بم يمكن من معرفة الكلفة الحقيقية لمختلف السياسات العمومية رغم الصعوبات والاشكاليات  
المرتبطة بها والمتعلقة بالفوترة وتعدد وثائق التعهد والصراف.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## 2- بطاقات الفاعلين العموميين

**بطاقات الفاعلين العموميين  
برنامج الضمان الاجتماعي**

# بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من إجراء وعملة غير إجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومتقنين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية. وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسبير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة.

### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

تتبنى الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين التغطية الاجتماعية
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- يسعى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إلى تنفيذ سياسة الدولة في مجال الضمان الإجتماعي بالنسبة للفئات المتعهد بها خاصة في القطاع الخاص كما يعمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في المجال وتنفيذ الأهداف المعلنة وذلك من خلال جملة من التعهدات والإجراءات لعل أهمها:
- ✓ مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين،
  - ✓ العمل على إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.
  - ✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،
  - ✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.
  - ✓ إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة
  - ✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،
  - ✓ دعم الرقابة.
  - ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل.
  - ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها.
  - ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج.
  - ✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة .

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					ميزانية التصرف:
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
338.500	329.300	316.300	249.200	118.174	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>338.500</u></b>	<b><u>329.300</u></b>	<b><u>316.300</u></b>	<b><u>249.200</u></b>	<b><u>118.174</u></b>	<b><u>المجموع</u></b>

## بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:

✓ أنظمة التقاعد

✓ رأس المال عند الوفاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

#### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيغة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيغة الاجتماعية.

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

#### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- يلعب الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية دورا رياديا في تنفيذ سياسة الدولة في مجال التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع العام وبتالي في تنفيذ السياسات المعتمدة من خلال جملة من الإجراءات أهمها:
- ✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)

- ✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.
- ✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جريات التقاعد،
- ✓ تحسين بعض المنافع من خلال تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجريات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جارية،....)
- ✓ مراجعة النظام بعض أنظمة التقاعد لجعلها تتماشى والبعد الحقوقي للتغطية الاجتماعية مع مراعات الضغوطات المالية التي يشهدها الصندوق.
- ✓ تطوير الخدمات وتقريبها من خلال تعميم الرقمنة وتركيز المنظومات الإعلامية وتطوير أساليب العمل.

### -III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير -منحة الدولة بعنوان التدخلات
1400.000	1350.000	1300.000	1171.105	1130.110	
					<b>ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>1400.000</u></b>	<b><u>1350.000</u></b>	<b><u>1300.000</u></b>	<b><u>1171.105</u></b>	<b><u>1130.110</u></b>	<b><u>المجموع</u></b>

## بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

#### 2. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

#### 4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

#### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

#### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

لأن الصحة من أولويات الإستراتيجية الوطنية في المجالين الاجتماعي والتنموي، ونظرا للدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين على المرض كفاعل أساسي في تحسين الخدمات الصحية وخاصة في جعلها تشمل كل الفئات الإجتماعية المساهمة سعى الصندوق لمزيد تصويب تدخلاته وذلك من خلال:

- ✓ إحداث نظام للتبادل الإلكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)
- ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...
- ✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدافع.
- ✓ تدعيم الوقاية والتقصي المبكر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الاستشفائية وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبية والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية.
- ✓ التحكم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عملية منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولوية المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire.

### -III الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					<b>منها:</b> - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير -منحة الدولة بعنوان التدخلات
600	600	600	500	187	
					<b>ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b>600</b>	<b>600</b>	<b>600</b>	<b>500</b>	<b>187</b>	<b>المجموع</b>

**بطاقة الفاعل العمومي**  
**برنامج النهوض الاجتماعي**

# بطاقة عدد 1 : المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

يكلف المركز بتنفيذ برامج التربية المختصة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على الاندماج في المسار المدرسي العادي وإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين وذلك في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة.

### 2. مرجع الأحداث:

- الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ إنجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربيصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

إنجاز البحوث والدراسات في مجال الإعاقة

### الهدف الاستراتيجي 1:

تعزيز المعرفة العلمية حول الإعاقة لدعم السياسات العامة والتدخلات

توفير بيانات موثقة وحديثة لتوجيه السياسة العامة وبرامج التدخل

### التدخلات:

- تشجيع التعاون بين الباحثين والمهنيين والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل المشاركة في بناء المعرفة

- إنجاز دراسة متعددة الأبعاد للإعاقة في السياق المحلي أو الوطني.

- تنظيم ندوات وملتقيات علمية لعرض نتائج البحوث والدراسات في مجال الإعاقة.

### 2. أحداث وحدة بحث

### الهدف الاستراتيجي 2:

إرساء وحدة بحث متخصصة في الإعاقة تقوم على تنظيم عمل فعال وشراكات متعددة لتطوير البحث العلمي

وتعزيز القدرات

- التدخلات:

تحديد نظام عمل لوحدة البحث.

- تركيز فريق بحثي متعدد الاختصاصات متخصص في القضايا المتعلقة بالإعاقة (شراكات مع مؤسسات أخرى).

- تكوين مجموعات أو فرق بحثية موضوعية.

- إقامة شراكات أكاديمية ومؤسسية لتعزيز القدرات البحثية.

### 3. تركيز المنصة الرقمية للتوثيق في مجال الإعاقة

الهدف الاستراتيجي 3:

تطوير منظومة توثيق معرفي حول الإعاقة تضمن جمع المعلومات وتحسينها ونشرها

- الخدمات:

- جمع وتنظيم ونشر الموارد التوثيقية (المقالات والتقارير والإحصاءات) حول الإعاقة.

- توفير البيانات وتحسينها

- إنشاء منصة رقمية يمكن للباحثين والمهنيين والعموم الوصول إليه.

- المتابعة المستمرة للمستجدات العلمية والقانونية والاجتماعية في مجال الإعاقة.

- إنتاج منشورات لإذكاء الوعي العام بقضايا الإعاقة.

### 4. تنظيم دورات تكوين وتدريب المتدخلين في مجال الإعاقة

الهدف الاستراتيجي 4:

تعزيز القدرات الفنية المكونين والمهنيين في مجال الإعاقة ومهاراتهم القيمة من خلال تطوير برامج

تدريبية متخصصة وتقييم أثرها لتحسين جودة التدخل.

التدخلات

- وضع استراتيجية لتكوين المكونين في مجال الإعاقة.

- تطوير وحدات تدريبية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المهنيين العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تنظيم برامج تدريبية للتوعية بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.

- تقييم أثر التدريب على الممارسات المهنية وجودة التدخل.

## **-III- الميزانية على المدى المتوسط:**

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					منها:
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	- منحة بعنوان التأجير
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	- منحة بعنوان التسيير
300	300	200	200	250	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: وإعادة هيكلة المؤسسة).</b>
<b><u>2.300</u></b>	<b><u>2.300</u></b>	<b><u>2.200</u></b>	<b><u>2.200</u></b>	<b><u>2.250</u></b>	<b><u>المجموع</u></b>

## بطاقة عدد 2 : الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي القيام بعدد الأنشطة المتنوعة التي تهدف إلى رعاية الفئات التي تفتقر إلى السند المادي والعائلي وتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وذلك انسجاماً مع الخطط والبرامج الوطنية في مجال التضامن والتنمية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

#### 2. مرجع الأحداث :

تأسس الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي منذ حوالي 60 سنة (1964 سنة الاحداث) وبدأ نشاطه بتاريخ 1 جانفي 1965.

#### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ العمل على تنمية روح التطوع لفائدة ضعاف الحال وافساح مجال البذل لذوي البر والاحسان
- ❖ المساهمة في إرساء وتحقيق سياسة شاملة ومتكاملة في مجال التضامن الاجتماعي

#### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في مجال التضامن الاجتماعي
- ❖ إرساء وتسيير المؤسسات ذات الطابع الوطني التي تخدم أهدافه
- ❖ توظيف موارد الاتحاد لحماية الفئات المعوزة والنهوض بها
- ❖ المساهمة في بعث موارد الرزق أو تحسينها لفائدة ضعاف الحال
- ❖ المساهمة في عمليات الإغاثة عند حدوث الكوارث
- ❖ العمل على ربط علاقات مع هيئات اجنبية لما نفس الأهداف للمساهمة معها في برامج ترمي إلى تدعيم التضامن بين الشعوب.

#### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- ❖ برنامج المساعدات الاجتماعية والتدخلات الطارئة (المساعدات الظرفية والطارئة، الأعياد الدينية والمواسم الوطنية، العوجة المدرسية والجامعية، البنك الخيري للأدوية، المنح القارة للفئات محدودة الدخل، الموائد القارة)
- ❖ برنامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية (النهوض بالأطفال محدودي الدخل ما قبل الدراسة وفي مرحلة الدراسة والمصائف والمطاعم والمبيتات، الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند وا ذوي الإعاقة صلب العائلة)
- ❖ برنامج التنمية وخلق مواطن الرزق (برنامج التنمية الجهوية والمحلية، وبرنامج خلق موارد رزق ودعم التشغيل)
- ❖ تنسيق ومتابعة وتقييم نشاط مختلف الجمعيات والهياكل المنخرطة به وإنجاز عمليات الرقابة المالية والفنية عليها.

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					ميزانية التصرف:
					منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير - منحة الدولة بعنوان التدخلات
69.400	65.800	60.100	53.188	22.500	
					ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>69.400</u></b>	<b><u>65.800</u></b>	<b><u>60.100</u></b>	<b><u>53.188</u></b>	<b><u>22.500</u></b>	<b><u>المجموع</u></b>

**بطاقة الفاعل العمومي**  
**برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج**

# بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

### 2- مرجع الأحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

### 3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا

وجد): مشروع عقد أهداف الديوان 2023-2025

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- ❖ وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزز روابط الصلة بالوطن الأم.

❖ تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.

❖ الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.

❖ مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي:

❖ تعزيز تواجد الديوان بالخارج:

يواصل الديوان الحفاظ على تواجه بالمصالح الاجتماعية بالاقنصليات و السفارات و بالمراكز الاجتماعية والثقافية الحالية، مع العمل على:

✓ تعزيز دورها وتأطيرها البشري.

✓ تطوير خدماتها وبرامجها الموجهة للجالية.

تحسين التنسيق مع باقي المصالح الاجتماعية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية

### ❖ الرفع من جودة الخدمات:

- تقييم البرامج والأنشطة، حيث انطلق الديوان سنة 2024 في القيام باستبيانات لتحديد رضا الجالية على مختلف خدمات الديوان بغاية:

\* العمل على الارتقاء بالأنشطة التي يؤمنها الديوان وتجديدها

\* تمكين أفراد الجالية من المشاركة في صياغة البرامج والأنشطة.

\* تكثيف البرامج الموجهة للطفل قصد تعزيز انتماءه لوطنه الأم والتعريف بتاريخه وحضارته .

- الانفتاح على المحيط الخارجي (كفاءات، مجتمع مدني، مؤسسات جامعية...) واستغلال نتائج البحوث والدراسات المنجزة في مجال حقوق الطفل وواقع الطفل المهاجر.

- رقمنة الإدارة والرفع من جودة الخدمات والتقليص من الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- تمكين الملحق الاجتماعي من وسائل عمل ملائمة حتى يتسنى له القيام بمجهود أفضل في الإعلام والإرشاد الاقتصادي لدى الجالية.

### ❖ إعادة هيكلة الديوان وتوفير اطار قانوني للاطار الاجتماعي بالخارج

#### ❖ تكثيف العمل الإعلامي والتحسيبي :

- تعزيز العمل التحسيبي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس.

#### ❖ تعزيز فرص الشراكة مع مكونات المجتمع المدني:

- مزيد الاتصال بجمعيات الكفاءات لما في ذلك من فائدة للاقتصاد التونسي في مجال نقل التكنولوجيا.

- مزيد التعريف بفرص الشراكة لحث المهاجر التونسي على التعامل مع رجال الأعمال المحليين وبعث مشاريع مشتركة بتونس.

- التنسيق مع مختلف الهياكل الرسمية للإستجابة لتطلعات الجالية في ما يخص التحكم في كلفة التحويلات وتيسير إجراءات الإستثمار .

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2028):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2025	إنجازات 2024	البيان
2028	2027	2026			
					<b>ميزانية التصرف:</b>
					منها:
25.500	24.000	22.350	22.000	27.609	- منحة بعنوان التأجير
3.500	3.000	2.100	3.850	3.500	- منحة بعنوان التسيير
1.200	1.200	1.000	800	1.200	-منحة الدولة بعنوان التدخلات
					<b>ميزانية الاستثمار أو/</b>
-	-	235	345	361	<b>التجهيز:</b> وإعادة هيكلة المؤسسة).
<b><u>30.200</u></b>	<b><u>28.200</u></b>	<b><u>25.685</u></b>	<b><u>26.995</u></b>	<b><u>32.670</u></b>	<b><u>المجموع</u></b>

**بطاقة النوع الاجتماعي للمهنة :  
التعهدات**

## بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

### 1- السياق العام

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والامية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف مظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها امرأة من ارتفاع معدل الفقر (عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) ، حيث تعول هذه العائلات نفسها بشكل عام بفضل المساعدات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليمًا أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمدات الأكثر فقرًا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

وتمثل جملة هذه الظواهر أحد أسباب لجوء عدد هام من العاملات النساء إلى العمل بالقطاع غير المهيكل حيث يعانين من ظروف عمل غير لائقة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية خاصة في القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوة العمل النسائية، ويستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5% أجيرات في إطار العمل غير المهيكل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى. وتعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعينات بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملات موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات أيضا من ظروف متدنية على مستوى التنقل ما يجعلهن ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم واللاقانوني . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل ( تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن . حيث تتوفر 19.7% فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07% فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعدد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون. كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..)

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمرأة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث، وسائل النقل والتنقل.

اما المرأة المهاجرة فهي كذلك تعاني من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، تنامي ظاهرة الهجرة الغير النظامية..) وهو ما يجعلها عرضة لعدد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية. إذ تعترض المرأة بالخارج عدة صعوبات لاسيما على مستوى الإقامة، دراسة الابناء، التشغيل (القبول بالأشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي) إضافة إلى تنامي عدة ظواهر على غرار العنف الاسري، التبني، الزواج المختلط ببلدان الإقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة والاطفال وامكانية تأثر أبناء الجالية بأفكار وثقافات وأساليب حياة مجتمعات بلد الإقامة وانقطاع الصلة بالوطن الأم. كما يمثل ضعف التغطية الحالية للخدمات الاجتماعية الموجهة لأفراد الجالية عموما وللعنصر النسائي بالتحديد عاملا من عوامل التأثير على وضعية المرأة المهاجرة بدول الإقامة.

وإجمالا يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي. كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية، عدم وجود سند، الإضطرابات السلوكية...)

وتتسم التدخلات الاجتماعية عموما لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلية ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط ضد النساء وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على انتاج مؤشرات كمية ونوعية كافية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية وضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والفتيات عموما في المجال الاجتماعي في :

- استقطاب القطاعات الهشة لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال سيما في القطاع الفلاحي وعدم توفر مقومات العمل اللائق لفائدتهن.
- عدم توفر مسار خصوصي لرصد حالات العنف المسلط على الأجيال داخل أماكن العمل.
- الهشاشة الاقتصادية ونقص التغطية الاجتماعية للعمليات الفلاحيات.
- محدودية برامج دعم القدرات للمتدخلين الاجتماعيين في مجال التعهد النفسي و الاجتماعي بالنساء من القنات الهشة ضحايا العنف.

- محدودية التمكين الاقتصادي للنساء من الفئات الهشة سيما بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة .
- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار.
- تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة المهاجرة والاطفال وخطر انقطاع الصلة بالوطن الأم

و للتقليص من هذه الفوارق ، إنخرطت مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي و تنزيلها على مستوها في برامجها وميزانياتها.

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

1.1 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية

الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

الأسباب الجذرية	الأسباب الرئيسية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
الاقتصار في القضايا الشغلية المرفوعة من طرف العاملات على اثاره الحقوق الشغلية فقط (أجور، عطل، منح) وعدم الخوض في مسألة العنف ضد العاملات في عالم العمل من طرف القضاء بل واعتباره شأن مدني وليس شغلي بسبب عدم ملاءمة القانون 58 مع مقتضيات مجلة الشغل	غياب إطار تشريعي وترتيبي يمكن متفقد الشغل من رصد ومتابعة حالات العنف المسلطة على العامل في أماكن العمل (المرأة الأجيرة)		
عدم القيام بجرد النصوص القانونية والقرارات الداخلية التي تتطلب التحيين			
عدم الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة داخل أماكن العمل على مستوى صياغة الفصل 14-9 من مجلة الشغل(صياغة مطلقة)			
تشنت المعطيات بين مختلف الهياكل المتداخلة في الموضوع وعدم السعي الى توحيد الجهود نحو انجاز منظومة معلوماتية مشتركة بين كافة المتدخلين	غياب معطيات إحصائية حول حالات العنف ومظاهره (عنف جسدي، عنف معنوي، تحرش جنسي).	محدودية تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه	تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه
نقص تكوين متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل حول العنف المسلط ضد المرأة في مكان العمل وكيفية التعامل مع الشكايات الواردة في الغرض	محدودية تكوين متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل في كيفية التعامل مع حالات العنف المادي في أماكن العمل		
عدم تحيين دليل العمل بالنسبة لمجال الشغل والعلاقات المهنية وإدراج واجب الأشعار بهذا الدليل			
عدم وجود دليل إجراءات موحد للإطارات الرقابية (سلك تفقد الشغل + سلك تفقد طب الشغل)	عدم وجود أليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة في مكان العمل		

الأسباب الجذرية	الأسباب الرئيسية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
عدم مراجعة النصوص القانونية غياب المناشير التفسيرية	عدم ملائمة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للنهوض الاجتماعي	محدودية تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف
عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين المتكويين في مجال العنف ضد المرأة	نقص الموارد البشرية المؤهلة للتعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف		
عدم توفر حقائق تكوينية خصوصية في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف			
عدم توفر آليات تفرض توفير فضاءات خاصة بالإنصات عدم ادراج حاجيات المرأة المعنفة ضمن البرامج الوظيفية لتهيئة البناءات الإدارية الخاصة بهيكل النهوض الاجتماعي	عدم توفر فضاءات مخصصة للإنصات للنساء ضحايا العنف	محدودية تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف
غياب أدلة إجراءات واضحة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	النقص في التحسيس بالآليات الإرشاد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة		
غياب خطة اتصالية خصوصية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي (تستهدف هيكل الوزارة والنساء ضحايا العنف)			
غياب أدلة منهجية	غياب مسار خصوصي لمناهضة العنف ضد المرأة خصوصا من الفئات الهشة لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين		
نقص التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال العنف ضد المرأة			
عدم وضوح مسمولات الأطراف المعنية	عدم تطبيق مقتضيات الاتفاقية المشتركة بين قطاعات المرأة والأسرة والطفولة والعدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف (الممضاة بتاريخ 15 جانفي 2018)		
نقص المتابعة والتقارير (reporting)			
عدم تفعيل عمل لجنة المتابعة المنصوص عليها بالاتفاقية			
غياب المعطيات الإحصائية موزعة وفقا للنوع الاجتماعي	عدم توفر آليات رصد النساء ضحايا العنف من الفئات الهشة في المجال الاجتماعي		
غياب أدلة ومذكرات توجيهية حول كيفية رصد حالات العنف			

## 1.2 خطة عمل الأثر 1

### 1-1-2 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية						
المؤشرات العملية						
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي :
الهدف الاستراتيجي 1 : ضمان مقومات العمل اللائق						
		بصدد الانجاز			نسبة النصوص المنظمة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية المحيطة	تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها
		بصدد الانجاز			نسبة مشاركة متفقي الشغل وطبالشغل في الدورات التكوينية حول الوقاية والتعهد بحالات العنف ضد المرأة في العمل	تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف بأماكن العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة
		بصدد الانجاز			نسبة التقدم في إنجاز آليات الأشعار الخاصة بالنساء ضحايا العنف في أماكن العمل (آليات الأشعار المنجزة / المبرمج)	إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة بسلك تفقد الشغل

البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي						
المؤشرات العملية						
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي :
الهدف الاستراتيجي 1 : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة						
				مشاركة 26متدخل اجتماعي في دورة تكوين مكوّنين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة بالشرارة مع جمعية TAMS	نسبة المكوّنين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف

		15	<p>وحدة التكوين للمدربين حول سماع للأطفال ضحايا العنف الجنسي بالشراكة مع اليونيسف جاهزة</p> <p>إعداد كراس الشروط المرجعية</p>	<p>■ مشاركة 16 اخصائي اجتماعي في ورشة عمل في إطار مشروع الحماية في الإطار البيئي والاجتماعي بتمويل من البنك الدولي</p> <p>■ الانتهاء من اعداد الشروط المرجعية وتحديد الوحدات التكوين الخاصة بتكوين مكونين في مجال سماع الأطفال ضحايا العنف الجنسي</p> <p>■ اعداد وحدة تكوين «حول سماع الأطفال ضحايا العنف الجنسي»</p>	
				<p>نسبة النساء ضحايا العنف المتعهد بهن من قبل هياكل النهوض الاجتماعي من مجموع النساء من الفئات الهشة</p> <p>التعهد ب 2530 امرأة ضحية عنف من مجموع 3627 ضحية</p>	<p>تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف</p>
	27	23	18	<p>إعداد دراسات تهيئة و تجهيزات لـ 27 فضاء للسمع</p> <p>عدد فضاءات الإنصات المهيئة الفئات الهشة</p>	
	27	23	18	<p>إعداد دراسات تهيئة و تجهيزات لـ 27 فضاء للاستقبال</p> <p>عدد فضاءات الإستقبال المهيئة لفائدة الفئات الهشة</p>	

## 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

مصادر أخرى للتموليل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه													
						بصد الانجاز				نسبة التقدم في مراجعة النصوص	<ul style="list-style-type: none"> <li>تركيز فريق عمل</li> <li>تقديم النصوص لمنشورات متفدي الشغل والأطباء متفدي الشغل بما يتمشى ومقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017</li> <li>مقترحات التنقيحات</li> <li>العرض للمصادقة</li> </ul>	تشريع	
						بصد الانجاز				نسبة التقدم في مراجعة مجلة الشغل	<ul style="list-style-type: none"> <li>اقتراح تنقيح بعض أحكام مجلة الشغل في علاقة بالنوع الاجتماعي</li> </ul>	تشريع	
مجموع ميزانية الهدف العمليتي 1													



## 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

### البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي

الهدف العملي للمراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف													
										نسبة التقدم في الإنجاز	تكوين فريق عمل (الهيئة العامة وإدارة الشؤون القانونية/ نقاط الاتصال في ملف العنف المعنيين من قبل مؤسساتهم) • التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي • إعداد المنشور المقترح • إصدار المنشور التفسيري	التنسيق مع الأطراف المتدخلة لإعداد مشروع منشور تفسيري تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	تشريع
										عدد الدورات التكوينية		تكوين العاملين حول آليات رصد واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة	تعزيز قدرات
										عدد الأعوان المكونين			تعزيز قدرات
										نسبة التقدم في الإنجاز	تركيز فريق عمل يضم الأكاديميين وممثلين عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي	ادراج محور مناهضة العنف ضد المرأة صلب برامج التكوين الاساسي والتكوين	تعزيز قدرات

										<ul style="list-style-type: none"> <li>• بلورة محتوى التكوين المقترحة</li> <li>• التنسيق مع سلطتي الإشراف (الشؤون الاجتماعية + التعليم العالي)</li> <li>• المصادقة من طرف المجلس العلمي</li> <li>• إدراج المحور التكويني ضمن محاور التكوين للسنة الدراسية /مرحلة التكوين</li> </ul>	المستمر (INTES/ISES) بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة
										<b>مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1</b>	

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 : تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف

									<ul style="list-style-type: none"> <li>• تكوين فريق عمل</li> <li>• التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي</li> <li>• تحديد محتوى الدليل وعناصره</li> <li>• ضبط رزنامة التنفيذ</li> <li>• اصدار الدليل التعريف</li> <li>• بالدليل لدى الاخصائيين الاجتماعيين</li> </ul>	<p>إعداد دليل الإجراءات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة في القطاع الاجتماعي</p>	تنظيم وأساليب
									<ul style="list-style-type: none"> <li>• التنسيق مع خبير في قانون مناهضة العنف</li> <li>• اعداد استمارة موجهة للنقاط الاتصال حول اليات الانصات</li> <li>• مدى تمثيله عدد الإجابات على الإستمارة الخاصة بتحسين آلية الإنصات والإحاطة للعدد الجملي لنقاط الاتصال</li> <li>• برمجة ورشات تفكير atelier de (reflexion)</li> <li>• اعداد الدراسة من قبل الخبير بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي /CRES</li> </ul>	<p>إعداد دراسة خصوصية لتحسين آليات الإنصات والإحاطة</p>	دراسات وإحصاء

									الإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والتحليل الاستراتيجي) • ضبط آليات استغلال مخرجات الدراسة (النشر، إعداد مذكرة توجيهية ، تنفيذ التوصيات...)			
					27	23	18	27	عدد الفضاءات المهيئة لإستقبال ضحايا العنف	• ضبط قائمة الهياكل المعنية • تشخيص حالة الفضاءات • تحديد الهياكل النموذجية للبدء بتركيز فضاءات استقبال • تحديد معايير التهيئة بالاستئناس بالتجارب المماثلة • البدء بأشغال التهيئة بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة	تهيئة فضاءات خاصة باستقبال المرأة ضحية العنف (الهياكل الجهوية ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي)	معدات وتهيئات
								بصدد الاعداد للتقييم وادراج التنقيحات على النظام المستغل حاليا	نسبة التقدم في الجاز الدليل	• تركيز فريق عمل • تحديد معايير التمييز الايجابي ومدى تلاؤمها مع مقتضيات النصوص المنظمة لبرنامج الضمان الاجتماعي • تحديد الفئة المستهدفة	مراجعة نظام التتقيط لادراج معايير تمييز ايجابي لمزيد التعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	تشريع

										وشروط الانتفاع (الحالة الاجتماعية والمدنية). • اعداد مقترح التنقيح المصادقة على مشروع التنقيح		
					103.741 د				7  8	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الجمعيات</li> <li>• عقد اجتماعات</li> <li>• تحديد أوجه التعاون</li> <li>• ابرام اتفاقيات شراكة</li> </ul> بلورة الآليات الكفيلة بتنفيذ الاتفاقيات في إطار التمويل العمومي للجمعيات (مثال : الاستهداف وفق حصص)	الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي لمزيد التمكين الاقتصادي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف	تنسيق
											مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2	

											مجموع ميزانية الأهداف العملياتي للبرنامج 3	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

---

											<p>مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة (الأثر 1)</p>
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1

الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي  
1.1 الأهداف العملية المراعية للذوع الاجتماعي

البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 1: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية

الأهداف العملية المراعية للذوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة	محدودية تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة	نقص المعرفة بالحياة السياسية ومسار الانتخابات ومختلف الفرص المتاحة إثر المشاركة في المجالس والهيئات المنتخبة رفض و عزوف النساء عن المشاركة في المجالس المنتخبة	نقص الكفاءة عند النساء لاسيما الأميات
			نقص التحسيس على طرق عمل والإضافات الممكنة للمجالس المنتخبة
			محدودية البنية التحتية (الربط بالوسائل التكنولوجية الحديثة / اشكالية النفاذ إلى المعلومة بالنسبة إلى متساكني المناطق الريفية)
			نقص المبادرة
			البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المحفزة للنساء (العمل بقطاعات هشّة/ نقص الموارد المالية / اللجوء إلى العمل لتلبية الحاجيات اليومية عوض المشاركة في الحياة العامة)

2.1 خطة عمل الأثر 2

2.1-1 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للذوع الاجتماعي

البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

المؤشرات العملية						الهدف العملي المراعي للذوع الاجتماعي
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	
الهدف الاستراتيجي 3 المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية						تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة
				في طور الانجاز	نسبة مشاركة النساء الأميات في المجالس المنتخبة (محليا/ جهويا/ ..)	
				في طور الانجاز	نسبة النساء الأميات اللاتي تم تحسيسهن بأهمية المشاركة في المجالس المنتخبة	
				21.5%	نسبة استقطاب النساء الأميات	

## 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

### البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

مصادر أخرى للتتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة					الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي	الصف

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة												
								في طور الانجاز	نسبة النساء الأميات المتكونات		التكوين الاستهادي لفائدة النساء الأميات بالمراكز التابعة للمركز الوطني لتعليم الكبار بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة	تعزيز قدرات
								تم الاقتصار مبدئيا بمركز واحد بصدد اجراء الإجراءات القانونية لاقتنائها	عدد الوحدات المنتقلة		تهيئة وحدات منتقلة لتعليم الكبار لفائدة النساء بالمناطق الداخلية	معدات وتهيئات
								40%	نسبة المناهج التعليمية التي تمت مراجعتها		مراجعة وصياغة المناهج التعليمية لفائدة النساء والرجال الأميين من خلال إدراج محور يتعلق بالحقوق المدنية والعمل الجمعياتي	تنظيم وأساليب
									عدد الومضات التحسيسية		برمجة حملات تحسيسية لفائدة النساء الأميات للتعريف بالحقوق المدنية	تواصل

										المساهمة في الأنشطة العامة
										مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1

										مجموع ميزانية الأهداف العملياتي لبرامج المهمة (الأثر 2)
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

### 3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 2

## الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي و المالي للنساء و الحق في العمل اللائق و الأجر العادل

### 1.1 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية			
الهدف الاستراتيجي عدد 1 : ضمان مقومات العمل اللائق			
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي	ضعف التغطية الرقابية لتثبيت من ظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل)	العامل الجغرافي المتمثل في تواجد هذه الوحدات في أماكن وعرة وبعيدة ومشتتة أغلبها بالمناطق الداخلية والريفية	طبيعة التوزيع الجغرافي بالبلاد
		ضعف الموارد البشرية واللوجستية للرقابة على القطاعين المهيكّل وغير المهيكّل	توقف الإندابات منذ مدة واحالة عدد هام من الاعوان على شرف المهنة دون سد الشغورات المترتبة عن ذلك
		خصوصية نظام العمل في القطاع الفلاحي (موسمي، مبسرة، توقيت العمل (الصباح الباكر مثلا)	
		غياب المعطيات الإحصائية للوحدات والعاملين فيها	تشتت المعطيات الإحصائية بين جميع المتدخلين

البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي			
الهدف الاستراتيجي عدد 2 : تحسين التغطية الاجتماعية			
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل محدودية تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل للتغطية الاجتماعية	عدم معرفة العاملات في القطاع غير المهيكّل بمزايا أنظمة التغطية الاجتماعية	غياب أنظمة تغطية اجتماعية خصوصية لبعض المهن	محدودية وقدم أدوات التواصل لدى المصالح الإدارية
		عدم تواتر وظرفية الحملات التحسيسية	

استيعاب برنامج الأمان الاجتماعي لعدد هام من العاملين في القطاع غير المهيكل	لجوء العاملات في القطاع غير المهيكل إلى أنظمة أخرى (برنامج الأمان الاجتماعي) عوضاً عن الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي (الانتفاع بجراية وعلاج مجاني دون دفع مساهمات)		
غياب نصوص قانونية ملزمة للتصريح بالوضعية تجاه الصناديق بالنسبة لبعض المهن و نقص الجانب الزجري المتعلق بالتصريح			
غياب برامج تحسبسية	غياب البيانات موجهة لاستقطاب واستهداف الفئات الهشة للانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي		
غياب معطيات إحصائية دقيقة حول الفئة المستهدفة			
ضعف آليات التنسيق بين الهياكل المتدخلة (أجهزة التقفد/ النهوض الاجتماعي/ الصناديق...)			

### البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن	محدودية تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن	عزوف النساء من الفئات الهشة ونقص المبادرة لديهن	عدم ملائمة الشهادات والتخصص/ بعد مؤسسات التكوين
			نقص الثقة في النفس والخوف من فشل المشاريع
			الأمية ومحدودية المستوى التعليمي
			ضعف الموارد المالية للنساء من الفئات الهشة وعدم التحكم في المداخل والثروة (ملكية الأراضي)
			صعوبة النفاذ إلى المرافق العامة
			تعقد وثقل الإجراءات الإدارية
			ارتفاع كلفة الخدمات العامة ومحدودية البنية التحتية
			ضمانات مالية مرتفعة من قبل البنوك المختصة
			عدم الدراية بمصادر التمويل و البرامج التي توفرها الوزارة
			نقص الإعلام والتواصل حول برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإحاطة بالفئات الهشة
			ضعف آليات التنسيق مع الجمعيات المختصة في المجال ومع الوزارات

## البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية

الأسباب الجذرية	الأسباب الرئيسية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
صعوبات الحصول على التمويل	صعوبة نفاذ النساء المقيمت بالخارج إلى المبادرة الخاصة	محدودية تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمت بالخارج	تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمت بالخارج
التكلفة المشطة للتحويلات المالية للتونسيين والتونسيات المقيمين بالخارج مقارنة بدول الأخرى			
نقص المعرفة بالتحفيزات والتشجيعات الممنوحة من الدولة التونسية			
ثقل الإجراءات الإدارية المنظمة للأنشطة الاقتصادية			
صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لإصدار معطيات إحصائية خصوصية للنساء المقيمت بالخارج صاحبات المبادرة			
غياب الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي في عدد من الدول خاصة دول الخليج			
تعدد الهياكل المتنخلة سواء على المستوى الوطني أو بالخارج	محدودية وعدم كفاية آليات الحماية الاجتماعية		

## 2.1 خطة عمل الأثر3

### 2.1-1 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية						
المؤشرات العملية						
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 1 : ضمان مقومات العمل اللائق						
		بصدد الانجاز		252	نسبة تطور زيارات التفقد للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء	تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي

البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي						
المؤشرات العملية						
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية						
		بصدد الانجاز			نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	تدعيم التحسيس والنفاذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل
		بصدد الانجاز			عدد دور الخدمات على المستوى الوطني	توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية

البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

المؤشرات العملية						الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	
الهدف الاستراتيجي 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية						
		بصدد الانجاز			عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثّة سنويا لفائدة النساء المعيلات لأسرهن خاصة من ضحايا العنف	تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن
		بصدد الانجاز			عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثّة سنويا لفائدة النساء حاملات لإعاقة المرسمات بمراكز التربية المختصة	
210000	210000	205000	200000	191842	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	

البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

المؤشرات العملية						الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
تقديرات 2028	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	
الهدف الاستراتيجي 1 : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية						
120	115	110	105	94	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمات بالخارج	تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج

## 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

### البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة					الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي	الصف

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي													
						بصدد الانجاز				نسبة التغطية الطبية للشغل لفائدة النساء العاملات في الفلاحة		اعداد خطة عمل لاستهداف القطاع الفلاحي بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وطب الشغل	تنظيم واساليب
						بصدد الانجاز				عدد المخالفات المرفوعة في هذا الصدد وعدد المحاضر الموجهة الى مصالحي الضمان الاجتماعي في الغرض		رصد الاخلالات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والحرمان من الاجر او جزء منه	
						بصدد الانجاز				نسبة التقدم في مراجعة هذه الاتفاقيات/ عدد الاتفاقيات المزمع تنقيحها		اقتراح تنقيح أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالحق في التغطية الاجتماعية والراحة اليومية والاسبوعية والسنوية للعاملات بالقطاع الفلاحي	تشريع
													مجموع ميزانية الهدف العمليتي 1

البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي											
مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة					الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي	
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم التحسيس والنفاذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل												
						بصدد الانجاز				نسبة التقدم في إعداد قاعدة المعطيات حول العاملات بالقطاع الفلاحي	إعداد قاعدة معطيات حول العاملات الفلاحي	تنظيم وأساليب
						بصدد الانجاز				عدد الأعوان المكونين /عدد الدورات التكوينية	برمجة دورات تكوينية استهدافية لفائدة أعوان الصناديق الاجتماعية حول التكنولوجيات الحديثة وآليات التواصل (اعوان الشبائيك/ المتفقدين...)	تعزيز قدرات
مجموع ميزانية الهدف العمليتي 1												

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية

						بصدد الانجاز			عدد الوحدات المتقلة للضمان الاجتماعي	الترفيغ في عدد الوحدات المتقلة للضمان الاجتماعي	معدات وتهيئات
											مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2

### البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغليتهن												
				103.741 د				8	عدد النساء من الفئات الهشة المنتفعات بمشاريع بعث موارد رزق في إطار الشراكة مع الجمعيات			الشراكة مع الجمعيات لتحفيز المبادرة النسائية
					%50	%50	%50	%50	نسبة إدماج النساء ذوات الإعاقة (المرسات بمراكز التربية المختصة)			
												مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1

## ●برنامج النهوض الاجتماعي :

تم تحديد الهدف العملي المتعلق بتدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة (النساء ضحايا العنف والأمهات العازبات، المسرححات من السجون، ذوات الإعاقة، المنتميات للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل) وتحسين تشغيليتهن بهدف ادماجهن اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق استقلاليتهن المالية من خلال بعث المشاريع بالشراكة مع الجمعيات وتمكينهن من التحويلات المالية (منح ومساعدات) وذلك في إطار السعي إلى حمايتهن من تداعيات الفقر والتهميش والاقصاء وجميع اشكال الاستغلال والجريمة.

أما بالنسبة للمؤشر " نسبة إدماج النساء ذوات الإعاقة (المرسومات بمراكز التربية المختصة)" يراعي المؤشر عنصر النوع الاجتماعي حيث تمّ سنة 2024 تسجيل نسبة 50 % من النساء من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج التمكين الاقتصادي وهي نسبة معقولة يجري العمل على المحافظة عليها حيث بلغ العدد الجملي للمتحصليين على شهادة تكوين و المنتفعين ببرنامج بعث مورد رزق لسنة 2024: 06 من بينهم 03 نساء ذوات إعاقة.

ويتم احتساب المؤشر من خلال بيان عدد النساء ذوات الإعاقة المرسمات بمراكز التربية المختصة المتحصلات على شهادة تكوين و المنتفعات ببرنامج التمكين الاقتصادي في علاقة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصليين على شهادة تكوين و المنتفعين ببرنامج التمكين الاقتصادي.

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 : تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمت بالخارج												
	بدون اثر مالي				-	-	تم انجاز الدراسة 100%	--				إعداد دراسة حول أسباب عزوف المهاجرات عن الإستثمار بالتنسيق مع المرصد الوطني للهجرة
					6	6	8	08	عدد الحملات التحسيسية			برمجة لقاءات تحسيسية لفائدة التونسيات بالمهجر
					1	1	01	01	عدد الدورات التكوينية			برمجة دورات تكوينية عن بعد لفائدة الإطار الإجتماعي بالخارج بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة
												<b>مجموع ميزانية الهدف العمليتي 1</b>

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 : المساهمة في تحسين فرص الاستثمار لفائدة التونسيات المقيمت بالخارج

	بدون اثر مالي	2	2	2	2	عدد الإجراءات المقترحة			تحسين وتدعيم التنسيق مع الهياكل المتدخلة في مجال الإستثمار : إقتراح إجراءات لتخفيف كلفة التحويلات المالية
	بدون اثر مالي	1 (البريد التونسي)	-	-		عدد الإتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية			إبرام إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل التحويلات المالية مع التونسيين المقيمين بالخارج
	بدون اثر مالي	إبرام عدد 2 اتفقيات مع هياكل جديدة	إبرام عدد 3 اتفقيات مع هياكل جديدة	إبرام عدد 3 اتفقيات مع هياكل جديدة	0	عدد الإتفاقيات المبرمة مع هياكل مساندة التنمية			إبرام الإتفاقيات مع هياكل مساندة التنمية لتوفير المعطيات الإحصائية
	بدون اثر مالي	1	1	0	عدد 02 اجتماعات تحضيرية بكل من المركز الاجتماعي و الثقافي بنيس و مونتريال لإبرام اتفقيات مع الديوان قصد دعم اسس العمل	عدد الإتفاقيات المبرمة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة			التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة لمزيد الإحاطة بالنساء من الجالية التونسية بالخارج



بطاقة تكريس حقوق الطفل :  
التعهدات

## بطاقة التعهدات تجاه حقوق الطفل

### I. السياق العام

تعتبر المساهمة ضمان الحقوق الأساسية للطفل إحدى الأولويات الاستراتيجية لمهمة الشؤون الاجتماعية والتي تندرج في إطار تجسيم تعهدات الدولة التونسية في هذا المجال والتي تم تكريسها سواء من خلال مصادقتها على جملة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة أو من خلال مقتضيات الدستور التونسي ضمن الفصلين 39 و 47 منه والرامية إلى ضمان توفير الحقوق الاجتماعية للطفل كالحق في الصحة والتربية والتعليم فضلا عن حماية الأطفال من كل أشكال العنف والاستغلال الجسدي والمعنوي والاقتصادي. وتشمل تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية للأطفال من مختلف الفئات الاجتماعية سيما الفقيرة (أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل) أو التي تعاني من وضعيات هشاشة و الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية (الطفولة المهدة والجائحة وفي نزاع مع القانون...) وذلك عبر جملة من البرامج على غرار:

- "برنامج معاضد تشغيل الأطفال" بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي والهادف إلى وضع التصورات والآليات العملية الكفيلة بالحدّ من التحاق الأطفال بسوق العمل والدفع نحو تحقيق حماية فعلية بما يكفل لهم طفولة متوازنة وذلك في إطار تجسيم تعهدات الدولة في مجال مكافحة عمل الأطفال إثر المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل سنة 1992 واتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 138 المتعلقة بالحد الأدنى لسن التشغيل سنة 1995 واتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 182 المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال سنة 2000.
- "برنامج حماية الأطفال في نزاع مع القانون" والرامي إلى مرافقة الأطفال في كافة مراحل الحكم عبر تدخلات الهياكل الاجتماعية (المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة، مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي وأقسام النهوض الاجتماعي) من خلال حضور الأخصائيين الاجتماعيين و الأخصائيين النفسانيين للجلسات القضائية وتقديم تقارير حول الوضعية النفسية والاجتماعية للطفل لإنارة القاضي أو خلال طور الحكم عبر إيداع الطفل بقرار قضائي لفترة ملاحظة أو إثر الحكم من خلال متابعة الأطفال المسرحين من مراكز الإصلاح التربوي.
- "برنامج الإحاطة بالطفولة المهدة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية" ويتمثل البرنامج في احتضان الأطفال الذين يعيشون وضعيات تهديد على معنى الفصل 20 من مجلة حماية الطفل وتوفير الإقامة وتأمين مستلزمات الرعاية الأساسية والإحاطة الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية التي تتطلبها وضعياتهم وضبط برامج إفرادية ملائمة للأطفال بهدف إعادة إدماجهم أسريا وتربويا ومهنيا.
- مشروع "حماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الاجتماعية المتكاملة" بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة اليونيسيف والولايات المتحدة الأمريكية والرامي إلى توسيع تغطية برنامج "الأمان الاجتماعي" في تونس لمزيد تقديم الدعم المباشر للأطفال وللعائلات محدودة الدخل في جميع أنحاء البلاد من خلال تمتيع أطفال العائلات المحدودة الدخل بمساعدات في صيغة تحويلات نقدية شهرية لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 18 سنة والمنتمين للأسر المعوزة ومحدودة الدخل إضافة إلى مجموعة من التدابير المصاحبة من أجل جودة الخدمات الاجتماعية.

## II. مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل

### 1. برنامج الشغل والعلاقات المهنية

تعتبر مسألة حماية الطفل من جميع أوجه الاستغلال في مجال العمل من الأولويات الهامة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية وذلك لما يقضيه التزام الدولة التونسية بالمعايير الدولية في المجال والتي نصت عليها مختلف الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على غرار الاتفاقية رقم 138 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1973 المتعلقة بالسن الأدنى للاستخدام والتوصية رقم 146 المكمل لها و الاتفاقية رقم 182 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1999 المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال والتوصية رقم 190 حول الأعمال الخطرة، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي . وترمي مختلف هذه الاتفاقيات إلى القضاء على عمالة الأطفال في أسوأ أشكالها وتأمين تأطير ورقابة أفضل للأعمال المنجزة في ظروف من شأنها أن تتسبب في أضرار جسدية ومعنوية للطفل.

وفي هذا الصدد يعتبر التشريع التونسي متناسقا مع المعايير الدولية المذكورة سواء على مستوى الدستور و بعض مقتضيات مجلة الشغل (سن القبول في العمل ، السن الدنيا للاستخدام في الأعمال الخطرة ، تشغيل الأطفال ليلا..) أو على مستوى القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

#### 1.1. الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان توفر شروط العمل اللائق

المحاور	الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	الإشكالية	الأسباب المباشرة	الأسباب الجذرية
المحور عدد 1 : تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد والاستغلال والعنف	الهدف العملي 1: تدعيم نشاط المراقبة في مجال تفقد الشغل في اتجاه افراد الأطفال العاملين	محدودية الرقابة وتشتتها بين عدة جهات	تداخل الأطراف الخاصة بمراقبة الطفل في مجال العمل (التكوين المهني، مندوب حماية الطفولة، مصالح الداخلية، مصالح تفقديات الشغل وتفقديات طب الشغل)	إعطاء صلاحيات مراقبة الطفل في مجال العمل لأكثر من جهة دون إرساء أرضية تتناسق بين تدخلات هذه الجهات. ضعف تدخل متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل لعدم توفر صلاحيات أكثر في مجال مراقبة الطفل

تعدد التشريعات (الدولية والوطنية) الخاصة بحقوق وحماية الطفل وعدم التناسق بينها	تداخل القوانين الخاصة بحماية الطفل عموماً وفي مجال العمل		والمدرسين ببرنامج زيارات يخصصهم	
كثرة الاستثناءات في تحديد السن القانونية لتشغيل الطفل بين الاتفاقيات الدولية، ومجلة حقوق الطفل ومجلة الشغل ما أدى الى استغلال هذا والانحراف بالنصوص.	عدم نجاعة التشريعات الخاصة بحماية الطفولة			
عدم القدرة على تطبيق بعض القوانين الصادرة بشأن حماية الطفل بسبب عدم تلاءمها مع صلاحيات متفقي الشغل والأطباء متفقي الشغل وعدم وضوحها وعدم التمكن من تنفيذها على ارض الواقع (قانون عملة المنازل مثال)	عدم تحيين بعض الفصول الخاصة بحماية الطفل المضمنة بمجلة الشغل عدم ملائمة بعض القوانين الجديدة لصلاحيات هيكل تفقد الشغل (قانون عملة المنازل)			
عدم مراجعة صلاحيات الأطباء متفقي الشغل ومتفقي الشغل بخصوص الصحة والسلامة المهنية للجميع وخاصة الطفل في مجال العمل	محدودية صلاحيات الأطباء متفقي الشغل في موضوع تطبيق قوانين وإجراءات الصحة والسلامة المهنية للطفل (تكفل هيكل التكوين بذلك مما يؤدي الى عدم نجاعتها)	محدودية الرقابة من طرف الأطباء متفقي الشغل في ما يخص الصحة والسلامة المهنية	الهدف العملياتي 2: تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل بما يسمح القانون) او الذي	
عدم القيام بحملات تحسيسية في مجال مكافحة استغلال الأطفال وضمان سلامتهم.	عدم إيلاء الجانب والتحسيسية الأهمية اللازمة في مجال			

	مكافحة استغلال الأطفال وتوفير السلامة لهم		بصدد التكوين المهني	
انعدام حلقات التكوين في مجال حماية حقوق الطفل	عدم بناء قدرات الأطباء متفقد الشغل ومتفقد الشغل لاستكشاف حالات الخروقات في مجال الصحة والسلامة وطرق التقصي وكيفية التعامل معها			

## 2.1 خطة العمل لتنفيذ التزامات برنامج الشغل والعلاقات المهنية تجاه حقوق الطفل i. الأهداف والمؤشرات العملية المراعية لحقوق الطفل

المؤشرات العملية				اسم المؤشر	الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	المحاور
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024			

الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان توفر شروط العمل اللائق						
				عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد الشغل الخاصة بالأطفال في مجال العمل	تدعيم نشاط المراقبة في مجال تفقد	المحور 3 : تعزيز وقاية الأطفال وحياتهم من
	بصدد الانجاز					

	بصدد الانجاز			عدد الأطفال الذين تمت زيارتهم	الشغل في اتجاه افراد الأطفال العاملين والمتدربين	جميع أشكال التهديد والاستغلال والعنف
	بصدد الانجاز			عدد المخالفات المرصودة ونوعها	ببرنامج زيارات يخصصهم	
	بصدد الانجاز			عدد النصوص القانونية التي تم جردها واقتراحها لتتقيحها في اتجاه ضمان حقوق الطفل	تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني	
	بصدد الانجاز			عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية		
	بصدد الانجاز			عدد الأطفال الذين تمت مراقبتهم مراقبة طبية من طرف الأطباء متفقدي الشغل		
	بصدد الانجاز			عدد المخالفات المرصودة ونوعها		
	بصدد الانجاز			عدد حلقات التكوين المخصصة لهياكل المراقبة بمجالها بخصوص التصدي لاستغلال الاطفال		

ii. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

المحاور	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر التمويل الأخرى
	الأنشطة	الفئات	اسم المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات	تقديرات	2024	2025	2026	2027		
				2024	2025	2026	2027						

الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان مقومات العمل اللائق										
الهدف العملي المراعي للطفل 1 تدعيم آليات المراقبة والتنسيق بين مختلف الهياكل الرقابية للطفل										
تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع اشكال الاستغلال والعنف	التنسيق	تفعيل مقتضيات اتفاقية المعطيات بين الهيئة العامة للشغل ووزارة التكوين والتشغيل	لا يستوجب تحديد مؤشر حيث سيتم تحديد اهم العناصر او الإجراءات والمعطيات التي تم في شأنها اتفاق التبادل بين الهيكلين (مثال: احصائيات بخصوص عدد المتدربين، قائمة	بصدد الانجاز						-

							المؤسسات التي تم توزيع المتدربين بها في اطار التريصات وذلك بهدف متابعتهم من طرف متفقي الشغل والأطباء (متفقي الشغل)		
-				بصد الانجاز			نسبة التقدم في الانجاز	تحيين دليل إجراءات عمل متفقي الشغل في اتجاه ملائمة مع معايير حقوق الطفل (إضافة آليات بدليل الإجراءات تخول لمتفقد الشغل التدخل كلما تعلق الامر بملاحظة استغلال لطفل	تنظيم وأساليب

									(اشعارات، تحديد مخالفات...)		
-						بصد الانجاز			نسبة التقدم في الانجاز	جرد ومراجعة نصوص مجلة الشغل ذات العلاقة بتشغيل الاطفال	تشريع
										إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1	
الهدف العملياتي المراعي للطفل 2: تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني)											
						بصد الانجاز			نسبة التقدم في الانجاز	اعداد دليل إجراءات خاص بمجال تفقد طب الشغل في اتجاه ملائمتها لأولويات حقوق الطفل	تنظيم وأساليب
						بصد الانجاز			عدد الدورات	برمجة دورات تكوينية	دعم قدرات
						بصد الانجاز			عدد الحملات التحسيسية المبرمجة	برمجة حملات تحسيسية بالتنسيق	تواصل

										مع معهد الصحة والسلامة المهنية		
										إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 2		

										الميزانية الإجمالية للأهداف العملياتي البرنامج 1		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--	--

### 3.1. التحليل المراعي لحقوق الطفل

2. برنامج الضمان الاجتماعي  
1.2. الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية

المحاور	الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	الاشكالية	الأسباب المباشرة	الأسباب الجذرية
المحور عدد 4 : تعزيز الحماية الاجتماعية	الهدف العملي 1: تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين	محدودية المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين	عدم تمكين الأبناء الذكور للمضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر بين 16 سنة و18 سنة من الانتفاع بالتغطية الصحية دون شروط	عدم مراجعة الشروط القانونية للانتفاع بنظام التأمين على المرض للمضمونين الاجتماعيين وأولي حقهم

2.2. خطة العمل لتنفيذ التزامات برنامج الضمان الاجتماعي تجاه حقوق الطفل  
 iii. الأهداف والمؤشرات العملية المراعية لحقوق الطفل

المؤشرات العملية					الأهداف	المحاور
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	العملية المراعية لحقوق الطفل	

الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية						
		في انتظار استكمال المعطيات		نسبة التغطية الصحية لأبناء المضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر إلى حدود 18 سنة	تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين	المحور عدد 4 : تعزيز الحماية الاجتماعية



3. برنامج النهوض الاجتماعي  
1.3. الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

المؤشرات العملية					الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	المحاور
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر		

الهدف الإستراتيجي : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

650000 طفل (200 ألف طفل 0-5 سنوات و450 ألف 6-18 سنة)	650000 طفل (200 ألف طفل 0-5 سنوات و450 ألف 6-18 سنة)	170 ألف 0-5 سنوات و440 ألف 6-18 سنة	156418 طفل 0-5 سنوات و422542 طفل 6-18 سنة	عدد الأطفال المنتفعين بالمنحة العائلية (0-5 سنوات و6-18 سنة)	ضمان تغطية شاملة بالتحويلات المالية للأطفال
530 ألف تلميذ	525 ألف تلميذ	520000 تلميذ	512204 تلميذ منهم 29069 طفل في مرحلة التحصيلي	عدد الأطفال المنتفعين بمساعدات العودة المدرسية	

الهدف الإستراتيجي 2 : المساهمة في الادمج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

المحاور	الأهداف العملية	الاشكالية	الأسباب المباشرة	الأسباب الجذرية
تعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال	تحسين نفاذ الاطفال الى خدمات هياكل الدفاع والادمج الاجتماعي	خدمات هياكل الدفاع الاجتماعي و مؤسسات الرعاية غير ملائمة لاحتياجات الأطفال في بعض أجزائها	خدمات هياكل الدفاع الاجتماعي و مؤسسات الرعاية غير ملائمة لاحتياجات الأطفال في بعض أجزائها	<p><u>محدودية التأطير النفسي والاجتماعي</u>: محدودية الأدوات الفنية للتنشيط (support)،</p> <p>- <u>محدودية التعهد التأهيلي التربوي لفائدة الأطفال</u> : مسارات التعهد غير مهيكلة ((non structuré) ، منهجية العمل غير موحدة بين مراكز الدفاع الاجتماعي ومراكز الرعاية الاجتماعية،</p> <p>- <u>محدودية برامج الاستهداف والتحديد والمتابعة</u>: غياب نظام معلومات مندمج في مجال النهوض الاجتماعي، ضعف آليات التنسيق</p>
		عزوف بعض عائلات الأطفال على الإستعانة بخدمات هياكل الدفاع والادمج الاجتماعي		<p>-<u>ضعف إقبال الأطفال على الخدمات المقدمة بالمراكز</u>: ضعف الأنشطة التوعوية والتحسيسية بالمراكز والمؤسسات،</p> <p>-<u>صعوبة النفاذ إلى الخدمات</u>: غياب إستراتيجية تواصلية في مجال الخدمات المقدمة والأنشطة من طرف المراكز والمؤسسات،</p> <p>- <u>ضعف التغطية الجغرافية</u>: خدمات النقل مرتبطة بالسنة الدراسية وضعف المقدرة للاسر والأطفال على التكفل بمصاريف التنقل.</p>

<p>- عدم ملاءمة التنظيم الهيكلي الحالي للإدارة العامة المعنية بتنفيذ برنامج الأمان الاجتماعي</p> <p>- نقص في الإطار المختص المكلف بتنفيذ البرامج،</p> <p>- نقص على مستوى التواصل الأفقي والعمودي في المجال</p> <p>- غياب موارد بشرية متخصصة في مجال الرقابة الداخلية ورقابة التصرف والتصرف المالي ضمن فريق العمل ونقص على مستوى التكوين في المجال</p>	<p>محدودية حوكمة الخدمات للموجهة للأطفال</p>	<p>محدودية استهداف خدمة التحويلات المالية الموجهة للأطفال ضمن برنامج الأمان الاجتماعي</p>	<p><b>ضمان تغطية شاملة بالتحويلات المالية الموجهة للأطفال</b></p>	
<p>-عدم استكمال عملية استيفاء البحوث الاجتماعية للأفراد والأسر المسجلين بقاعدة بيانات الأمان الاجتماعي</p> <p>-ضعف نسبة إعادة التصديق على قائمة المنتفعين بخدمة التحويلات المالية الشهرية ضمن برنامج الأمان الاجتماعي من قبل اللجان الفنية للبرنامج</p>	<p>نقص على مستوى جودة المعطيات بقاعدة بيانات منظومة الأمان الاجتماعي</p>			
<p>-تأخر اعداد تصور لوضع نظام معلوماتي مندمج نظرا لتشعبه وعدم توفر التمويل المخصص لإرساء النظام المعلوماتي المندمج</p> <p>-نقص استغلال منظومة التبادل البيئي مع كافة قواعد المعطيات العمومية الضرورية نظرا لعدم جاهزية بعض الهياكل العمومية على التبادل البيئي للمعطيات وخاصة وزارة المالية (الإدارة العامة للأداءات، انصاف،...)</p> <p>- تأخر تعديل انموذج التتقيط نظرا لعدم توفير المعطيات من قبل المعهد الوطني للإحصاء وتأخر اشغال تعديل الانموذج</p> <p>-ضعف اليات الاعتراض نظرا لتأخر وضع منظومة إعلامية لقبول ومعالجة الاعتراضات الخاصة ببرنامج الأمان الاجتماعي</p>	<p>عدم إرساء نظام معلوماتي مندمج يقوم بعمليات التقاطعات والتثبت من الاستحقاق بطريقة آلية</p>			

	تحسين إدماج الأطفال حاملي الإعاقة	إدماج تربوي وإجتماعي محدود للأطفال حاملي الإعاقة	محدودية الحوكمة والتنسيق للتعهد بالأطفال حاملي الإعاقة	-عدم اعتبار مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية وطنية مشتركة -عدم الوعي بأهمية الاستراتيجية في تحديد الأدوار والتنسيق بين الأطراف المتدخلة في المجال -غياب المساندة والمرافقة لبلورة الاستراتيجية -عدم المشاركة الفاعلة للأطراف المتدخلة -عدم وجود دليل تعهد بالأطفال ذوي الإعاقة
			نقص التحسيس والتواصل في المجال	عدم التعريف بالحقوق والبرامج المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة (غياب إستراتيجية تواصل في المجال)
			محدودية التعهد بالأطفال للإعاقة المختصة	-عدم هيكلية قطاع التربية المختصة -غياب مرجعية للممارسات المهنية التي توحد رعاية الأطفال المعوقين في الهياكل

المؤشرات العملية					الأهداف	المحاور
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	العملية المراعية لحقوق الطفل	

الهدف الإستراتيجي ... : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية						
	1	-	-	وثيقة توجيهية حول أنشطة الدورة التربوية التأهيلية	تطوير خدمات ( الأنشطة والبرامج)	



الهدف الإستراتيجي: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

الهدف العملياتي المراعي للطفل 1 : ضمان تغطية شاملة بمنح الأطفال

					12	12	4	-	عدد الدورات التدريبية	البحث عن الدعم الفني في مجال حقوق الطفل وعقد دورات تدريبية وإعلامية منتظمة	دعم قدرات	تعزيز الحماية الاجتماعية
						100%	-	-	نسبة تطور انجاز منصة متابعة الشكاوى وطلبات الطعون	إنشاء منصة للتصرف ومتابعة طلبات الطعون والشكاوى	تنظيم وأساليب	
										البحث عن التمويل للبرامج الاجتماعية	إستثمار	
					80%	40%	-	-	نسبة تطور انجاز منظومة التثبيت الآلي من شروط الاستحقاق	وضع نظام معلوماتي لمتابعة والتقصي الآلي من شروط الاستحقاق	تنظيم وأساليب	

										نسبة تركيز هيكل يعني برفابة التصرف والتدقيق الداخلي	إنشاء هيكل للرقابة التصرف والتدقيق الداخلي في المجال	تنظيم وأساليب	
													إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1

i. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

مصادر التمويل الأخرى	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				أنشطة مراعية لحقوق الطفل		المحاور
	2027	2026	2025	2024	تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر	الأنشطة	

الهدف الإستراتيجي: المساهمة في الادمج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية												
الهدف العملياتي المراعي للطفل عدد 03 : تحسين نفاذ الاطفال الى خدمات هياكل الدفاع والادمج الاجتماعي												
مشاريع تعاون مع المنظمات الأممية ( UNICEF)						1	-	-	وثيقة توجيهية حول أنشطة الدورة التربوية التاهيلية	هيكله الدورة التاهيلية التربوية بمراكز الدفاع والادمج الاجتماعي	منظوري مراكز الدفاع والإدمج	تطوير خدمات (الأنشطة)



### 3.1. التحليل المراعي لحقوق الطفل

قد شمل محور تعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال على ثلاثة أهداف عملياتية، يتعلق الهدف الأول "ضمان تغطية شاملة بالتحويلات الاجتماعية للأطفال وأسرهم" والثاني بـ"تحسين نفاذ الأطفال الى خدمات هياكل الدفاع والادماج الاجتماعي" وأما الثالث فيتعلق بـ"تحسين إدماج الأطفال حاملي الإعاقة".

وتم اختيار الأهداف العملية والاشكاليات الكامنة وراءها الخاصة ببرنامج النهوض الاجتماعي بالاستناد إلى التقارير الرسمية كمخطط التنمية والاستراتيجية القطاعية ومشروع استراتيجية النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والخطة الوطنية للدفاع الاجتماعي بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات الوطنية المنجزة في مجال الطفولة وبعض الدراسات المنشورة أو بصدد النشر في المجال متابعة المساعدات المنتفع بها من قبل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الأخرى المشمولة ببرنامج الأمان الاجتماعي ومنها دراسة تم إنجازها من قبل مركز البحوث والدراسات المنشورة أو بصدد النشر في المجال متابعة المساعدات المنتفع بها من قبل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الأخرى المشمولة ببرنامج الأمان الاجتماعي وبالتنسيق مع اليونيسيف بعنوان الأطفال 6-18 سنة وكذلك تقييمات أخرى تتعلق بالمساعدات العائلية 0-5 سنوات التي تضمنت التوصيات الضرورية لضمان استمرارية هذه المساعدات وذلك بالنظر إلى الأثر الإيجابي لهذه المساعدات على الأسر والأطفال المنتفعين بها على المستوى الدراسي والصحي والرفاه الاجتماعي حيث بينت هذه الدراسة تحسن على مستوى مؤشرات التغذية (تنوع المواد وتحسن الجودة) والصحة (الولوج للعلاج والحصول على الدواء) والدراسة (تحسين نسبة التسجيل والالتحاق المدرسي) وحيث ان هذه النسب شهدت تحسنا على المستوى الريفي بدرجات أعلى من المستوى الحضري مع عدم تسجيل فارق بين الجنسين.

4. البرنامج : الهجرة و التونسيين بالخارج  
1.4. الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

المحاور	الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال و لتحقيق ذواتهم	الهدف العملي 1: تعزيز روابط الطفل المقيم بالخارج مع الوطن الأم و تجذير الهوية	ضعف صلة الطفل المقيم بالخارج مع الوطن الأم	نقص في تشخيص واقع العائلة و الطفل المقيم بالخارج	عدم ادراج هذا الجانب في التعداد العام للسكان ضعف البحوث والدراسات
			ضعف اقبال الأطفال المقيمين بالخارج على الأنشطة بالمراكز الاجتماعية والثقافية	ضعف الخطة الاتصالية أنشطة غير ملائمة لمتطلبات الطفل المقيم بالخارج

2.4. خطة العمل لتنفيذ التزامات البرنامج نتجاه حقوق الطفل  
ii. الأهداف والمؤشرات العملية المراعية لحقوق الطفل

المؤشرات العملية					الأهداف العملية المراعية لحقوق الطفل	المحاور
تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	إنجازات 2024	اسم المؤشر		

الهدف الإستراتيجي: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج						
+10% 1629	+10% 1481	+10% 1346	1224 *	تطور عدد الاطفال المشاركين في أنشطة المراكز الثقافية بالخارج	تعزيز روابط الطفل التونسي المقيم بالخارج مع الوطن الأم وتجذير الهوية	تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال و لتحقيق ذواتهم
%10+ 464	%10+ 422	%10+ 384	349	تطور عدد الاطفال المشاركين في الأنشطة الصيفية المنظمة بتونس المصائف و الدروس الصيفية في تعليم اللغة العربية (		

\*تم اعتماد عدد الاطفال المشاركين في دروس اللغة العربية لسنة 2024 لتحديد عدد الاطفال المشاركين في أنشطة المراكز الثقافية بالخارج.  
\*\* تم اعتماد عدد المشاركين في في الدروس الصيفية في تعليم اللغة العربية مع عدد المشاركين في مصائف الاطفال من الابناء التونسيين بالخارج لسنة

i. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

المحاور	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر التمويل الأخرى
	الأنشطة	الفئات	اسم المؤشر	إنجازات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	2024	2025	2026	2027	

الهدف الإستراتيجي: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج											
الهدف العملي: تعزيز روابط الطفل التونسي بالخارج مع الوطن الأم وتجدير الهوية											
تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال ولتحقيق ذواتهم	تنسيق	التنسيق مع المرصد الوطني للهجرة لاستغلال البحوث والدراسات المنجزة في مجال الطفولة والاجيال الجديدة للهجرة	عدد الدراسات المستغلة	1							
	تنسيق	التنسيق مع وزارة الخارجية للحصول على معطيات حول الجالية حسب النوع الاجتماعي و الشريحة العمرية	عدد المعطيات المحينة	1							

						تم الانطلاق في اعداد الدراسة 30%	-	نسبة تقدم إعداد الدراسة	القيام بدراسة من قبل الديوان (علاقة الأجيال الجديدة للهجرة بتونس)	دراسات وإحصاء	
					معطى غير متوفر حاليا	معطى غير متوفر حاليا	معطى غير متوفر حاليا	عدد المتفاعلين مع الأنشطة المعرف بها و الموجهة للطفل	التعريف بالأنشطة عبر المنصات وموقع الواب الخاص بالديوان	دراسات وإحصاء	
					-	6	-	عدد المراكز التي يتم تقييم نشاطها	تقييم أنشطة المراكز الاجتماعية الموجهة للطفل المقيم بالخارج	تواصل وتحسيس	
										تنظيم وأساليب	
										إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1	

										الميزانية الإجمالية للأهداف العملية البرنامج 3	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---	--

### 3.1. التحليل المراعي لحقوق الطفل